وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسـة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية
الشعبة: علوم انسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

الإتجاه الثوري في النشاط النقابي الجزائري 1956-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "
دفعـــة: 2019

إعداد الطلبة:
1- أسماء هدهود
2- شهرزاد عليوة

إشراف الأستاذ:
د. صالح عسول

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
فرادي ذوادي	أستاذ محاضر – أ –	رئيســـــــــا
صالح عسول	أستاذ محاضر – أ –	مشرفـــا ومقررا
عبد الفتاح سنوسي	أستاذ محاضر – ب –	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2019/2018

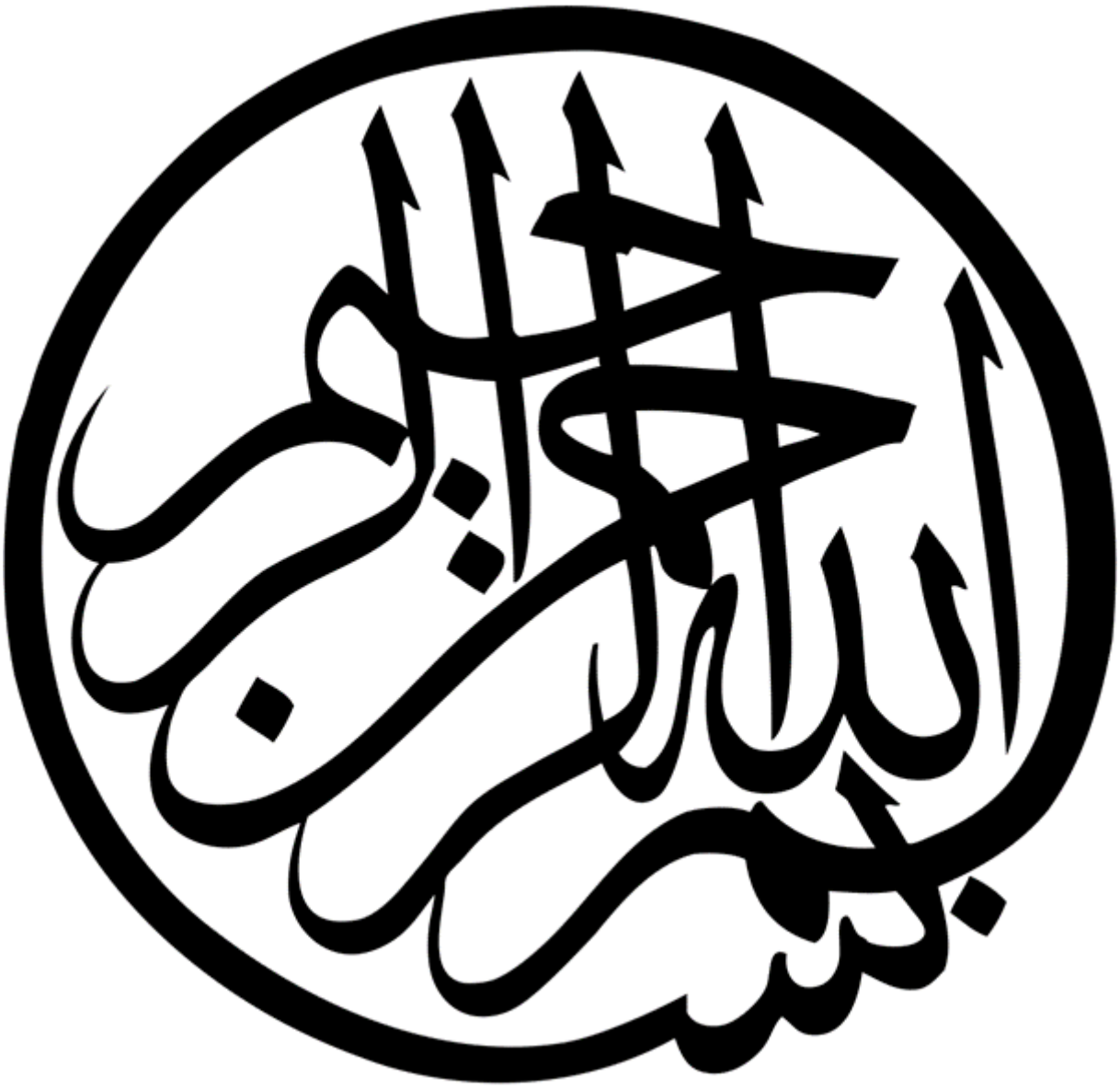
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..... محمود أسماء .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..... 11094702.97 ..... الصادرة بتاريخ: ..... 2018/10/10 .....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

..... التوجه الثوري في النشاط النقابي 1956 - 1962 .....
.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2019.

إمضاء وبصمة الطالب

2019 ماي 26

المجلس الشعبي البلدي
رئيس المجلس
إمضاء السيد ...
قفة نجات
كاتب راقن

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..... عليوة ستهمي زاد .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..108936248.. الصادرة بتاريخ: 2018/04/22

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

..... التوجه الثوري في النشاط النقابي 1956 - 1962 .....
.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2019.

إمضاء وبصمة الطالب

2019 ماي 26

عن/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالتفويض
السيدة بن عمارة
مضيفة
كاتب راقن

شکر

شكر وعرفان

نحمد الله حمدا كثيرا على توفيقنا لإنجاز هذا العمل

نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور عسول صالح على إحتضانه لهذه المذكرة، على نصائحه

وتوجيهاتها لنا طيلة إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بشكرنا إلى أساتذة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار خصوصاً

وأتقدم بشكرنا إلى عمال المكتبة وعمال متحف المجاهد الذين ساعدونا في إستخراج الكتب

وأتقدم بشكر إلى أبائنا وأمهاتنا اللذين طالما شجعونا

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

الفهرس

شكر وعرفان

الفهرس

مقدمة.....أ-هـ

المدخل التمهيدي..... 1-13

الفصل الأول: تأسيس المنظمات الجماهيرية للثورة التحريرية

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 13

المطلب الأول: التعليم في الجزائر 13

المطلب الثاني: نشأة وميلاد الإتحاد العامّ للطلبة المسلمين الجزائريين.....19

المبحث الثاني: تأسيس الإتحاد العامّ للعمال الجزائريين 25

المطلب الأوّل: الوضع العمّالي قبل تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين: 25

المطلب الثاني: تأسيس الإتحاد العامّ للعمّال الجزائريين: 29

1- ظروف تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين: 29

2-تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين:.....31

3- الوداديةالعامة للعمال الجزائريين:.....34

المبحث الثالث: تأسيس الإتحاد العام للتجــار وجمعية النسوة 36

المطلب الأول: تأسيس الإتحاد العام للتــجار 36

المطلب الثاني: تأسيس الجمعية النسوية 36

الفصل الثاني: النشاطات النقابي للمنظمات الجماهيرية 1956-1962

المبحث الأول: نشاطات الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 39

- ردود فعل المستعمر:.....42

المطلب الثاني: نشاط الطلبة الجزائريين من خلال المؤتمرات 43

1- **المؤتمر التّأسيسي بباريس 8-14 جويلية 1955:**.....43

2- المؤتمر الثاني بباريس 1956: 44

3- المؤتمر الثالث بباريس 1957: 46

4- المؤتمر الرابع بتونس 1960:.....47

5- المؤتمر الخامس بالجزائر 1962:.....49

المبحث الثاني: النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 52

المطلب الأول: الإضرابات 52

1- الإضرابات: 53

المطلب الثاني: المظاهرات 67

المبحث الثالث: نشاط الحركة النسوية.....71

الفصل الثالث: إنعكاسات العمل النقابي على الثورة التحريرية

المبحث الأول: الانعكاسات على الصعيد الداخلي 75

المطلب الأول: الإسهامات المالية للعمال الجزائريين 75

المطلب الثاني: إستشهاد العربي بن مهيدي وخروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج. 77

المبحث الثاني: الإنعكاسات على الصعيد الخارجي 82

المطلب الأول: نقل الثورة الجزائرية إلى التراب الفرنسي 82

المطلب الثاني: القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة 15 فيفري 1957 85

خاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تعددت أساليب التحدي والمقاومة عند الجزائريين، فأعطت تنوعاً وديناميكية المسيرة التحريرية الوطنية التي بدأها الشعب الجزائري منذ الغزو الفرنسي سنة 1830 إلى غاية الإستقلال 1962، وطيلة هذه الفترة وبإعتقادِ من هذا الأخير بأنَّه قد تمكَّن من وأد جذور المقاومة لا سيما المسلحة عند الشعب الجزائري بعدما نجح في القضاء على المقاومة الشعبية، إلاّ أنَّ هذا الكفاح تعدى إلى الكفاح الإجتماعي المطلبي الذي خاضته المنظمات الجماهيرية الجزائرية، والتي غلب عليها الطابع السلمي بدأت بوادر العمل النقابي تنغرس في أواسط الجماهير الكادحة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عكست مطالب ومعاناة وانشغالات الطبقة الشغيلة الجزائرية في العهد الإستعماري ليبرهن من خلالها أنَّهم يشكلون كتلة إجتماعية وطنية داخل النقابات الفرنسية المتواجدة في الجزائر المستعمرة، مستفيدة من دعم الإتجاهات اليسارية (الحزب الإشتراكي والشيوعي الفرنسي) وتجارب العمال الجزائريين العائدين من فرنسا في الجانب النضالي، لذلك سخَّر قادة الثورة هذه القوة الاجتماعية النضالية لخدمة الثورة التي كانت في أمس الحاجة للإستفادة من طاقاتهم لمواجهة الإستعمار.

ومن هذه المنظمات الجماهيرية الثورية، الإتحاد العام للعمال الجزائريين والذي تأسس في 24 فيفري 1956، والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين تأسس في شهر جويلية 1955 بالإضافة إلى الإتحاد العام للتجار في 20 سبتمبر 1956، وجمعية النسوة سنة 1958، وقد عملت هذه المنظمات على إخراج الكفاح من إطاره المطلبي إلى التحرري من خلال التضامن الجماهيري في النضال السياسي بإستخدام الإضراب والمظاهرات والعرائض.... إلخ.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية اختيارنا لهذا الموضوع في كونه ميدانا مهما في تاريخ الجزائر حيث ركز الباحثون على الجانب العسكري والسياسي مهملين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إبان الثورة التحريرية.

أسباب إختيار الموضوع:

ومن بين الأسباب التي شدَّتنا إلى إختيار الموضوع التوجه الثوري في النشاط النقابي 1956-1962 هو ما يلي:

- الرغبة الشخصية في التعرف على حيثية الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه؛
- معرفة فيما تمثَّل النشاط النقابي بمختلف توجهاته عمالية كانت أو طلابية وتجار ؛
- توسيع الرصيد المعرفي بإكتساب المزيد من المعلومات التاريخية ذات الصلة بالموضوع والثورة الجزائرية عامَة؛
- الكشف عن أبرز الأدوار التي لعبتها المنظمات الجماهيرية في الثورة وأهم العراقيل التي واجهتها وكيف تعاملت معها؛
- معرفة العلاقة التي تربط العمل النقابي بالمستجدَّات الثورية التي ساعدت في تدويل القضية الجزائرية والتي توجت في الأخير بالإستقلال التام.

- **إشكالية البحث:**

تتمحور إشكالية البحث في نقطة مركزية تتمثل في:

كيف اثر التوجه الثوري في المطالب النقابية العمالية والجماهيرية عموما على الثورة التحريرية

ومن أجل دراسة هذا الموضوع حاولنا أن نطرح بعض التساؤلات لتسليط الضوء على محتوى الموضوع:

- كيف كانت بدايات الهجرة الجزائرية نحو الخارج؟ وما هي الخلايا الأولى للعمل النقابي؟
- فيما تمثَّلت المنظمات الجماهيرية؟ وما هي الظروف التي ساعدت في تأسيسها؟
- ما طبيعة نشاط هذه المنظمات سواء داخل الوطن أو خارجه؟
- ما مدى مساهمة النشاط النقابي في النضال التحريري؟

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي، والمنهج التاريخي السردي، وذلك لإستعراض الأحداث التاريخية ووصفها حسب تسلسلها الكرونولوجي بغرض إعطاء صورة ملمة بجميع جوانب الموضوع.

أهم المصادر والمراجع المتبعة:

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، بهدف الإلمام بالموضوع قدر الإمكان، حيث اعتمدنا على كتب، مجلات ورسائل جامعية. فمن بين المصادر التي اعتمدناها: بن يوسف بن خدة(الجزائر عاصمة المقاومة) والذي يعتبر من المصادر المهمة والذي تحدث بالتفصيل عن الأحداث التي تلت إضراب الثمانية أيام وما تمخض عنه من خروج لجنة التنسيق والتنفيذ ، مذكرات علي كافي (من مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946-1962).

أمّا فيما يخص المراجع فقد اعتمدنا على أبو القاسم سعد الله (تاريخ الجزائر الثقافي الأجزاء 2 ،3 و9)، محمود آيت مدور (الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 الجزائر وتونس أنموذجاً) كما اعتمدنا على مذكرة دكتوراه لجيلالي تكران (الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962).

خطَّة البحث

تبعا إلى المادة العلمية التي تحصلنا عليها قسمنا بحثنا إلى: مدخل تمهيدي وثلاث فصول وخاتمة وقائمة ملاحق.

- تناولنا في المدخل بدايات الهجرة الجزائرية نحو الخارج، كما تناولنا فيه النواة الأولى للنشاط النقابي بفرنسا والمتمثل في نجم شمال إفريقيا.

- الفصل الأول تحدثنا عن تأسيس المنظمات الجماهيرية، في المبحث الأول تناولنا تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمبحث الثاني تناولنا فيه الوضع العمالي قبل تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين ثم تطرقنا إلى تأسيسه. أمّا المبحث الثالث تحدثنا فيه عن تأسيس الإتحاد العام للتجار وجمعية النسوة.

– أمّا الفصل الثاني والذي هو تحت عنوان النشاط النقابي للمنظمات الجماهيرية 1956–1962 قد ركزنا فيه على الأعمال البارزة التي قام بها كل من الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والإتحاد العام للعمال الجزائريين والنشاط النسوي.

–فيما يخص الفصل الثالث: فقد تناولنا فيه إنعكاسات تلك الأنشطة النقابية سواء داخليا أو خارجيا على سير مجريات الثورة التحريرية مثل المساهمات المالية المقدمة من طرف العمال ونقل الثورة إلى التراب الفرنسي بالإضافة إلى مناقشة القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم المتحدة.

– وانهينا الدراسة بخاتمة تضمنت مجموعة استنتاجات الخاصة بموضوع الدراسة .

الصعوبات:

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة :

تكرار المعلومات من مرجع إلى آخر، صعوبة الوصول إلى المادة الأرشيفية ومعلومات خاصَّة بالطلبة الجزائريين حول نشاطاتهم تجاه الثورة، يرجع ذلك لعدم توفر الوثائق المادية وصعوبة التعامل مع المراجع باللغة الفرنسية لعدم تمكننا من هذه اللغة وعلى الرغم من تعدد الصعوبات، فإنَّ ذلك لم يقلل من عزيمتنا في البحث، فقد قمنا بأقصى مجهودنا في جمع المادَّة.

مدخل تمهيدي

1. الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

كانت بدايات الهجرة الجزائرية نحو فرنسا منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 وذلك لعدة أسباب منها:

أ. الأسباب السياسية والعسكرية: بسبب الضغوطات التي مارستها السياسة الفرنسية على الجزائريين وذلك من خلال القوانين التي طبقت مثل :

– تطبيق قانون الأهالي[1]على المسلمين وذلك أن المسلم الذي يمشي بدون رخصة في جيبه يتعين عليه أن يدفع غرامة وإذا لم يستطع يدفع غرامة.

– صدور قانون حرية المرور 1947 بين فرنسا والجزائر، وغرضه الضغط أدبيا وسيكولوجيا واقتصاديا[2] على المهاجرين كي يعودوا على بلادهم.

– قانون التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912 وقد كان من أسباب الهجرة الجزائرية فقد جعل الجزائر كلها تعيش في اضطراب، وكل الطبقات الجزائرية عارضت التجنيد الإجباري.[3]

– مرسوم كريمو 24 أكتوبر 1870 الذي نص على منع الجزائريين من المشاركة في الهيئات الشرعية للفصل في القضايا المقدمة للمحاكم وبموجب هذا القانون ازدادت سلطة المعمرين على الجزائريين لان لهم الحق في حل النزاعات بين الجزائريين، والذين منعوا من إدارة بلادهم وجردوا من جميع الحقوق السياسية المشاركة في الانتخابات واختيار ممثليهم في المجالس سواء البلدية أو الولائية.[4]

---

1. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص209.

2. يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 19541830 ، علم المعرفة للنشر والتوزيع، ط خ، الجزائر، 2009، ص241 .

3. أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930 ، ج2، دار الغرب الإسلامي ، ط4، بيروت ،1992 ، ص122.

4. يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص237.

– ما نلاحظ أن فرنسا نقلت تحت ظروف الحرب عدد كبير من الجزائريين يتراوح عددهم إلى[1] 270 ألف بين جنود وعمال مصانع وفلاحين.

ب . الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

– فقدان الجزائريين لأراضيهم وتحويلها إلي عمال ارض مستغلين.

الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم .

– انعدام التوازن في توزيع فوائد الميزانية، مع أن شعبنا كان ممولها الأول، ورغم حصول الجزائر على استقلالها المالي منذ 1900.

– تدهور المستوى المعيشي، نظرا لفقد الجزائريين لأراضيهم، وتدهور قطعان ماشيتهم فانتشرت البطالة والفقر والجوع والمرض، ما دفع إلى الهجرة نحو فرنسا التماسا للقمة العيش. [2]

كما أن الجزائر عانت، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى من أزمة اقتصادية بسبب تسخير معظم السفن لخدمة الجيش، الأمر الذي أدى إلي قلة وسائل النقل وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية والمواد الاستهلاكية، فنقصت القدرة الشرائية للمواطنين.[3]

ج . الأسباب الدينية والثقافية :

– محاربة الإسلام من خلال مصادرة الأوقاف، وتضييق الخناق على التعليم العربي الإسلامي وإخضاع الشؤون الإسلامية لتحكم فرنسا، إذ ظل الحاكم العام من يعين الأئمة والقضاة .

– محاربة اللغة العربية، بضرب المؤسسات التعليمية، وحظر فتح المدارس والكتاتيب إلا بترخيص من الإدارة وتهميش دور اللغة العربية من الحياة العلمية المفيدة.

---

1. عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة الي فرنسا بين الحربين 1914. 1939 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007 ، ص 46.

2. بشير ملاح : تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 . 1989، ج1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 319.

3. محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 . 1939 ، ترجمة: أحمد بن البار، ط1 ، ج3 ، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 26 .

– تأثر الجزائريين بالحركة الإصلاحية، وحركة الجامعة الإسلامية التي تدعو إلى ضرورة اتحاد المسلمين لمواجهة الاستعمار.[1]

– فقدان أملاك الحبوس، هجرة المعلمين إلى البلدان المستقلة، الرخصة الإدارية الإجبارية لكل عملية فتح مدرسة ابتدائية من سنة 1881. [2]

– مصادرة الفرنسيين الملاك الدينية التي كانت تمول مدارس وتعطي الفقراء منذ 1839[3]، لذلك جمعوا أمرهم وتوجهوا إلي المشرق الأدنى. [4]

تدل الإحصائيات سنة 1944 أن عدد الأطفال الذين كانوا في سن الدراسة هو 1.250.000 ، لكن فرصة التعليم لم تمنح إلا ل 11.000 شاب، وفي 1954 كان هناك 2.070.000 طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة لكن لم يتعلم من هؤلاء سوى 307.100.[5]

أدت كل هذه الأسباب إلى هجرة الجزائريين من الجزائر طلبا للعيش الكريم فكان مقصد هؤلاء إما : البلاد العربية والإسلامية (1847–1914)، أو نحو فرنسا وذلك منذ الحرب العالمية الأولى.

2. بدايات الهجرة الجزائرية :

يتفق جل من أرخ حول الهجرة الجزائرية وبدايتها إلى أنها تبدأ من سنة 1830 منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر. وقد كان في طليعة هؤلاء المهاجرين الرعية، ثم التجار المتجولون والخدم الخواص من الفرنسيين.[6]

---

[1] . بشير ملاح : المرجع السابق، ص 318 .

[2] . محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص 42.

[3] . ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 120 .

[4] . نفسه ، ص 121.

[5] . عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا ، ط خ ، وزارة المجاهدين ، 2008، ص 160، 161.

[6] . عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 160.

كما اتهمت السلطات الفرنسية بعض المتنورين من الجزائريين بالتواطؤ ضدها والتآمر عليها فقامت بنفيهم إلي باريس، فاخذ هؤلاء ينشطون بهدف الاعتراف بالكيان الجزائري والدفاع عن حقوق المواطن الجزائري، واتهام السلطات الفرنسية بخرق الاتفاق المبرم مع الجزائريين، لكن دون جدوى.[1]

في سنة 1871 كانت أولى الرحلات إلى فرنسا، والتي كانت خاضعة لشرط الحصول على رخصة الهجرة "تأشيرة الهجرة". وفي 6 ماي 1870 أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوم يمنع الجزائريين من الهجرة إلي فرنسا إلا بعد الحصول علي إذن خاص بالسفر أو العمل هناك.[2]

حيث أن جل هؤلاء المهاجرين كانوا من منطقة القبائل، وكانوا ينشطون في بيع الزرابي والصناعات التقليدية، وبحلول سنة 1905 تضاعف عدد هؤلاء المهاجرين للمئات في مرسيليا يعملون في مصانع الزيت والصابون. [3]

في 1912 أجريت إحصائيات للعمال الجزائريين بفرنسا فوجدوا أن عددهم يتراوح ما بين 4000 و5000 شخص جلهم من القبائل.

وبسبب تقدم ألمانيا في إنتاج الأسلحة الحربية، قررت فرنسا مضاعفة مجهوداتها في الميدان وتطوير الصناعة الحربية والاستعانة بالجزائريين في هذا الميدان، فقد وصل عددهم سنة 1913 إلى حوالي 30000 عامل، لتقوم فرنسا بعدها بوضع تسهيلات للجزائريين الراغبين في الهجرة، فأصدرت مرسوم 18جوان 1913 لتدعمه بمرسوم 15 جويلية 1914 عشيت الحرب العالمية الأولى لتفتح أبواب الهجرة للجزائريين[4]، ويتزايد عددهم برفع القيود عن الهجرة مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا، كما عملت هذه الأخيرة على تنظيم الهجرة سنة 1916[5]، لم تكن الهجرة

---

[1] . أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1996، ص 193.

[2] . عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، 140.

[3] . سعدي بزيان : دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 11.

[4] . مليكة قليل : هجرة الجزائريين من الأوراس إلي فرنسا (1900- 1939)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لحضر، باتنة، 2008-2009 ، ص 97.

[5] . عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ، ص 14.

الجزائرية طواعية، وإنما كانت إجبارية، واقتضت الضرورة أن تقوم فرنسا بتجنيد كل عامل جزائري وكل العمال المتواجدين بمستعمراتها، وذلك للقيام بعمل الفرنسيين، فقد وصل عدد المجندين الجزائريين إلى حوالي 17000عامل لخدمة جبهة القتال ضد ألمانيا بشكل إجباري، غير أنه ولأول مرة في تاريخ فرنسا، نجد أنها أصبحت تفرض عليهم الهجرة، وذلك من أجل العمل وتقوم بالبحث عنهم في الأماكن النائية بالجزائر، حتى تتمكن من الحصول علي اكبر عدد ممكن من العمال الجزائريين، لم يلتحقوا بفرنسا لان الحكومة تعاقدت معهم على العمل في مصانعها وإنما أجبرتهم على التوجه إلي فرنسا والعمل في وزارة الدفاع ضد رغبتهم.[1]

وفي نهاية الحرب بلغ عدد المجندين الجزائريين 173000 من السكان، من بينهم 83000 مجند و87000 متطوع و3000 جندي احتياطي، في حين بلغ مجموع العمال 119000 منهم 89000 عامل معين من طرف الإدارة الاستعمارية و30000 عامل حر، وقد تم توظيف الجزائريين كعمال في مصانع وزارة الحربية، ربما تدل هذه الإحصائيات على نجاح السياسة الفرنسية القائمة على تسخير أبناء المستعمرات للاستفادة من جهودهم، ولكن الأكيد أنَّ هذه السياسة لم تجد عند جميع الجزائريين بل عن بعضهم خاصة أبناء الأسر الريفية والفقيرة الذين تطوعوا للتجنيد أو العمل تحت راية الدولة الفرنسية. [2]

لكن عند نهاية الحرب العالمية الأولى تشير الإحصائيات إلي انه هنا 100000 جزائري بالأراضي الفرنسية كل هؤلاء عمال مصانع الفرنسية، وبعد ذلك أصبحت الهجرة الجزائرية في تزايد مستمر حيث انه عام 1921 كانت تقدر17259 وعام 1924 بـ 71028 وبما أن فرنسا خرجت من الحرب وهي تعاني من خسائر باهظة في العتاد والأرواح، حيث خسرت مالا يقل عن 180000 شاب فرنسي، ونتج عن كل هذه الخسائر نقص كبير في اليد العاملة، ولإعادة بناء البلاد قررت الحكومة الفرنسية جلب السواعد الجزائرية وحسب ما جاء في كتاب طيب بلولة "**الجزائريين في فرنسا**" نقلا عن ابتسام في مذكرتها" المهاجرون الجزائريون بفرنسا ونشاطهم تجاه

[1] . عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص 134، 135 .

[2] . مليكة قليل: المرجع السابق، ص 118.

الثورة الجزائرية" أن العمال الجزائريون الذين يعملون في الأراضي الفرنسية في عام 1924، قد بلغ عددهم 100000.[1]

لم تكن هناك كثافة سكانية جزائرية عالية، أدي ذلك إلى احتياج المعمرين بالجزائر من الأجانب إلي يد العاملة والتي كانت تعمل بأرخص الأثمان. أصدر الوالي العام قرار في 1924 عبارة عن تعليمات فرضت على المهاجرين من اجل الحصول على تقاعد وعلى شهادة طبية شرط أن يكون خالي من الأمراض المعدية، وقادر على العمل، وكذلك الحصول على بطاقة تعريف بها صورته. إثر هذا الشرط على الهجرة وشل حركتها فانخفضت إلى 24753 خلال 1925. ونتاجا لهذه الإجراءات ظهرت عملية التزوير فوصلت قيمة الشهادة الواحدة لمائتي فرنك ورغم كل هذا رفض الجزائريون الخضوع لهذه الضغوطات المسلطة عليهم. وبمقتضى مرسوم 4 أوت 1926 قررت الإدارة الفرنسية إلغاء هذه الإجراءات دون معارضة من المعمرين، لان اليد العاملة متوفرة وتفوق حاجياتهم بكثير وخاصة أن سكان الجزائر بدأ يزداد بشكل سريع.

وبفضل السياسة الجديدة بلغ عدد الذين عبروا البحر المتوسط إلى الشواطئ الأوروبية سنة 1937 حوالي 461562 مهاجر، وبسبب خلاف اليسار الفرنسي والحركة النقابية أدى ذلك إلى بلدهم سنة 1937، كما أدى التوتر الألماني الفرنسي إلى انخفاض نسبة المهاجرين وارتفاع نسبة العائدين للجزائر، فادى ذلك لتوقف المصانع الفرنسية عن الإنتاج، وأمرت السلطات الألمانية 16000عامل جزائري بالعودة إلى بلادهم. [2]

باندلاع الحرب العالمية الثانية قلبت أوراق الهجرة نحو فرنسا، حيث أصبحت الرحلات تشهد رقابة مشددة، تكون في دفعات منظمة [3]. وفي سنة 1940 قررت وزارة العمل الفرنسية

---

[1] . حميدة ابتسام: المهاجرون الجزائريون بفرنسا ونشاطهم تجاه الثورة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013 ، ص 31.

[2] . عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق ، ص 137، 138 .

[3] . محمد ياحي: النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائريين إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منعقد بالفندق الاوراسي، 30-31 اكتوبر 2006، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 292، 293.

استدعاء عدد من العمال الجزائريين لفرنسا، وأخذ مكان الفرنسيين والقيام بأعمالهم، كما قامت وزارة الدفاع بتوجيه نداء للعمال الذي سبق لهم العمل في المصانع الفرنسية، لسد فراغ الجنود الفرنسيين المتواجدة في جبهات القتال.

وفي1 مارس 1940 وصل إلى فرنسا موكب من 300 عامل بواسطة بواخر في شكل مجموعات عسكرية، وبسبب ما كان يقتصر من أجورهم من تكلفة السفر واللباس والإيواء والغذاء فلا يبقى لهم سوى مبلغ قليل، لم يتطوع الكثير، ولكنهم أجبروا على الهجرة بالقوة. قد كان لهؤلاء الجزائريين الفضل في تحقيق النصر على النازية وتحرير مرسيليا، وفي سنة 1942، وبعد توجيه وزارة الدفاع نداء للعمال لسد فراغ الجنود الفرنسيين، رفض رجال المقاومة الفرنسية، وتماطلوا في إرسال العمال، متحججين بانتشار وباء معدي حال دون تلبية النداء.

رغم كل هذه العراقيل استطاعت وزارة العمل تجنيد 130000 جزائري قتل منهم 35000 ونجى 60000 ظلوا يعملون بفرنسا في مختلف القطاعات.

وبنهاية الحرب أخذت الهجرة منحى سياسي، كما ألغيت جميع القوانين التي تعيق هجرة الجزائريين إلى فرنسا. حيث ارتفع عدد مهاجرين إلى فرنسا سنة 1948 إلى 70000 عامل وفي سنة 1948 وصل عدد المهاجرين إلى 265000 عامل بسبب انعدام المشاريع الصناعية بالجزائر وانتشار الأمية، وفي سنة 1949 لم ينقص عدد المهاجرين عن 83000 إلا بعد اندلاع الثورة .

الملاحظ أنه في بعض السنوات يكاد يتساوى عدد المهاجرين إلى فرنسا والعائدين إلى ارض الوطن. وفي سنة 1954 كان عددهم يفوق 200 ألف نسمة أما في سنة 1956 هجر إلى فرنسا 85640. [1]

3. نشاط المهاجرين الجزائريين النقابات بفرنسا وبداية هيكلتهم :

بين 1919 و1925 اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة قمعية ضد القوات الوطنية المناهضة، ونتيجة لذلك كان على الحركة الوطنية إما أن تعمل في الخفاء وإما أن تخرج من

[1] عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا ، المرجع السابق، ص 139، 142 .

الجزائر وتلتجئ إلى فرنسا نفسها، وقد أصبحت باريس خصوصا جنة للمواطنين الجزائريين خلال هذا العهد، وحين وجد هؤلاء الوطنيون أعضاء نشيطين من بين العمال الجزائريين كانوا هناك منذ العقود السابقة، وعدد من الجنود المسرحين وبعض اللاجئين السياسيين الأجانب، ومتمتعين بحرية أكثر مما في وطنهم قاموا بسلسلة من الحملات ضد الحكم الفرنسي في الجزائر.[1]

وبالتعاون مع الزعماء الآخرين لإفريقيا الشمالية ومع الأوروبيين العاطفين على المشاكل الوطنية، نظم الجزائريون تجمعات سياسية، وعقدوا المؤتمرات. [2]

إن أول حركة وجدت في فرنسا هي حركة الأمير خالد، وكان لوجوده بفرنسا دور فعال بين العمال المسلمين من دول الشمال الإفريقي من حيث إيقاظ الوعي الوطني[3] فبعد نفيه من الجزائر لفرنسا سنة 1923، رحب به أتباعه في فرنسا[4]، بعد مجاهرته بأفكاره عندما أعلن صراحة بمطلب الاستقلال، ورافق ذلك بجولات في شرق البلاد وغربها حيث انشأ في جانفي 1922 حزبا سياسيا تحت اسم حزب الإخاء الجزائري، وفي شهر أفريل من نفس السنة اتجه لبلاد القبائل لتسوية نزاعات عشائرية وبعدما حل ذلك المشكل توجه بخطاب في جمع غفير داعيا إلى الوحدة قائلا : "يجب أن يتحد القبائل والميزابيون والعرب ويشكلون حزبا واحدا".

لم يتوقف الأمير خالد عن النشاط في منفاه، فكان وجهة للمتعطشين للحرية حيث كان له لقاء مع المجاهدين العرب، خاصة أبناء شمال إفريقيا وأطلق على الحركة اسم نجم شمال إفريقيا وطلب الموافقة على الاقتراح فنال الأغلبية، وبهذا أصبح الطريق مفتوح أمامه وكون الحزب في باريس.[5]

---

[1] . أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2، المرجع السابق ، ص 372.

[2] . أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2، المرجع السابق ، ص 372.

[3] . عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1، الدار العثمانية ، الجزائر، 2013، ص 110

[4] . أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ،ج2 ، المرجع السابق ، ص 372.

[5] . مصطفى هشماوي : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هرمة ، الجزائر، ص39، 41.

نجح نجم شمال إفريقيا في المشاركة في مؤتمر بروكسل، الذي عقد بين 10 و15 فيفري 1927 والذي حضره وفود من أسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا، طالب في هذا المؤتمر مندوبو نجم شمال أفريقيا. [1]

وخاصة مصالي الحاج[2] باسم الشعب الجزائري والشاذلي خير الله باسم الشعب التونسي بالاستقلال التام للشمال الإفريقي وخاصة الجزائر، وجلاء الجيش الفرنسي، وحرية الصحافة. [3]

بعد المؤتمر، أصبحت نبرة نجم شمال إفريقيا أكثر حيوية، والمطالبات الوطنية صارت أكثر ترسخا في القانون الأساسي، وفي نداءات ومنشورات الحزب[4]. أصدر النجم منشور بعنوان (النضال ضد الإمبراطورية الفرنسية) الذي شجب فيه الاحتلال وعده عمل جيش عطشان للدم والنهب. وبسبب نشاطات النجم المعادية للسياسة الفرنسية الاستعمارية أصدرت الحكومة الفرنسية قرار لحل النجم وذلك في العشرين من تشرين الثاني 1929[5].

فلجأ النجم بعد ذلك إلى النشاطات السرية، تحت اسم جديد " نجم إفريقيا الشمالية" المجيد ثم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، ومما يلاحظ على الأهداف التي سطرها حزب نجم شمال إفريقيا، فهي تتميز بالاستقلال الكامل للجزائر وجلاء الجيش الفرنسي، ومصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الاقتصادية، إلي المطالبة بتطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر وإلغاء قانون الأهالي[6]. وأثناء هذا المؤتمر وقعت حادثة اختفاء الوثائق

---

[1] . صباح نوري هادي ، حنان طلال جاسم : تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي 1924 . 1962، العدد52، كلية التربية الإسلامية، جامعة ديالي، 2011. ص 6.

[2] –ولد أحمد مصالي يوم 16 ماي 1998 في حي رحيبة بمدينة تلمسان ، أمه فاطمة صاري إبنة القاضي الشرعي لتلمسان، درس في المدرسة الاهلية الفرنسية بتلمسان وطرد منها في 1916 تلقى تربية دينية في زاوية الحاج محمد بن يلس الدرقاوية، شارك في العديد من المظاهرات الشعبية ضد قانون التجنيد الاجباري 1912، جند اجباريا في الجيش الفرنسي عام 1918، ونقل إلى وهران ثم بوردو بفرنسا وصرح في 28 فيفري 1921، ثم عاد إليها في= 1923، من مؤسسي نجم شمال إفريقيا 1926، تم ترأسه في 1927، كما تزعم في الحركة الوطنية الجزائرية . انظر: بشير ملاح : المرجع السابق، ص 483، 491.

[3] . صباح نوري هادي ، حنان طلال جاسم: المرجع السابق، ص 6.

[4] . محفوظ قداش ، محفوظ قداش : نجم الشمال الافريقي 1937 . 1926 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009، ص 60 .

[5] . محمد قنانش : المرجع السابق ، ص 68 .

[6] . فاضلي إدريس: حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ، ص 41، 42 .

الخاصة بالجزائر التي تعبت الجمعية في تهيئتها، ومن هنا ندرك جيدا أن جمعية النجم قد استقلت عن الحزب الشيوعي وعن غيره وبدأت طريقها وحيدة معتمدة على نفسها، كما غيرت لهجتها وأسلوبها في العمل تبعا لتغيير أهدافها.[1]

ومن بين النقاط التي تناولها برنامج النجم وطالب بها، وتبنتها الجمعية العامة في 20 جوان 1926 :

- إلغاء قانون الأهالي وكل ما ينجم عنه.
- حق الانتخاب وأهلية الترشح لكافة المجالس.
- حق الارتقاء إلى كافة المناصب المدنية والعسكرية، دون تميز آخر.
- حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات.
- تطبيق فيما يخص الدين الإسلامي قانون الفصل بين الدين والدولة.
- حرية مطلقة للعمال الأهالي من كافة الأصناف في التنقل بحرية إلى فرنسا، دون إجراءات أخرى غير تلك المشترطة على المواطنين.[2]

وفيما يخص أهداف النجم، فقد تمحور حول هدفين أساسيين هما:

- الهدف البعيد: استقلال الجزائر كاملة بالوسائل الثورية.
- الهدف القريب: الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا.

عقد الحزب أول اجتماع له في 15 ماي 1926، والاجتماع الثاني في 20 جوان 1926 علما أن من حضر هذان الاجتماعات العناصر البارزة فقط.

أما الاجتماع العام فقد عقد في 02 جويلية 1926، وضم جميع الأعضاء ووزعت خلاله المسؤوليات على أعضاءه [3].

---

[1] . محمد قنانش: المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 ، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص 31.

[2] . محفوظ قداش ومحمد قنانش : المصدر السابق ، ص 52، 53 .

[3] . صباح نوري هادي: حنان طلال جاسم : المرجع السابق، ص 5.

أسس نجم شمال إفريقيا قسماته بفرنسا في المد الكبيرة، خاصة في الناحية الباريسية حيث انعقدت أكبر لقاءاته، كانت المطويات في الغالب تحرر باللغتين العربية والفرنسية.

كانت صحيفة الإقدام الباريسي أول صحيفة للنجم، صدرت في سنة 1926 وأوقفت في01 فيفري1927 استبدلت بصحيفة الإقدام الشمال الإفريقي التي ألغيت في فيفري 1928 أطلقت تسميته الإقدام كإعادة استخدام للتسميات التي حملتها الصحف التي أسست في سنة 1919(الإقدام، الإسلام، الراشدي)، سنة 1920(الإقدام، الراشدي) سنة 1922 (الإقدام مع الأمير خالد) وفي سنة 1925 (الإقدام مع الأستاذ حدو). [1]

[1] . محفوظ قداش، محمد قناش ، المصدر السابق ، ص 54، 56.

الفصـــل الأول

تأسيس المنظمات الجماهيرية للثورة التحريرية

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

المبحث الثاني: تأسيس الإتحاد العامّ للعمال الجزائريين.

المبحث الثالث: تأسيس الإتحاد العام للتجـــار وجمعية النسوة.

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

المطلب الأول: التعليم في الجزائر

التعليم الفرنسي: لقد كان التعليم الفرنسي ذلك التعليم الذي تشرف عليه الإدارة الفرنسية مهما كانت لغته[1]، حيث ولم يكن موجهه إلى الفئات الاجتماعية محدده سياسيّاً أو اجتماعيّاً ولكن إلى أولئك الذين اسعفهم الحظ، أوقع تحت إمرة حاكم متحمس.كما يركز على برامج دراسية لمده طويله مقتبسه من البرامج والمناهج السّارية في مدارس فرنسا.[2]

كانت مصلحه التعليم العام بالجزائر من اختصاصات الوزارة الحربية، يسيرها مفتشان أحدهما للتعليم العالي وثانيهما للمدارس الابتدائية تحت إشراف الوالي العام. وبموجب قرار 7 أوت و8 سبتمبر 1848 الصادريْن عن السلطة التنفيذية قد وضع حدّاً للوضع السابق، وذلك بربط المصلحة بوزارة التعليم العام وإنشاء أكاديمية الجزائر.[3]

ولقد قُسّمَ التعليم في الجزائر إلى:

- **المدارس الإبتدائية الفرنسية:** لم يعرف هذا التعليم صعوبات مادية ولا إدارية ولا مالية، فالميزانية متوفّرة دائما سواءً من الدولة أو الحكومة العامة أو البلديات وقد وُصف بأنّه تعليم مزدهر، ومن المعروف أنّ هذا النوع من التعليم موجّه لخدمة الجالية الفرنسية وإسعادها وتلبية مطالبها.[4]

شهد التعليم الإبتدائي الفرنسي للجزائريين إنطلاقة كبيرة بين الحربين[5]، وعند صدور قانون سنة 1947 والذي ينصّ على ضرورة توسيع التعليم العربي وجعل اللغة العربية لغة رسمية، ولكن

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954، ج3، ط1، دار الغربي الإسلامي، 1998، ص 290.

[2]– شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، تر: حاجي مسعود، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2009، ص 572.

[3]– عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 222.

[4]– أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،ج3، المرجع السابق، ص 290.

[5]– عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 222.

تطبيق ذلك لم يقع، وقد تدافع التلاميذ على المدارس الفرنسية والعربية حيث كان يترددون إلى المدارس الفرنسية في النّهار والمدارس العربية عند الفجر وفي المساء.[1]

❖ **التعليم الثانوي:** يذكر أبو القاسم سعد الله أنّ الكوليج العربي مدرسة إبتدائية في أمرها أمّا الكوليج الذي بدأ في سنة 1848 إلى ثانوية فرنسية وهي الأولى من نوعها في الجزائر ولكن خلال العشر سنوات أو نحوها التي عاشها الكوليج، كان تلاميذه فرنسيين وأوروبيين. والملاحظ أنّ المسلمين لم يدخلوه، وكان عدد تلاميذه قليلاً، وكانت مواد العربية الفصحى واللاّتينية والفرنسيّة والإغريقية والجغرافيا والتّاريخ والعلوم الطبيعية والرياضيات وسرعان ما انخفض عدد التلاميذ لصعوبة اللاّتينية.[2]

❖ **التّعليم العالي:** قطع شوطا كبيراً بالنسبة للفرنسيين والأوربيين ولكن حظّ الجزائريين فيه كاد يكون غائباً، والواقع أنّ الفرنسيين ظلّوا يُرسلون أبناءهم ليواصلوا تعليمهم الجامعي إلى فرنسا نفسها، ولم تشهد الجزائر ميلاد نواة للدراسات العليا إلاّ خلال السبعينيات من القرن 19 حيث نشأت مدارس عليا للأدب والحقوق والعلوم، أمّا مدرسة الطبّ فقد ظهرت قبل ذلك، ثمّ تحوّلت هذه المدارس إلى كليات سنة 1909 وضمّتها جامعة الجزائر[3]، وقد إفتتحت نشاطها بـ1605 طالب، ولم تكن تختلف في مناهجها ولغتها عن الجامعات الفرنسية، سواءً بإهتمامها ببعض الجوانب الثقافية والإجتماعية المحلية لخدمة أغراض الإدارة الإستعمارية، لتثبيت الاحتلال وتبريره والتّأريخ له.

وقد ذكر بشير ملاح أنّ تعداد الطلبة خلال سنة 1848 بلغ 6 طلبة، وفي سنة 1920 بلغ 1920 بلغ 47 طالب وقُدر عددهم في سنة 1939 بـ 49 طالب، أمّا في سنة 1952 بلغ 442 طالب، وسنة 1954 وصل عددهم إلى 589 طالباً. [4]

[1]– أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 298.

[2]– نفسه، ص 298.

[3]– نفسه، ص 304.

[4]– بشير ملاح، المرجع السابق، ص 280، 281.

أمّا فيما يخصّ التعليم العربي: والذي هو تعليم عربي من حيث اللغة والثقافة وتعليم إسلامي من حيث المحتوى والرّوح، وكان يُنعت بالتعليم التقليدي أحياناً بإعتباره إستمرار للتعليم السائد خلال العهد العثماني، ومن الممكن وصفه بالتعليم الأصلي بإعتباره تعليما يمثل منهجاً تربويا مارسته أجيال من المتعلمين، وبإعتباره حافظاً للتراث القومي في وجه الغزو الحضاري الأجنبي، وكان أهله يكافحون به بعد عجزهم عن مكافحة الإستعمار والإحتلال بالسلاح، وأبرز أماكنه هي المدرسة الإبتدائية القرآنية ودروس المساجد التقليدية.[1]

كما أنّ الأمة لم تقف موقف الخائر القوى أمام سياسة التعليم الفرنسي، بل أقدمت بجهودها الخاصّة الضئيلة على إنشاء المدارس العربية الإسلامية الحرّة، حيث شيّدت منها ما يزيد عن 170 مدرسة يتراوح عدد فصولها بين 2 و8 وقد تباهت الأمّة في بناء تلك المدارس رغم فقرها تحت إشراف ورقابة جمعية العلماء المسلمين.[2]

ونعني بالمدارس الحرة تلك المؤسسات التعليمية التي نشأت منذ أوائل القرن العشرين، ثمّ انطلقت انطلاقة كبيرة منذ حوالي سنة 1920 لنشر التعليم العربي الإسلامي، ويدخل في هذا التعريف، المدارس التي قامت بالمدن والأرياف والتي تحفّظ القرآن في الأساس، ثمّ أضيفت إليها مواد أخرى وأصبح يطلق عليها المدارس العصرية الحديثة.[3]

كانت هذه المؤسسات حرّة لا تموّلها السلطات الفرنسية لكن تراقبها سياسيًا وفق قانون 18 أكتوبر 1892، الذي ينصّ على إمكانيّة فتح مدارس حرّة بشروط ثلاثة:

- وجود المحلّ الصحّي؛
- الحصول على رخصة بفتح المدرسة؛

[1]- أبو القسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 17.

[2]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصريّة، مصر، 2001، ص 144.

[3]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 239.

– رخصة خاصّة بالمعلم المسلم يوافق عليها والي الولاية التي تفتح فيها المدرسة بأخذ رأي كلّ من المراقب الولائي للتعليم والسلطة الفرنسية المَعنيّة.[1]

كما أسست جمعية العلماء المسلمين بأموال طائلة معهد عبد الحميد بن باديس ليكون همزة وصل بين المدرسة الإبتدائية والمدارس الحرّة والمعاهد العليا بتونس والمشرق، والذين يتخرجون من هذا المعهد التكميلي يسيرون لإستكمال تعليمهم العالي بجامعة الزيتونة بتونس أو يرسلون في بعثات للجامعة الشرقية الكبرى في مصر والعراق وسوريا والكويت والسعوديّة.[2]

❖ **البعثات العلمية الجزائرية:** كانت بدايات سفر الطلاب الجزائريين إلى جامعة الزيتونة في النّصف الثاني من القرن 19 من بينهم الحج السعيد بن يوسف اليسقني الذي رجع من تونس حوالي عام 1870 ليتولّى التدريس في الميزاب.

ثمّ إرتفع عدد المهاجرين إلى تونس في العقد الأوّل من القرن 20 لتتوقف بعد الحرب العالمية الأولى.[3] والملاحظ أنّ جامع الزيتونة لعب دوراً هامّاً من خلال جذبه لعدد كبير من طلبة العلم بمزاولة دراستهم ببعض الأحياء، لذا يكون للطلبة المهاجرين دوراً فعالا، فإنّ تأسيس معهد إبن باديس في قسنطينة سنة 1849، الذي كان ملحقة لجامعة الزيتونة تماماً كباقي الملحقات المتواجدة بتونس، فإنّ التقارب العلمي الجزائري والتونسي كان عن طريق الطلبة الجزائريين الذي درسوا في تونس.[4]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 240.

[2]– أحمد توفيق المدني:الجزائر، المكتبة العربية، الجزائر، 1931، ص195.

[3]– عبد الرزاق عطلاوي: إسهامات البعثات العلمية في النهضة العلمية والفكرية الجزائرية جامعة الزيتونة أنموذجا، أعمال المؤتمر الدولي التاسع عشر 18–19 أوت 2015، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص 05.

[4]– سلمى خليل: المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم اتجاه الثورة التحريرية 1954–1962، الحركة الطلابية – أنموذجا–، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، 2012–2013، ص 22.

ويعتبر إبن باديس(*) من أوائل من فتح هذا المعهد الجديد مع جامع الزيتونة وانتسب إليه سنة 1908، هذا ولم يكن أمر البعثات العلمية أو الطلابية نحو تونس حكرا على جمعيّة أو مدرسة أو شخصيّة، إنّما شارك فيها العديد من التيارات والمنظمات السياسية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية، مع إسهامات أشخاص ومجموعات أخرى تكلّفت بعديد من الطلاب الراغبين في الدراسة بتونس، مثال: العقيد عميروش الذي قام بإرسال بعثات طلابيّة تًجاه تونس ومن هذه البعثات: الرزقي الأشباني، محمد أرزقي بعرض منه أن يعودوا للوطن مسلّحين بالعِلم في مختلف التّخصصات لخدمة الثورة.[1]

أدّى الطلبة الجزائريون الدارسون في تونس دوراً في تأسيس الجمعيات والإنخراط في الأندية الأدبية التونسية، بهدف توحيد صفوفهم وتحسين أوضاعهم الماديّة والمعنوية وإعدادهم سياسيّا والقيام بالدور الذي ينتظرهم من أجل تحرير الجزائر.

❖ **جمعيّة الطلاب الجزائريين التونسيين:** أُعلن عن قيام هذه الجمعيّة سنة 1934 ثمّ عقد الطلبة إجتماعاً(*)، انتخب فيه هيئة لها ورئيساً وهو محمّد البجائي، ثمّ انتقلت الرئاسة إلى عبد الحميد حريش وقد أصدرت الجمعيّة نشرة تُعرف بنشاطها سميت الثمرة الأولى، وكانت عبارة عن محاضرات وندوات، وقد حاولت الجمعيّة خدمة مصالح الطلبة والتعريف بالجزائر والواقع الذي تعيشه في ظلّ السيطرة الإستعماريّة.[2]

وغرض هذه الجمعيّة الوحيد يؤيّده كلّ مسلم عرف الإسلام ويعزره كلّ مؤمن صحيح الإيمان ومن الذي لا يرضى بعقد أواصر المودّة والمحبّة والإخاء بين عموم التلامذة حسب ما

---

* – ولد بقسنطينة في 1889 بعائلة معروفة بإخلاصها لفرنسا، تحصّل والده على ميداليّة شرف، كان تلميذ الشيخ حمدان ونيسي بجامع الزيتونة، مارس التعليم بمسجد قسنطينة 1911–1914، ثمّ سافر نحو المشرق العربي، توفي في 16 أفريل 1940. أنظر: محمد الشريف ولد الحسن: من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 48.

1 – عبد الرزاق عطلاوي: المرجع السابق، ص 05.

* - انعقد هذا الإجتماع بقاعة الخلدونية بتونس بتاريخ 02 أكتوبر 1934 بحضور شخصيّات سياسية تونسيّة وحصرت المناقشات في المجالات الطلابيّة: أنظر: عبد الكريم بحوضي: نشاط الطلبة الجزائريين من خلال المؤتمرات، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، قسم التاريخ والجغرافيا، 2010–2011، ص 09.

2 – صباح نوري هادي: المرجع السابق، ص 14.

يأمر بها لدين القويم؟ فهذه الجمعيّة تعلّق آمالاً كبيرة على الأمّة ونوابها، فأبناءها وأجدادها أسسوا الكليات والمدارس وحبسوا الأحباس في جميع المسالك الإسلاميّة.[1]

بالإضافة إلى التوجيهات الطلابية إلى جامع الزيتونة بتونس كانت هناك توجّهات طلابية أيضا إلى جامع القرويين بالمغرب الأقصى والتي تزايد عددهم بعد منتصف الأربعينيات ولم يكن لهم أي تنظيم طلابي وإنّما كان لهم تنظيم حزبي وهو حركة إنتصار الحريات الديمقراطيّة، ومع بداية الأربعينيات أسسوا الجمعيّة الجزائريّة بالمغرب، التي كان مقرّها الرّباط تحت قيادة بن أشهو وخلال هذه الفترة تأسست وداديّة الطلبة سنة 1951، تشكّلت مسيرة دار الطلبة الجزائريين.[2]

كما نجد أيضاً بعثات طلابية أخرى نحو المشرق العربي خاصّة نحو مصر صوب الأزهر الشريف، فمنذ الثلاثينيات أصبحت للقاهرة مكانة خاصّة بعدما استقبلت مؤسساتها العديد من الطلبة، أمّا مرحلة الخمسينيات قامت جمعيّة العلماء المسلمين بإرسال أولى بعثات علميّة طلابية للدول المشرق العربي، كان ذلك في سنة 1951 واستمرّت بالزيادة حتّى الإعلان عن الحكومة المؤقتة 1958، حيث بلغت أكثر من 200 طالب وطالبة.[3]

ونلاحظ أنّ الطلبة المتواجدين في القاهرة أسّسوا تنظيماً طلابياً تحت إسم رابطة الطلبة الجزائريين بمصر في صيف سنة 1956، أمّا طلبة سوريا فقد إستطاعوا لمّ شملهم بعد تأسيسهم للجنة الطلبة الجزائريين في مارس 1955، التي كانت موازية تقريباً للتأسيس الرّسمي للإتّحاد العامّ للطلبة المسلمين الجزائريين.[4]

فمنذ عام 1946 نجد أنّ غالبيّة طلاب شمال إفريقيا فضّل بعضهم الدراسة في باريس بدل الجزائر لأنّ بها كما يقولون، أساتذة أكثر كفاءة من أساتذة المستعمرة وهناك بإمكانهم معرفة فرنسا الحقيقية بلد العادلة والحرية والمساواة. ضلّ الطلبة الفرنكفونيين مصرّين على الاهتمام

---

[1] – مصطفى بن سعد الجيجلي: تأسيس جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، البصائر، السنة الثالثة، العدد 90، ص 08.

[2] – سلمى خليل: المرجع السابق، ص 48.

[3] – رابح تركي عمامرة: جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين التاريخيّة 1931–1956 ورؤسائها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2004، ص 297.

[4] – عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط5، دار هومة للطباعة والنّشر، الجزائر، 2012، ص 96.

بفرنسا، غير مبالين بالهواجس الإستعمارية، كما أشار مالك بن نبيّ في كتابه **Vocation de l'Islam** نقلاً عن عبد الله حمادي أنّا لطالب الجزائري لم يكتشف أوروبا، بل إكتفى أمام هذا العجز بالإنزواء في القراءة والتعلم والحفظ ولكن دون فهم لحقيقة الأشياء.[1]

المطلب الثاني: نشأة وميلاد الإتحاد العامّ للطلبة المسلمين الجزائريين

ظهرت أوّل نقابة طلابية جزائرية سنة 1919 بجامعة الجزائر تحت إسم ودادية الطلبة الأهلية، فتحوّلت بعد سنة 1930 إلى جمعيّة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا[2] وذلك بعد أن كانوا ينتمون إلى تنظيمات طلابية عامّة سواءً بالجزائر وفرنسا ومن هذه التنظيمات العامّة التي تشكّلت في العديد من الجامعات منذ سنة 1877، لتتوحّد فيما بعد سنة 1908 وتشكّل ما يعرف باسم الإتحاد الوطني للجمعيات الطلابية بفرنسا والذي بدوره تحوّل فيما بعد إلى الإتحاد الوطني للطلبة بفرنسا، وهذا الأخير الذي حاول لم شمل كلّ الطلبة بإختلاف توجهاتهم وآرائهم من خلال الدفاع عن مصالحهم المشتركة ومنهم الطلبة الجزائريين.[3]

وقد تولّى رئاستها العديد من الطلبة المسلمين الجزائريين الذين كان لهم دور فعّال وبارز بين صفوف الطلبة الجزائريين من بينهم فرحات عباس[*]، الذي تولى رآستها. وبادرت هذه الجمعية بعدّة نشاطات ملازمة للخطّ الإندماجي، فأصدرت مجلّة التلميذ سنة 1931 بالإضافة

---

[1]– عبد الله حمادي: الحركة الطلابية الجزائرية 1871–1962 (مشارب ثقافية وأيدولوجية)، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، رويبة، 1995، ص 144.

[2]– غانس محمد: الإنفتاح السياسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الجامعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011–2012، ص 81.

[3]– عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 45.

[*] – ولد في 24 أكتوبر 1899 من بني غافر بلدية الطاهير ولاية جيجل، بدأ حياته السياسية صغيراً عندما كان طالباً، وكان من مؤسسي جمعيّة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في الجزائر، ألّف كتاب الشعب الجزائري وذلك بمناسبة الذكرى المئويّة للإحتلال، تخرّج من الكليّة المختلطة للصيدلة والطبّ سنة 1935، وفي 22 ديسمبر 1942 وجّه رسالة إلى السلطات الفرنسية والحلفاء يدعوهم إلى إصلاحات جذرية في الوضع العامّ وفي فيفري 1943 نشر بيان ندّد فيه بقانون الأهالي، وفي سنة 1944 أسس أحباب البيان والحريّة، وبعد 08 ماي 1945 سجن وأطلق سراحه في 1946، وفي أفريل 1956 حلّ حزبه وإلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، قاد الوفد الجزائري إلى مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958، وعيّن رئيس للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 إلى أوت 1961، توفي في 23 ديسمبر 1983، (أنظر: علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2009، ص 3، 4).

إلى عروض مسرحية باللغة العربيّة، رغم كونها الجمعيّة الأولى، إلاّ أنّها ليست الوحيدة، فقد أنشئ في سنة 1927 في فرنسا باسم جمعيّة لطلبة المسلمين الإفريقيين بفرنسا، والتي سعت إلى تسهيل إقامة الطلبة في باريس وتشجيهم على الدراسة، بالإضافة إلى جمعيّة الطلبة المسلمين الجزائريين وجمعيات طلابية أخرى كانت تنشأ في كلّ بلد يتواجد فيه الطلبة الجزائريون، وأهمّ ما كان يميّزها استقلاليتها.

بالرّغم من أنّ بعض الجمعيات التي كانت تعتبر فروعاً لجمعيّة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، وفي سنة 1953 قام الطلبة الجزائريون بمحاولة تأسيس منظمة طلابية مغربيّة موحّدة تظمّ طلبة الجزائر والمغرب، وذلك لإيجاد إطار وحدوي لعملهم السياسي لكنّها باءت بالفشل وتلاها سنة 1954 إنشاء إتحاد الطلاب الجزائريين لمدينة باريس، والتي أشرف على سيرها وتأسيسها الحزب الشيوعي الفرنسي.[1]

عندما قررت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تأسيس جمعيّة طلابيّة لصدّ مشروع الحزب الشيوعي الجزائري، الرّامي إلى إنشاء الإتحاد العام للطلبة الجزائريين، بهدف إستقطاب جميع الطلبة من أصل جزائري، في فترة ما أصبحت عناصر الشعب الجزائري وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية تمثّل أقليّة بين الجزائريين ولا يشارك في اللجان إلاّ بدعم من المغاربة والتونسيين، فقد عمل الشيوعيون حسابات جيّدة عند تأسيس إتّحاد الطلبة بباريس... حيث كانوا يمثلون أغلبية، حيث وجد كيان منتخب يشوّش على سياسة الحزب، ومن هنا أُقترحت فكرة إنشاء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[2]

وبإندلاع الثورة التحريرية المسلّحة أول نوفمبر 1954، لم يتردّد الطلبة في الإلتحاق بها إلاّ أنّ إلتحاقهم كان بصفة محدودة وجزئيّة، حيث تجمّع المصادر على أنّ الطلبة بمختلف تنظيماتهم الفكرية والسياسية كانت مشاركتهم ضعيفة، غير أنّ هذه الفئة في بداية هذه الفترة

[1]– عمار هلال: المرجع السابق، ص 25.

[2]– نوارة حسين: المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحوّل العسير من سنوات الجمر إلى سنوات اللهب، تر: سعيدي فتحي، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 197.

أخذت أشكالاً مختلفة من الأساليب النضاليّة في نطاق العمل الدعائي، داخل الوسط الطلابي الذي يعيشون فيه داخل الجزائر وخارجه.[1]

إلاّ أنّ التجسيد الحقيقي لفكرة تأسيس الإتحاد العامّ للطلبة المسلمين لم يتم إلاّ بعد إندلاع الثورة، وبتشجيع من جبهة التحرير الوطني في 27 فيفري 1955 وجهت الجمعيّة العامة لجمعيّة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا التابعة لمدينة الجزائر نداءً ملحّاً إلى جميع الطلبة المسلمين، دعتهم فيه إلى تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في أسرع وقت.[2]

تأسس الإتحاد العامّ للطلبة المسلمين الجزائريين بتاريخ 13 جويلية 1955، خلال مؤتمر تأسيسي عقد بفرنسا[3]، ورغم المعارضة الشديدة التي أبداها الطلبة الشيوعيون في باريس وطولوس والذين رفضوا وبالأخص أن يشمل اسم هذه المنظّمة هذه الكلمة (المسلمون)[4]، وهذه التسمية التي تحمل بين طياتها مدلول التوجّه الإيديولوجي الجديد لجموع الطلبة ولذلك فلا غواية أن يحتدم النّقاش والصّراع حول الإنتماء الفكري والعقائدي فيما بينهم، إذ يحبّب بعضهم البقاء على تسمية الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، ثمّ إنّ عملية الرّفض هذه كانت تُخفي في طياتها بالنسبة للبعض مؤامرة خطيرة، إذ لو تنازلنا عن انتماءنا الإسلامي في العنوان لفتحنا بأيدينا باب الإنخراط أمام الجالية الأوروبية المقيمة بالجزائر، وأعطيناهم فرصة التحكّم المطلق في سياسة الإتحاد الجديد، لأنّهم يشكّلون الأغلبية الساحقة في مستوى التعلم العالي.[5]

في حين يؤكّد الطرف الآخر تبنّي التوجه الإسلامي في التنظيم الطلابي وتسميته الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أي إضافة حرف الميم ولذلك عرفت بمعركة الميم بين صفوف الطلبة، ويؤكّد الكثير من الطلبة أنّ التسمية الجديدة جاءت لحسم الموقف والتعبير عن إنتماءاتهم الحضارية التي ناضلوا من أجلها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كما يجسّد إنتماءاتهم

---

[1]– يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 117.

[2]–نوارة حسين: المرجع السابق، ص 197.

[3]–خالفة معمري: عبّان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط2، دار ثالة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 281.

[4]–محمد السعيد عقيب: الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالميّة للطلبة 1955–1962، مجلّة البحوث والدراسات، العدد –4، المركز الجامعي بالواد، جانفي 2007، ص 120.

[5]–صالح بن القبي: عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعيّة، 2009، ص 68.

الإسلامية[1]، ولذلك بهدف التمييز بينهم وبين المنظمات الطلابية الأخرى التي كانت تنشط في الجزائر وفرنسا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ هذا النّعت (المسلمين) حمل أكثر من معنى بالنسبة لهم، فهو يرمز إلى إنتماء الطلبة الجزائريين إلى الحضارة العربية- الإسلاميّة، التي يستمدّون منها مبادئ فلسفتهم وثقافتهم وسياستهم.[2]

وبعد مضي 09 أشهر من تأسيس اتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[*] في شهر مارس 1956 عقد المؤتمر الثاني في باريس واتخذوا موقفاً ثوريّاً حازماً واضحا تُجاه الثورة التحريرية وكفاح الشعب الجزائري، كما طالبوا بإستقلال الجزائر ودعوة الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع جبهة التحرير.[3]

ولقد سعى الطلبة الجزائريون من خلال تجسيدهم وتأسيسهم للاتحاد لتجسيد جملة من الأهداف والمبادئ والتي تتمثّل في:

1- بناء كتلة طلابيّة موحدة الصفوف مع فتح الآفاق للإنخراط بإنشاء باقي الطلبة من التنظيمات الوطنيّة وتجنّب الصراعات ونبذ القرارات التي عادة ما تمزّق التنظيمات الطلابيّة والجمعويّة.

2- إدراج المطالبة بإستعادة اللغة العربية في أولى مطالب الإتحاد وإعادتها إلى مكانتها التي كانت عليها قبل الاحتلال.

3- الدفاع عن المصالح الماديّة والمعنويّة للشرعيّة الطلابية في الجزائر، وفتح الآفاق للتبادل الفكري والثقافي مع الدول الصديقة خاصّة المجاورة مثل تونس والمغرب.

---

[1]-أحمد مريوش: الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية والثورة التحريرية 1954، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 322، 323.

[2]-ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 334.

[*] - ومن بين الرواد المؤسسين للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين: أحمد طالب إبراهيم، بلعيد عبد السلام، محمد الصديق بن يحي، عيسى مسعود مسعود، آيت شعلال، عبد الحميد مهري وأبو القاسم سعد الله...إلخ، (أنظر: عمار ملاح: محطّات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر،2007، ص 187).

[3]- محمد عباس: نصر بلا ثمن(الثورة الجزائرية 1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 184.

4- محاربة آفات الجهل وإعتباره وسيلة إستعماريّة.

5- نشر التعليم بين جميع أبناء الجزائر مع التحكّم الجيّد في الطرق البيداغوجيّة ومواد التعليم.

6- ربط المدرسة بالواقع الجزائري وجعلها مدرسة وظيفيّة مساهمة في التكوين اللغوي العربي والتكوين السياسي.[1]

7- إنجاح الثورة وتعزيز مركزها في العالم.

8- العمل على إفهام الرّأي العام الطلابي حقيقة الثورة الجزائرية والآلام التي يعيشها شعبنا جرَّاء هذه الحرب البشعة التي تهدّد بالفنَاءْ.[2]

9- حقّ الجزائر في تقرير مصيرها مع إفساح المجال للطلبة الجزائريين لإحتلال المكانة التي يخوّلها لهم مستواهم الثقافي، وأختتم البرنامج بالتّأكيد وإقتناع الإتحاد بإحترام الثقافة الفرنسيّة خاصّة والأوروبيّة عامّة.[3]

وقد جاء في خطاب أحمد طالب الإبراهيمي[*] على وجه الخصوص ما يلي:

- أيّها الطلبة: لنا أن نكافح في سبيل تعبئة الطلاب الجزائريين لتذليل الصعوبات التي تعترض طريقنا.

---

[1]- أحمد مريوش: المرجع السابق، ص 328.

[2]- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 112.

[3]- عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 56، 57.

[*]- ولد في 05 جانفي 1932 بمدينة سطيف، نشأ في مدينة تلمسان، دخل الكتاب القرآني، وفي 1937 إلتحق بالمدرسة الفرنسيّة، تحصّل على شهادة التعليم الإبتدائي في جوان 1942، وتحصّل على الباكالوريا في جوان 1949، إلتحق بالجامعة لدراسة الطبّ، وهو من مؤسسي الإتحاد العامّ للطلبة المسلمين الجزائريين، ثمّ بعد ذلك فدراليّة فرنسا لجبهة التحرير الوطني، وكلّف بالعلاقات الخارجيّة، وفي الفترة الممتدّة من فيفري 1957 إلى 1961 قضاها أحمد طالب الإبراهيمي متنقلا بين السجون الفرنسيّة. (أنظر: أحمد طالب الإبراهيمي: مذكّرات جزائري (أحلام ومحن)، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 15، 20).

– أيّها الطالب المسلم: إنّنا نتأمّل من أعماقنا ونحن نشاهد اضطهاد الإستعمار للغتنا وإعتبارها كلغة أجنبيّة في بلدنا وهني المحرّك الأساسي لحضارتنا، ومن ثمّ لن يهدأ لنا بال إلاّ عندما تسترجع مكانتها اللاّئقة بها، شرعاً وقانوناً.[1]

[1]– عمار هلال: المرجع السابق، ص 26.

المبحث الثاني: تأسيس الإتحاد العامّ للعمال الجزائريين

المطلب الأوّل: الوضع العمّالي قبل تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

في ضوء التطوّرات التاريخية للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري تأخرت نشأة النقابات العمالية إذا قيست بنشأة مثيلاتها في أوروبا الغربية، فكان أوّل ظهور التنظيمات في الجزائر سنة 1878، حين شكّل عمال المعادن والصناعة الحجريّة غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر، وبعد ذلك بدأ العمل النقابي في الاتساع.

وقد أشارت إحصائيات نشرة مصالح العمل التي كانت تصدرها الحكومة العامّة إلاّ أنّه في سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 في مدينة الجزائر و30 في وهران و22 في قسنطينة ثمّ قفز هذا الرّقم سنة 1911 إلى 241 نقابة منها 126 في مدينة الجزائر و61 في وهران و54 في قسنطينة.[1]

ففي المدّة ما بين عامين 1850-1914 بقي العمل مقصوراً على البرجوازيّة والعمّال الفرنسيين، ولم يلعب الجزائريون أي دور مؤثراً، حيث مثّلوا دور التابع للبرجوازي الفرنسي، مع أنّ بداية تشكيل الفئة العمالية الجزائريّة تعود إلى وقت مبكّر. مع العهد الاستعماري، إلاّ أنّها لم تبلغ الحجم ودرجة التنظيم التي تجعل منها قوّة اجتماعية مؤثّرة بسبب القيود التي وضعتها القوّة الاستعمارية.[2]

بلغ عدد العاملين في الزراعة 151108 عامل سنة 1901، وهم موزّعون إلى:

- مجموعة I: يشكّلون يد عاملة مؤقّتة في أراضي المعمرين.

[1]- إدريس بلكعيسات: الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر، عدد 12، بسكرة، نوفمبر 2007، ص 150.

[2]- سعد توفيق عزيز البزاز: تطورات الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962، مجلّة التربية والعلوم، مجلّد 19، عدد 15، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص 156.

– مجموعة II: أُجَراء دائمين يعيشون على مداخلهم، قدّر عددهم بـ 10 آلاف شخص سنة 1906، يبدأ يوم العمل من الساعة 4:00 و5:00 صباحاً، ثمَّ يتوقَّف بين 11:00 و12:00 ليبدأ من جديد حتّى الساعة السابعة أو الثامنة مساءً.[1]

خلال الحرب العالميّة الأولى 1914–1918، تكبّدَت فرنسا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، بحيث خسرت ما لا يقلّ عن مليون وثمانمائة ألف شاب خلالها، ونتج عن ذلك نقص كبير في اليد العاملة التي تعتبر أساساً لإعادة بناء البلاد. وأدّى ذلك إلى ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بحوالي ثمانون ألف، وبعد الحرب عاد الكثير منهم إلى الجزائر.[2]

وقد فُتِحت أعين الطبقة العاملة المهاجرة من الجزائريين بفرنسا بواقع لم يألفه من قبل، وهم قادمون في جلّهم من الأرياف الفقيرة بعد أن جرّدوا من أراضيهم التي وزّعت على المعمّرين، وقد اكتشف هؤلاء العمال العالم الصناعي، واحتكوا بعالم الشغل والشاغلين، فانخرط العديد منهم في النّقابات الفرنسيّة.[3]

أمّا العمل النقابي فلم يبدأ في أوساط المهاجرين فعليّاَ إلاّ في سنة 1924، أي مباشرة مع المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد في ليون ما بين 20 و24 جانفي والذي تمّ خلاله تقديم تقرير حول المسألة الاستعمارية، وتمّ فيه التركيز على الخطر الذي يشكّله مجيئ جموع العمال الأهالي إلى فرنسا. لإنّ تشكّل نواة نقابيّة جزائريّة بالمهجر في وقت مبكر يمكن إرجاعه لعدّة عوامل تتمثّل أهمّها فيما يلي:

– كون القوانين الاستثنائية المطبقة على الجزائريين في الجزائر لا تطبّق على الجزائريين المتواجدين في فرنسا.

---

[1]– شنتوف الطيب: تطور العمل في الجزائر، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، أبحاث النّدوة العلميّة الثانية من 03 إلى 09 نوفمبر 1969، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص222.

[2]– محمود آيت مدور: الحركة النقابية المغاربية 1945–1962 الجزائر وتونس أنموذجاً، دار هومة للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 18.

[3]– سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 08.

– إنشاء عصبة الأمم، والآمال التي علّقت على منظّمة العمل الدولية التي أنشئت سنة 1919 والتي قامت بوضع معايير دوليّة للعمل والتي تضمن حماية حقوق العمال.[1]

فقد كانت النقابات مرغوبة كمنظمات حزبية خاصّة، كانت مهمّتهم جمع الأوساط الاجتماعية المهنيّة والإشراف عليها، وتعبئتها بروح وحدودية، فقد كانت الإدعاءات الاقتصادية والاجتماعية المبرّرة ضدّ الدولة والمجتمع الاستعماري تخضع بشكل وثيق للنضال من أجل الاستقلال واستعادة السيادة الجزائرية، كحرمان الأقلية الأوروبية من امتيازاتها، كانت هذه الأهداف الحقيقية للنزعة النقابية.[2]

بالرّغم من تعدد النقابات العمالية الفرنسية بالجزائر والتي تمّ استلهامها من التعددية التي ميّزت الحركة النّقابية الفرنسية، لأنّه كانت هناك ثلاث مركزيات متباينة في نشاطها من حيث التّأثير والقوة، والمتداخلة زمنيّاً فيما بينها على السّاحة النّقابية بفرنسا في الفترة الممتدّة من 1919–1954، ونقصد بها الكونفدرالية العامّة للشغلCGT، والكنفدرالية الفرنسيّة للنقابات المسيحيّة CFTC والقوة العاملة FO، وهي نفسها التي مدّت أذرعتها في الساحة الجزائرية بواسطة فروع لها إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية وتأسيس أوّل نقابة عمالية جزائريّة وطنيّة سنة 1956.[3]

كما بقي تأطير القوة العمالية تحت إشراف الإدارة الاستعمارية في جلّه وكان برنامج عملها في الجزائر يدعم فكرة إدماج الولايات الثلاثة الجزائرية في فرنسا، وكذلك تطبيق سياسة اجتماعية وتوسيع نطاق التصنيع وبناء السدود لحلّ مشاكل البطالة، وكان الشغل الشاغل لنقابة القوة العمالية FO، وهو الدفاع عن مطالب الموظفين بحيث كانت تطالب بالمساواة في الأجور بين

---

[1]– محمود آيت مدور: المرجع السابق، ص 19، 20.

[2] – Charles robert ageron : vers un syndicalisme national en Algérie (1946–1956), revue l'histoire moderne et contemporaine, université paris, 1989, p455.

[3]– خيثر عزيز: العمل النقابي بالجزائر ودوره في خدمة القضيّة الوطنيّة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجاً 1956–1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانيّة، الجزائر، 2016–2017، ص 15.

عمال الجزائر وعمال فرنسا. التطبيق الآلي لكلّ المكاسب المحققة في القطاعات المؤمّمة في فرنسا والجزائر.[1]

شاع في أواسط المهاجرين الجزائريين حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية والذي إستقطب أعداد هائلة من المهاجرين الذين رحبوا بإندلاع الثورة وأيّدوها وكان أغلب ظنّهم، أنّ مصالي الحاج[*] هو وراء تفجير الثورة وهذا ما يُبرّر إنظامهم إلى الحركة الوطنية الجزائرية MNA التي أسسها مصالي الحاج وظلّوا على هذه الحال إلى سنة 1956.[2]

وقد حاولت الحركة المصالية إقناع الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر بأنّ أنصار جبهة التحرير يحاولون القضاء على ثورة نوفمبر في المهد قبل أن تتزعزع، وقد إندلع الصراع بين MNA و FLN، وقد أعطى مصالي تعليمات صارمة لأنصاره مفادها أنّه لابدّ القضاء على جبهة التحرير، حيث تمّ إغتيال 82 إطار من إطارات جبهة التحرير الوطني في فرنسا.[3]

وفي مطلع عام 1955 عقد المناضل محمد بوضياف إجتماعاً في مدينة لكسمبورغ الفرنسية، ضمن إطارات حركة إنتصار الحريات الديمقراطية المتواجدين في المناطق الشرقية لفرنسا، حيث كلّف المناضل مراد طربوش، أحد قدماء إطارات الحزب الإتصال بالمناضلين المعارضين لسياسة المصاليين، وحتّى المركزيين القدامى وبالاتفاق مع محمّد محساس ومحمد مرزوقي وعبد الرحمن غراس والطالب المهدي أحمد دون وبرئاسة أحمد طربوش تمّ تشكيل أوّل فدرالية بفرنسا.[4]

---

[1]– محمود آيت مدور: الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها إلى غاية 1954 بين النضال النقابي والكفاح التحرري، أطروحة دكتوراه في تخصّص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02، ص 228.

[*]– مصالي الحاج (1889–1974): ولد في عائلة من فقراء الفلاحين، أدّى الخدمة العسكرية في فرنسا في الحرب العالمية الأولى، هاجر إلى فرنسا سنة 1923، كان رجا سياسي مع ظهور نجم شمال إفريقيا سنة 1926، ليصبح زعيما له بعد مؤتمر بروكسل سنة 1923، أسس حزباً سمّاه الحركة الوطنيّة الجزائرية نهاية 1954 بعدما حلّت فرنسا حزبه، حزب الشعب الجزائري، بقي في الإقامة الجبرية سنة 1958، ليعيش بعد ذلك في المنفى إلى غاية وفاته سنة 1974. (أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 177).

[2]– صباح نوري هادي: المرجع السابق، ص 16.

[3]– سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 26.

[4]– سارة حداد: فدرالية جبهة التحرير في فرنسا 1954–1962، قضايا تاريخية، العدد 1، 2016، ص 174.

وهي وريثة فدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكانت هذه الفدرالية تضمّ مئات الألآف من المناضلين الجزائريين، علاوة على الشبكات الفرنسية التي كانت تساعد قضيتنا.[1]

إستدعى بوضياف مراد طربوش وقدّم له صورة عن الوضع الرّاهن في فرنسا وقائمة بـ 7000 مناضل ومبلغ 300 جنيه مصري، ونسخة من بيان واحد نوفمبر 1954، ليعود بعدها طربوش لميدان عمله بفرنسا، وتمّ تشكيل خلية أولى بدأت نشاطها ضدّ السياسة الإستعمارية الفرنسيّة تحت لواء جبهة التحرير بفرنسا، وشرع في تنظيم المهاجرين وتوعيتهم بالدور المنوط بهم في دعم الثورة، ومن مهامها:

– إقامة قواعد أساسية لتنظيم العمال الجزائريين في خلايا وفروع لتوظيف كافّة الإمكانيات للعمال في خدمة الثورة.
– توفير الدعاية والشؤون المالية والإجتماعية والثقافة.[2]

المطلب الثاني: تأسيس الإتحاد العامّ للعمّال الجزائريين:

1- ظروف تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

أدّت مجموعة من الظروف التي أدّت إلى تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين نذكر منها:

– هجومات الشمال القسنطيني وما حققته من انتصارات بقيادة زيغود يوسف في 20 أوت 1955، والتي فكّت الحصار عن المنطقة الأولى، الذي إستغرق 06 أشهر لتشمل الثورة مختلف مناطق التراب الوطني.

– إلتحاق أعضاء اللجنة المركزيّة بالثورة التحريرية في 1955 وأعضاء جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين في شهر جانفي 1956، مناضلي حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان في شهر أفريل 1956، هذه الإنخراطات جعلت للثورة أصداء في الخارج.

[1]– سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص 20.
[2]– صباح نوري هادي: المرجع السابق، ص 16.

– المشاركة في مؤتمر باندونغ لدول عدم الإنحياز في أفريل 1955 وسُجلَت القضية الجزائرية في جلسة 30 سبتمبر 1955 للجمعية العامّة للأمم المتحدّة.[1]

بالإضافة إلى الأوضاع التي يعيشها العمال من إستغلال فاحش والأجور المنخفضة مقابل العمل المنجز وعدم تحديد ساعات العمل وأوقات الراحة، ارتفاع نسبة البطالة، ضعف قدرة العمال على العمل وعدم تطبيق قوانين العمل في حقّ العامل الجزائري، كلّ هذه الظروف أدّت بالعامل الجزائري إلى الهجرة للبحث عن العمال.[2]

في سنة 1956 كانت الطبقة العمالية بعيدة عن جبهة التحرير الوطني وعن الحركة الوطنيّة الجزائرية المصاليّة، رغم أنّ حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية قد بدأ يولي إهتمامه بالحركة العمالية منذ سنة 1943، ففي هذه الظروف بدأ الاهتمام بتأطير العمال الجزائريين داخل مركزية نقابية جزائرية مستقلّة عن المركزيات النّقابية الفرنسية وتكون في خدمة العامل الجزائري بجبهة التحرير الوطني والثورة التحريرية.[3]

كانت الطبقة العاملة في دائرة نفوذ الحركات التي هي عبارة عن فروع تابعة للنقابات الفرنسية ذات الإنتماء الشيوعي، تتبنَّي مطالب شكليّة ولا تدافع عن مصالحهم ولم يكن لها صلة بالجزائر إلاّ إسميّاَ، ومن بينها الإتحاد العام للنقابات الجزائرية جوان 1954 والإتحاد النقابي للعمال الجزائريين الذي أسسه مصالي الحاج في 16 فيفري 1956، هذه النقابات لم تخدم العمال الجزائريين ولم تحقق مطالبهم.[4]

[1]– مخلوفي بغداد: المرجع السابق، ص 142.

[2]– فاطمة الزهراء بن طيب، سامية زيتون: التنظيم الجماهيري ودوره في الثورة التحريرية 1956–1962، الإتحاد العام للعمال أنموذجاً، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر وحديث، جامعة خميس مليانة، 2015–2016، ص 83.

[3]– مخلوفي بغداد: المرجع السابق، ص 143.

[4]– أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 322.

2- تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

لقد كان تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين رد فعل سليم يقوم به العمال الجزائريون ضدّ الهيمنة والتدجين والتّأثير الإيدولوجي، الذي مورس عليهم من طرف النّقابات الفرنسية المختلفة، كما حرصة جبهة التحرير الوطني على انضمام إتّحاد العمال الجزائريين إلى الجمعية العمالية للنقابات الحرّة، لأنّ النشاط النّقابي في هذه الهيئة الدولية يُمكّن جبهة التحرير الوطني من إستعمال نفوذها لصالح القضيّة الجزائريّة في الأمم المتحدة.[1]

في الثورة لم يكن شيء ليُصنع دون أمر من جبهة التحرير الوطني، حسب قانون الجبهة المنظمات لم تشارك في الجبهة بل الإشتراكات كانت فردية، إذاً غير مقبول لتكوين منظمة خارج الجبهة. كلّ المنظمات سواءً النقابيّة، التجار، الشبيبة، كانت من قرارات وأوامر الجبهة.

بعد سنتين من إندلاع الثورة قررت قيادة جبهة التحرير الوطني تأسيس منظمة مدنية عمالية من أجل إعطاء نَفَس جديد للثورة ولم شمل الطبقة العمالية الجزائريّة.[2]

فعند خروج إيدير عيسات من السجن خلال شهر مارس أو أفريل 1955 بدأت فكرة إنشاء مركزية نقابيّة جزائريّة وهذا من أجل الكفاح ضدّ سيطرة الإتحاد العام للنقابات الجزائرية.[3]

كلّفت جبهة التحرير الوطني بن خدّة ليتكفل بالإتصال بالشخصيات النّقابية بمختلف تنظيماتها والمجتمع المدني، من أجل التحضير الجيّد لتأسيس فعاليات نقابية ومدنية وجمعوية تكون روافد للجبهة في معركتها ضدّ الاحتلال والتي تستوجب الإعتماد على كلّ الفئات للشعب الجزائري، لذلك باشر بن خدّة في مهمّته واتّصل بمحمد درارني وبوعلام بورويبة ورابح جرمان

---

[1]- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 445.

[2]- طاهر قايد: حوار مسجل بالمركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، حول دور لإتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية.

[3]- ايفه بريستيير: في الجزائر يتكلم السلاح، ترجمة: عبد الله كحيل، دار نور رشاد، الجزائر، 2013، ص 228.

ضدّ سيطرة الإتحاد العام للنقابات الجزائرية على الوضع النقابي بالجزائر ومن أجل الوقوف في وجه الإنقسام المحتمل داخل الطبقة العمالية الجزائرية، والتي تقوده العناصر المصالية.[1]

يقول طاهر قايد في لقاء مع التلفزيون الجزائري: "كنت السادس، ولماذا لم يكن إسمي ظاهر؟ لأنّي كنت مترأّس خلية الفدائيين، لذلك لا يجب أن يظهر إسمي، لأنّه لو ظهر سيقولون كيف هو من جبهة التحرير الوطني ومن أعضاء الإتحاد العام للعمال وذلك لتفادي الصبغة السياسية للنقابات كأنّها مستقلة لا يربطها شيء بجبهة التحرير الوطني".[2]

بعد فشل الإجتماع الذي عقد في 18 جانفي 1956 بمنزل عبد القادر تفاحة وبحضور كلّ من بورويبة بوعلام، ورابح جرمان، وعطا الله عن جبهة التحرير الوطني. ورمضاني ومحمد سلالي، سعيد العماري، سعيد بوزيرار عن الجبهة المصالية من أجل التوصل لعمل مشترك وبعد نقاش حادّ رفضت جبهة التحرير مواصلة هذا المشروع، ليقوم المصاليون بعدها وفي وقت وجيز بإنشاء مركزتيهم النقابيّة التي تمّ الإعلام عنها في 16 فيفري 1956.[3]

وفي يوم 5-6 فيفري 1956 تمّ أول لقاء جمع إلى جانب إيدير عيسات بوعلام بورويبة وشاغولي ودرارني والسيد عبان رمضان، والقايد طاهر، وهناك مصادر تتكلّم عن حضور السيد العربي بن مهيدي. تبلورت فكرة تأسيس الإتحاد لدى الطبقة العمالية فكان لمجهودات ومساعي عيسات إيدير الأثر الكبير في تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين.[4]

---

[1]- محمد قدور: دور المنضمات الجماهيرية في الثورة التحريرية 1956-1962 (الإتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا)، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص 78.

[2]- الطاهر قايد: المصدر السابق.

[3] - BOUROUIBA Boualem : les syndicaliste algériennes. ENAG, Edition DAHLAB, Alger, 2009, p189.

[4]- عامر رخيلة: حوار مسجل بالمركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، حول دور لإتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية.

وفي 18 فيفري 1956 عقد اجتماع بمنزل بوعلام بورويبة حضره كلّ من عبان رمضان وبن يوسف بن خدة، ودرارني محمد وعيسات إيدير، عكف المسؤولون الأربعة في غرفة مُضيفهم على دراسة التقرير الذي أعدّه النقابيان الإثنان، تواصل الإجتماع إلى غاية الساعة الحادية عشر ليلاً وتمّ الاتفاق بسرعة واتخاذ قرارات فورية:

- ستسمّى المركزية بالإتحاد العام للعمال الجزائريين.

- سيكون لسان حالها للعامل الجزائري.

- أمانتها تتضمّن عيسات إيدير، رابح جرمان، بوعلام بورويبة، بن عيسى بن عطا الله، آل يحيى مجيد.

- تمّ منح قرض بقيمة مليار فرنك للمركزية التي نشأت لتوها شريطة أن تسدده بعد وقت قصير.

بعد أقلّ من يومين من ميلاد المركزية المصالية أطلق عبان رفقة بن خدة بتاريخ 24 فيفري 1956 ميلاد الإتحاد العام للعمال الجزائريين بمجرد إيداع قانونها الأساسي لدى محافظة الجزائر.[1]

كانت أهداف إنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين واضحة على غرار باقي التنظيمات الفرعية لجبهة التحرير الوطني، حددت ورسمت لها أهداف محددة في إطار استراتيجيات جبهة التحرير الوطني.

- تجنيد وتعبئة كلّ الطاقات سواءً البشرية أو المالية والمادية لتحقيق الهدف المعلن في بيان أوّل نوفمبر 1954 ولذلك العمل الذي قام به.[2]

- القضاء على كلّ أنماط التمييز في الدفاع عن الطبقة العاملة.

[1]- خالفة معمري: المرجع السابق، ص 292.

[2]- عامر رخيلة: المصدر السابق.

– ترسيخ قواعد الديمقراطية الحقّة داخل النقابات.

– العمل من أجل تحقيق وحدة عمالية جزائرية في كلّ أنحاء العالم عن طريق الإنخراط في المركزية العمالية الدولية بناءً على مشاورات ديمقراطية مع العمال.[1]

3– الوداديّة العامة للعمال الجزائريين:

إنّ وعي العمال المهاجرين باستغلالهم والتمييز الواقع ضدّهم ووجود نقابة وطنية في الجزائر تدافع عن حقوق إخوانهم كاملة غير منقوصة دفعهم إلى التساؤل، هل يواصلون التعبير عن مطالبهم عن طريق منظمات فرنسية أو يؤسسون نقابة خاصّة بهم؟ وهل إنشاء نقابة جزائرية في فرنسا مناسب ومفيد؟[2]

إنّ قرار إنشاء وداديّة تنظم كلّ العمال المغتربين في فرنسا كان بدافع تنظيم العمال المغتربين في العمل التحرري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني.

ولقد أتخذ قرار إنشاء هذه الأخيرة بإتفاق بين قيادة جبهة التحرير الوطني والأمانة الوطنية للإتّحاد العام للعمال الجزائريين منذ أفريل 1956، لكن توقيف عيسات إيدير في 24 ماي 1956أخّر موعد إنجاز المشروع، إضافة إلى إشتداد الثورة في أرض الوطن ممّا أحدث نزيف في صفوف المركزية الوطنيّة، وهذا ما صعّبَ التنسيق والإتصال مع العمال المهاجرين وأخّر إنشاء الوداديّة إلى غاية 20 مارس 1957 [3]، والتي كانت بمثابة ممثل لدى النقابات الفرنسية من أجل الدفاع عن حقوقهم الماديّة والإجتماعيّة وهي تعدّ فرع للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

وبسبب القمع الممارس ضدّ العمال الجزائريين في فرنسا اضطرّوا إلى مغادرتها وسلّمت إلى الزملاء الذين لم تكتشفهم الشرطة، وقد واصلت الوداديّة عملها النقابي السري ودعمت عمل الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني، وأصدرت الوداديّة في إطار نشاطاتها الإعلامية صحيفة

---

[1]– ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص 327، 328.

[2]– على هارون: المصدر السابق، ص 87.

[3]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي ...، المرجع السابق، ص 447.

العامل الجزائري من أجل تحريره، فقد صرّحت الوداديّة في هذه الصّحيفة والصادرة عام 1958، تحت عنوان **لتوضيح موقفنا:** "نحن لسنا حركة مطلبية موجّهة للتعاون مع الأنظمة العمومية في فرنسا، إنّ الإطار الذي تدخل في مهمّتنا هو كفاح الشعب الجزائري من أجل تحريره".[1]

[1]– صباح نور هادي، حنان طلال جاسم: المرجع السابق، ص 18.

المبحث الثالث: تأسيس الإتحاد العام للتجــار وجمعية النسوة

المطلب الأول: تأسيس الإتحاد العام للتــجار

تأسيس الإتحاد العام للتجار الجزائريين على إثر عقده لمؤتمر تأسيسي يومي 13 و14 سبتمبر 1956، وقد كان هذا المؤتمر التأسيسي عبارة عن تظاهرة سياسية لإطلاع الرّأي العام الفرنسي والعالمي على الأوضاع في الجزائر، ولتوضيح النوايا السليمة للجزائريين الذين ينادون بمطالب شرعية. وقد دعى لهذا المؤتمر التأسيسي كُتَّاب كبار أمثال: فرانسوا مورياك، ألبير كامو والأستاذ ماندوز، والمحامي سيب، ولق لبّى هؤلاء الدعوة وحضروا المؤتمر وتناولوا الكلمة أمامه وقد كان لهذا الحضور العالمي صدى واسع وأسفر المؤتمر عن انتخاب قيادة وطنية على رأسها عباس التريكي رئيساً، العيد أوزقان نائب للرئيس، آكلي بلول أميناً عامّاً.[1]

لا تكاد تسمية الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGCA، توحي اليوم بشيء كبير بالنسبة لمعظم الجزائريين وبعضهم لا يكادون يذكرونها وكأنّ المنظمة مجرّد أداة ثانوية للحرب.[2]

ويلاحظ أنّ إنشاء هذه المنظمة قد جاء استجابة لنداء مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي أكّد قبيل انعقاده على أنّه: من واجب جبهة التحرير الوطني أن تساعد هذه المنظمة النّقابية على التطور والتوسع بتكوين الظروف والشروط السياسيّة المناسبة.

وقد تمكّنت هذه المنظمة في بضعة أشهر فقط من تقديم خدمات جليلة للثورة الجزائرية كما قامت بعمل نضالي معتبر، إذاَ إستطاع الإتحاد أنْ يجنّد التجار وراء جبهة التحرير الوطني وأن يدعم الثورة بالمال.[3]

المطلب الثاني: تأسيس الجمعية النسوية

تأسيس إتحاد النساء الجزائريات سنة 1958 في تونس الذي كانت مهامه جمع التبرعات لصالح الثورة، ربط الصّلات بمنظمات نسوية في العالم، إرسال الوفود لحضور المؤتمرات الدولية

---

[1]– عمار قليل: المرجع السابق، ص 379.

[2]– خالفة معمري: المرجع السابق، ص 296.

[3]– ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص 341، 342.

وهو ما جعل نساء العالم يعربنا عن نُصرتِهنَّ للكفاح الثوري في الجزائر، وتضامُنُهنَّ مع مئات اللاجئين الجزائريين.

في فرنسا انضمت المرأة الجزائرية إلى المقاومة حيث انخرطت في المنظمات السياسية والفدائية واستطاعت أن تجند بعض الأوروبيات، كما كانت تنقل الاشتراكات والأسلحة والقنابل إلى أماكن العمليات، كذلك تقوم بجمع المعلومات عن نشاط العدو والخونة.[1]

فكانت المرأة من الفئات السبّاقة لتلبية نداء أوّل نوفمبر 1954، وقد مكنت الثورة التحريرية المرأة من تفجير كلّ طاقاتها الخلاقة وقدراتها، فخاضت المعارك الطاحنة بجانب إخوانهم المجاهدين، وتحول بيتها إلى مأوى للمجاهدين.[2]

فالمرأة تشكل في نظر جبهة التحرير الوطني قوة هائلة وذات أهميّة أساسية في دعم ومساندة الكفاح المسلح، ولذلك أوْلَتها الجبهة إهتمام خاص، واعتبرتها سنداً قويّاً لها، من اجل تحرير الوطن.[3]

---

[1]– وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، نص عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، ص 363.

[2]– رشيد مياد: إسهامات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 454.

[3]– ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص 347.

الفصل الثاني

النشاطات النقابية للمنظمات الجماهيرية 1956-1962

المبحث الأول: نشاطات الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

المبحث الثاني: النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين

المبحث الثالث: نشاط الحركة النسوية

المبحث الأول: نشاطات الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

كانت الثورة الجزائرية سائرة بثبات في طريقها، وكان دور الطلبة المسلمين الجزائريين في بدايتها تنظيم ندوات وجمعيات ومحاضرات للتعريف بالثورة الجزائرية وأهدافها، أمّا العمل الثوري كان إستجابة الطلبة لنداء جبهة التحرير الوطني بعث تنظيم آخر من الطلاب يسمّى الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[1]

فقد وُزِّعَت المهام على الطلاب بصفة عامة، منهم من كان في العالم العربي ومنهم من كان في الجزائر وفرنسا، كلٌّ أسندت له ممهام حسب ساحة العمليات، فكانوا يستعملون في الإتصال والإعلام والدعاية والمالية، ومن هنا نجد أنّ الكثير إلتحق بالثورة في أيامها الأولى قبل الإعلان عن إضراب 1956.[2]

تمّ تأسس هذا الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين للدِّفاع عن مصالح ماديّة بعد تحمُّله كل المتاعب والمضايقات، وبعد مضي تسعة أشهر من تأسيسه إتَّحذَ الطلبة موقف ثوري واضح إتجاه الثورة الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري[3]،فقد كانت التنظيمات المختلفة للشباب والطلاب هي البؤرة الحقيقية لتفجير الوعي الثوري، وباندلاع الثورة حتّى بدأت تنظيمات الطلاب بإلقاء ثقلها في المعركة الضاربة، ودفعت من دماء شبابها ثمنا غالياً لدعم الثورة.[4]

فبداية سنة 1956 كانت بداية لتدهور العلاقات بين الطلاب الجزائريين والطلاب الفرنسيين في كلّ من الجزائر وفرنسا وذلك بسبب تأييد الطلبة الفرنسيين للسياسة الإستعمارية، وهذا بشهادة عبد الرحمن بطاطا، الذي يقول: "لقد عشنا يوم06 فيفري في سنة 1956، ورأينا كيف ذبح الأستاذ مندوز وهو أستاذ جمعي بجامعة الجزائر، وأيضاً كيف ذبحوا إخواننا المقيمين بالحيّ الجامعي...".[5]

---

[1] – عمار ملاح: المرجع السابق، ص 183.

[2] – مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ص 235.

[3] – عمار ملاح: المرجع السابق، ص 184.

[4] – مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنّشر، دمشق، ص 301.

[5] – عمار هلال: المرجع السابق، ص 32.

ومن هنا جاء إعلان الإضراب عن الدروس يوم 03 ماي 1956 وعن الامتحانات وإلتحقوا بصفوف جيش وجبهة التحرير الوطني، وأدّوا دورهم النضالي على أكمل وجه على الصعيدين الدّاخلي والخارجي[1]،فقد كان على المستوى الداخلي تمثَّلَ خاصّة في الإلتحاق بالجبال وحمل السلاح مع المجاهدين، أمّا الخارجي تمثَّلَ في تكثيف جهودهم لدى الإتحادات الطلابية في كلّ دول العالم [2]،ثمّ أَوقفت الإضراب وأعَلنت عن إستئناف الدروس في يوم 11 ماي 1956، وفي يوم 17 ماي أجمَعت كلُّ الصُّحف الأوروبيّة بما في ذلك الفرنسية عن تحرُّك مريد دخل الأوساط الطلابية، ليس فحسب في الجزائر لكن أيضاً في تونس وغيرها من البلدان الأخرى الأجنبيّة التي يدرس بها الطلبة الجزائريّون[3]، وفي 18 ماي 1956 إجتمع الطلاب الجزائريون وصوَّتوا بالإجماع على النِّداء التّاريخي للطلاب، الذي توجَّه إليهم بمغادرة كراسي الجامعة والإلتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.[4]

وفي ليلة 19 ماي 1956 قرَّرَ الإتحاد الدعوة إلى الإضراب عن الدروس في الجامعات والثانويات في فرنسا والجزائر، وكان ذلك تصعيداً واضحاً في الدفع الثّوري. إذ حَرَمَ الفرنسيون من حُجَّة كانوا يستعملونها، وهي أنّ الفئة المثقفة من الجزائريين لم تلتحق بالثورة، وأنَّ الثوار ما هم إلاّ "فلاقة" أو جماعة من المشرَّدين بسبب الجوع والبطالة.[5]

لقد كان الإضراب في حدِّ ذاته ضربة قويّة للإعلام والدبلوماسيّة الفرنسيّة في العالم، كما كان نصراً كبيراً للجبهة في صراعها من أجل إفتكاك المبادرة، ليس من فرنسا وهكذا إنضمَّ طلاّب الجزائر في المعاهد الفرنسية إلى إخوانهم الثوار، أو توزَّعوا على جامعات ومعاهد أوروبا لمواصلة الدراسة.[6]

---

[1] – عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 336.

[2] – نفسه، ص 337.

[3] – عمار هلال: المرجع السابق، ص 33.

[4]– نفسه، ص 34.

[5] – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954–1962، ج9، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 302.

[6] – نفسه، ص 302.

تعمّمَ الإضراب في الجامعات الفرنسية، وكان ذلك في الفترة الممتدة من 20 إلى 25 ماي 1956 ظهرَت إختلافات كبيرة بين مساند ومعارض لكن عندا وقع الإنتخاب صوَّتَت كلّ الفروع الحاضرة مع الإضراب اللاّمحدود عن الدروس والامتحانات، ما عدا الفرع الطلابي لتولوز الذي صوّتَ ضدَّه، وعقِبَهَا أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد بياناً يؤكّد تأييد الطلبة الجزائريين يبين بفرنسا المطلق وذلك بتاريخ 25 ماي 1956، ايتمَّ تنفيذه إبتداءً من يوم الإثنين 28 ماي[1]، وكرد على تضاعف جرائم القتل وبالأخصّ التي طالت الطلبة من قِبل قوات الاحتلال، إجتمع أعضاء الإتحاد على قرار يدعوا إلى إضراب عامّ[2]، كما شارك أيضا المثقفون الجزائريون في الإضراب وذلك بتنشيط الحركة الوطنية الجزائرية، والمساهمة في الأهداف التي كانت تسعى من أجلها فنشاط الطلاّب واحتكاكهم بالثورة يعود تاريخه إلى الشهور الأولى، ولا نقصد هنا بالطلاب الجزائريين الذين يزاولون تعليمهم في الجامعات فقط، ولكن نقصد أيضا طلاب المرحلة الثانوية.[3]

فحشد الطلاّب من جامعة الجزائر والجامعات الفرنسية بشكل جماعي من خلال الإتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين لدعم الثورة، تسبّب إضراب 19 ماي 1956 بخلق موجة من التعاطف مع النضال الوطني من خلال الحركة الطلابية العالمية[4].

فمثل هذه المواقف الطلابية المتخاذلة أدّت بالإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إلى تجديد النِّداء بعد ثلاثة أشهر خاصّة وأنّ السلطات الإستعمارية عمدت إلى إجبار بعض الطلبة على الإلتحاق بمناصب إدارية في الدوائر المتخصِّصة، وكذا إقدام العديد من الطلبة على إستئناف دراستهم وإمتحاناتهم، والبعض الآخر سارعوا في الإلتحاق بجامعات ومعاهد فرنسا [5].

---

[1] – محمد السعيد عقيب: الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955–1962، الشابطية للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 97.

[2] – دحو جربال: المنظمة الخاصة بفدرالية فرنسا لجبهة التحرير 1956–1962، منشورات الشهاب، باتنة، 2013، ص 8.

[3] – عمار هلال: المرجع السابق، ص 50، 51.

[4] – مصطفى خياطي: الطب والأطباء في الجزائر في الفترة الإستعماريّة، منشورات ANEP، رويبة، الجزائر، 2014، ص 480.

[5] – عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 62.

فقرار إنهاء الإضراب واستئناف الدروس لم يغيِّر شيئاً في الموقف السياسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وهو موقف لم تكن الحكومة الفرنسيّة مُهيّأة لفهمه. وهنا صار الإتّحاد في فرنسا بالتدرج معرَّضاً للضربات، وهكذا أكّد الإضراب العام اللاّمحدوديّة للطلبة الجزائريين في مختلف المستويات، شعبيّة الثورة التي كان المستعمرون يصرُّون على أنّها حركة عصابات وقطّاع طرق وأشخاص يُكَلَّفون أوامرهم من الخارج.[1]

- ردود فعل المستعمر:

ومن نتائج إضراب الطلاب الجزائريين عن الدروس والإمتحانات أنه تباين واضح للإستعمار الفرنسي وعملائه أنّ الشعب الجزائري واحد لا يفترق، وأنّه لا فرق بين رجل الشارع والطالب، بين الفلح والمثقف، على الأقلّ فيما يخصّ مواقفه منه وقد ردَّ الإستعمار الفرنسي ردّاً عنيفاً على هذا الإضراب، الذي إعتبره حادثاً مؤلماً في تاريخ تواجده بالجزائر حيث أُتّخذت قرارات وإجراءات قاسية، طبَّقت على المضربين عن الدروس في كلّ من الجزائر وفرنسا[2]. مثل تعطيل المنح وإقصائهم من المطاعم الجامعيّة، لم تقلق نشاطات الإتحاد الطلابي السلطات الإستعمارية الفرنسية فحسب، بل حتّى الأنظمة الموالية لها مثل الهيئات الطلابية الفرنسيّة خاصّة: الجمعية العامةّ للطلاب الجزائريين والإتحاد الوطني للطلاب، الذي وقف موقفاً سلبيّاً من الحرب التحريريّة. والذي جعل إتّحاد الطلاب المسلمين ينذّد بمواقفه السلبية.[3]

كما سلّط الإستعمار الفرنسي أنواع البطش والتنكيل المختلفة على مُسيّري إتحاد الطلاب الجزائريين في فرنسا، وإعتقال شرطة الإستعمار الأمين العام للاتحاد العام للطلاب الجزائريين الطالب خميستي وذلك في مدينة مونوبيليه الفرنسيّة، وسجنته في انتظار إحالته على المحاكم الفرنسيّة [4]. فإختفاء الطلاب الجزائريين سواءً في فرنسا أو الجزائر أدّى بجلّهم للإتّصال والتعامل

---

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص 96.

[2] – عمار هلال:المرجع السابق، ص 41.

[3] – نفسه، ص 42.

[4] –عمار هلال: المرجع السابق، ص 123.

مباشرة مع الجبهة، وعملوا في إطار ثوري منتظم جعلهم شيئاً فشيئاً يكتسبون الخبرة الثورية والصمود أمام الصِّعاب[1].

وبعد أن ناقش الإتحاد القضيّة ودرسوا جوانب مختلفة، كشفوا مدى خطورة الوضع وتيقَّنوا أنّ التعليم دون حريّة لا قيمة له ولا فعاليّة له، فأمروا الطلاب الجزائريين في فرنسا بمواصلة إضرابهم عن الدروس، وقد ظلّ الطلبة على هذا الحال إلى أن جاء قرار بإنهاء الإضراب من جبهة التحرير الوطني وذلك يوم 03 أكتوبر 1957وقد نتج عنه سحب مشروعيّة التمثيل الطلابي من طرف السلطات الفرنسيّة في 28 جانفي 1958.[2]

ومن جهة أخرى ينبغي ألاّ يغيب عن الأذهان بأنَّ الإضراب إذا كان قد إنتهى فإنّ ذلك من التشدد والتحفّظ الشديد بأنّ الطالب يجب أن يظلَّ على إستعداد للتجنيد في كلّ لحظة.[3]

المطلب الثاني: نشاط الطلبة الجزائريين من خلال المؤتمرات

1- المؤتمر التّأسيسي بباريس 8-14 جويلية 1955:

بعد المؤتمر التّأسيسي الأوّل للاتحاد العام للطلبة بقاعة التعاضديّة (Mutualité) بباريس ما بين 8 و14 جويلية 1955، وذلك بحضور شخصيّات ثقافيّة وسياسيّة مرموقة، وممثلين عن الإتحاديّة الطلابيّة بما فيها الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، وفي هذه المناسبة قدَّمَ الإتحاد العام للطلبة الجزائريين برنامجه في الخطاب الإفتتاحي الذي تُلي من طرف أحمد طالب الإبراهيمي حيث إستعرض أمام الحضور الخطّ الرّئيس لبرنامج الإتّحاد الجديد حاضراً ومستقبلاً، تمَّت مصادقته من طرف المؤتمرين.[4]

وتتمثّل أهداف الإتحاد رسميّاً في الدفاع عن المصالح الطلابيّة والنقابيّة للطلبة الجزائريين.[5]

---

[1] - عمار هلال: المرجع السابق، ص 131.

[2] - حميدة إبتسام: المرجع السابق، ص 81.

[3] - علي هارون: المصدر السابق، ص 99.

[4] - عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص 56.

[5] - علي هارون: المصدر السابق، ص 92.

وقد ضمَّ هذا المؤتمر الطلبة الجامعيين من مختلف دول العالم، وكذلك تلاميذ المدارس الثانوية، كما كان يهدف المؤتمر إلى تحديد موقف هذه الفئة من الشعب من الكفاح المسلح الذي تخوضه جبهة التحرير الوطني منذ الاحتلال الفرنسي، وكذا وضع برنامج عمل يحدِّد طرق ووسائل النضال التي ينبغي إستعمالها في هذا الكفاح[1]، كما أعلن الطلبة عن إستعدادهم للتضحية من أجل تحقيق الإستقلال وإلتحاق الكثير منهم إلى الثّورة [2].

أمّا محتوى هذا الخطاب فقد وردَ من ضمن أهدافه المرسومة أنّ أعضاء الإتحاد يعتبرون أنفسهم جزء لا يتجزّأ من الشبيبة، كما لا يمكن لهذا الإتحاد أن يبقى بمعزل عمّا يعانيه الشعب الجزائري في كفاحه ضدّ الإستعمار الفرنسي، أيضا ورد أنّ الطلبة يعانون الحرمان من لغتهم العربية الأمّ التي صارت محظورة في وطنهم. وفي ختام هذا البرنامج على قناعات الإتحاد الممثلة في تقديره وإحترامه للثقافة الفرنسية خاصّة والأوروبيّة عامَّةً. كما تعهَّدوا على أن يكونوا همزة وصل في المستقبل بين الحضارتين الفرنسية الأوروبية والحضارة الجزائرية العربيّة. [3]

2- المؤتمر الثاني بباريس 1956:

عقد الإتحاد مؤتمره الثاني ما بين 24 إلى 30 مارس 1956 بالعاصمة الفرنسية باريس حضره 60 ممثّلاً، تَرَأَّسه رئيس فرع مونوبيليه الطالب محمد الخميستي[4]،وقد تمّ الإجتماع في المؤتمر حول قاعدة المطالب المشروعة التي سجّلوها في لائحة سياسيّة ذات محاور رئيسيّة هي:

- إعتبار أنّ الإستعمار هو مصدر للتعاسة والأمية؛
- إعتبار أن كفاح الشعب الجزائري عادل وشرعي؛
- إعتبار أنّ سياسة العنف والحرب الوحشيّة لن تُؤثّر بأي حال من الأحوال على الحركة التحريريّة ذات الجذور العميقة.

وكما تَقَدَّمَ المؤتمر بمطالب أهمُّها:

---

[1] – ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص 333.

[2] – المرجع نفسه، ص 334.

[3] – عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 57.

[4] – محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 86.

- إعلان استقلال الجزائر؛
- إطلاق سراح جميع المعتقلين والمساجين الوطنيين؛
- الشروع في المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.[1]

وكالعادة الطلبة الجزائريين المسلمين الفرنكفوريين في مواقفهم تُجاه فرنسا، فإنهم ختموا البيان على لسان قارئه آنذاك محمد خميستي بتوجيه العتاب واللَّوم إلى فرنسا التي استقبلوا من ثقافتها كلَّ شيء، في حين جعلتهم يستدبرون بلا شيء حيث حرمتهم حتى من مقومات شخصيّتهم[2].

كان الطلبة خلال هذا المؤتمر قد إتّخذوا موقفا ثورياً واضحاً تُجاه الثورة وكفاح الشعب الجزائري، وطالبوا باستقلال الجزائر، لكن إعلان الإتحاد لنتائج المؤتمر، التي تضمَّنت على الخصوص الدّعوة الصريحة إلى إستقلال الجزائر، قد دفعت بالسلطات الإستعمارية الفرنسية إلى شنّ حملة إعتقالات واسعة النّطاق في صفوف الطلبة المناضلين المنتسبين إلى الإتحاد ومنع كلّ نشاطاتهم.[3]

وعقب هذا المؤتمر كثَّف الإتحاد من نشاطه، حيث قامت اللجنة التنفيذية بعدّة نشاطات يذكر رئيسها السيد ميلود بلهوان بأنّه: "قمنا بزيادة إلى الجزائر للوقوف على الأوضاع الطلابية المختلف، وكانت مهمتي انتشارية تدخل في الإطار مواصلة العمل لتجسيد أهداف الإتحاد وسرعان ما عدت إلى فرنسا ليبدأ العمل بطرق ووسائل أخرى أكثر تنظيماً واستراتيجية وقلنا يجب أن يكون الإتحاد "واجهة" بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، وقلنا حتّى نصل إلى هذه الرسالة لا بدّ من أن نكثِّفَ من هذا العمل في كلّ الإتجاهات[4]، وأثر هذه الجهود التي أعقبت المؤتمر، إضافة

---

[1] – أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 463.

[2] – عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 60.

[3] – ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص 335.

[4] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 90.

إلى ما أحدثته قراراته من تحدّ وجرأة، اغتنمت السلطات الفرنسيّة فرصة إعلان نتائجه، فقامت بإيقاف وإعتقال عدد من الطلبة وعذَّبتهم في باريس، وكذلك فعلت بالجزائر. [1]

وأمام النشاط العظيم الذي أظهروه طلابنا تحت إتحادهم وأمام التضامن القوي الذي أظهره إضرابهم عن الدروس ومقاطعتهم قاعات الجامعات، أمام كلّ هذا لم يكن مستغرباً أن تلجأ الحكومة الفرنسيّة إلى وسائل تعسفيّة وملاحقات بوليسيّة، وكانت غاية السلطات الإستعماريّة تحطيم الإتحاد وتشتيت قواه وفكّ الإضراب، ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل وكانت النتيجة الزيادة في النّشاط والإستمرار في الكفاح، والتجديد لقوى إتحادنا لوسائله والتوحيد لصفوفنا وتجميع طاقتنا لمجابهة الوضع الجديد.[2]

3- المؤتمر الثالث بباريس 1957:

إنعقد هذا المؤتمر خلال المدّة من 23 إلى 26 ديسمبر 1957، في سريّة تامّة، بالعاصمة الفرنسية باريس، وبحضور ممثلين عن الجمعيات والمنظمات الدولية للطلبة لدراسة أوضاع الطلبة الماديّة والمعنويّة، وأوضاع الثورة وتطوراتها[3]،كما عبَّر أيضا عن لائحته العامّة عن إلتزام أشدّ حزما بالقضية الوطنيّة داعية الحكومة الفرنسيّة إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني[4].ومن الذين ساهموا في بناء هذا الإتحاد وقدَّموا دماءهم وارواحهم فِداً لوطنهم أمثال بعطوش وعمارة وحيحي وطالب ولونيسي... وغيرهم، كما أنّهم إلتحقوا بالجبال ليحقِّقوا النّصر لشعبهم ويعيدوا إليه كرامته وإستقالته. [5]

عمدت فرنسا الإستعماريّة في 27 جانفي سنة 1958 إلى حلّ الإتحاد، مطبقةً عليه ظلماً وعدواناً قانون 10 جانفي 1936، الذي يمنع تأسيس الميليشيّات الخاصّة والفرق القتالية التي من

[1] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 91.
[2] – عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 126.
[3] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 134.
[4] – علي هارون: المصدر السابق، ص 96.
[5] – عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 124.

شأنها الإخلال بالنظام العام وزرع الفوضى والبلبلة [1].وأمام هذه الحملة المسعورة التي شنّتها الحكومة الفرنسيّة على الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسيّة، وأمام كثرة المضايقات والإعتقالات التي كانوا يتعرضون لها بإستمرار، إضطرّت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أن تغادر فرنسا إلى سويسرا فبالنسبة للطلبة الذين قرر البقاء في فرنسا ومواصلة دراستهم في جامعاتها، فإنّهم قد عزموا على مواصلة نشاطاتهم السياسيّة وكن في سريّة تامة. أمّا في الجزائر فظّلوا الكفاح المسلح على العودة إلى الجامعة، حتى الذين قرّروا العودة فظّلوا التنسيق مع الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. [2]

ومن التهم التي وجّهتها وزارة الداخلية الفرنسيّة للاتحاد، الإعتداء على أمن الدولة والمتمثّلة في المسؤولية عن الإخلال بالأمن الداخلي والخارجي للدولة. كما كانت السلطات قد أودعت الحبس قادة خلايا جبهة التحرير الوطني، فوجدت أنّ الوثائق التي بحوزتهم تثبت نشاطهم ضدّ الوطن.[3]

4- المؤتمر الرابع بتونس 1960:

إنعقد المؤتمر القومي الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في بئر الباي "تونس"، من 26 جويلية إلى أوت 1960، فكان أسبوعاً حفلاً بالنشاط والعمل المتواصل، وقد إفتتح المؤتمر يوم الثلاثاء 26 جويلية 1960 في الساعة الخامسة مساءً تحت إشراف رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس وبحضور كاتب الدولة للرئاسة والدفاع السيد الباهي الأدغم والسيد عبد الحميد مهري وزير الشؤون الإجتماعيّة[4]. فقد كان المؤتمر الرابع يحيي العمل الذي قام به الإتحاد العالمي للطلاب لفائدة الطلبة الجزائريين بصفة عامّة ويهيّئه على تسييره للأموال المخصّصة للطلبة الجزائريين. [5]

---

[1] – عمار هلال: المرجع السابق، ص 124.

[2] – ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص 338، 339.

[3] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 137.

[4] – عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص 103.

[5] – جريدة المجاهد: من أهمّ قرارات المؤتمر وتوصياته، ج03، 1960/09/08، ص 135.

وفي يوم الأربعاء 27 جويلية 1960 بدأت أعمال اليوم الثاني بإنتخاب مكتب للتحقيق في إعتمادات الوفود، وإقرار قانون الداخلي للمؤتمر، ثمَّ جرى إنتخاب المكتب المسيّر لأعمال المؤتمر وتتكون من رئيس ونائب وكاتبين بالغة العربية، وكاتبين بالغة الفرنسية. أمّا في اليوم الثالث الموافق للخميس 28 جويلية 1960 فقد تمّت مناقشة التقرير الأدبي والمالي، وبذلك إنتهت مهمّة اللجنة التنفيذيّة السابقة، كما قام المؤتمرون بزيارة إلى دار الطفولة الجزائرية بالمرسى بدعوة من الإتحاد العام للعمال الجزائريين، أمّا في اليوم الرابع 29 جويلية قدم إنتخاب لجان المؤتمر، وساهم فيها كلّ الأعضاء الحاضرين مساهمة إيجابية ترمي إلى دراسة المشاكل التي تواجه الطالب الجزائري والثورة، وتحديد دور الطالب فيها ودراسة المشاكل بالكفاح التحرّري والتّقدمي في العالم.[1]

وأستمرت أعمال اللجان طوال نهار وليل يوم السبت 30 جويلية، فأُستمع إلى لجنة العلاقات الخارجيّة، التي وجَّهت نظر مختلف الوفود الأجنبيّة حول مسألة توحيد الحركة الطلابية في العالم، كما قرّرت بإلحاح على اللجنة التنفيذيّة للإتّحاد العمل بكلّ الوسائل الممكنة لتحقيق إتّحاد الطلاب العرب على أسس متينة، وتعرّضت لعلاقات الإتحاد بمختلف المنظمات الوطنيّة والعالميّة، والتي ساندت كفاح الشعب الجزائري من أجل الحريّة والإستقلال.[2]

وتواصلت مناقشة اللجان وقراراتها وتوصياتها طيلة اليوم السادس 31 جويلية وهو اليوم الذي حضر فيه السيّد وزير الشؤون الدينيّة والإجتماعيّة عبد الحميد مهري[3]، كان همزة وصل بين جيلين من الطلبة كثيراً ما عرفوا الفرقة والإختلاف في المشارب، وأوضح لبعض المرتدين والمشكّكين من الطلبة أن جماعة النّخبة لا تقلُّ وطنيّة بمقوماتها الحضارية، وهذا المؤتمر يمثّل في الحقيقة قبل كلّ شيء وهو ما كنّا نسمّي بالنخبة التي كانت ترى في نفسها طبقة منفصلة وممتازة عن الشعب قد رجعت إلى الحضيرة الوطنيّة لذلك إعتبر مهري أن مؤتمر الطلبة جاء في

[1] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 243، 245.

[2] – نفسه، ص 245.

[3] –نفسه، ص 246.

ظروف حاسمة وهو سوف لا محالة سيخدم القضيّة الوطنيّة، كما تفاءل مهري خيراً بوقفة الطلبة المناصرة للقضية الجزائريّة [1]، لأنّ وحدتهم أساس عملهم وأساس انتصار قضيتهم على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث يتطَلّب منهم أن يعكسوا الوجه الحقيقي للثورة وأن يمثِّلوها أحسن تمثيل.[2]

5- المؤتمر الخامس بالجزائر 1962:

جاء إنعقاد هذا المؤتمر بعد تحقيق الإستقلال الوطني واسترجاعها للسيادة الدوليّة أي في الوقت الذي عاد فيه الطلبة الجزائريون للجزائر، وإذ كان الشعب الجزائري قد إنشغل ببشائر الإستقلال منذ إقرار توقيف القتال وإجراء عملية الإستفتاء والإستقلال فبعد الإستقلال عاد الطلبة إلى الوطن، وإستطاع التيّار الفرنكوشيوعي أن يسيطر على مقاليد الإدارة وخزائن الدولة، والظاهر أنّ التحضير للمؤتمر الخامس لم يكن كغيره من المؤتمرات السابقة نظراً للظروف الصّعبة التي كانت تعيشها الجزائر وقتئذٍ.

بدأ المؤتمر نشاطه بعد أن تمّ المطالبة بتشكيل مكتب مؤقت لإدارة المؤتمر الخامس حيث بدأه بأعمال وتوزيع التقارير باللغة الفرنسيّة، ووزِّع على الحضور القانون الدّاخلي وتعديله قبل أن تنتهي لجنة الفحص من إثبات عضويَّة المؤتمرين، وأنّ المكتب عيّن ضمن إدارة المؤتمر طلبة غير منتخبين بل ليسوا جامعيين، وفي اليوم الثّالث من أيام المؤتمر أنهت اللجنة مقرّر أعمالها وأكدت أنّ أغلب أعضاء المؤتمر غير شرعيين وفي اليوم الرابع قدّمت الوفود المنسحبة لائحة للمجتمعين تُأكِّد فيها إنسحابها مع المطالبة بالعودة إلى القانون الأساسي، لكن مكتب المؤتمر أصرَّ على متابعة الأشغال وفي نفس الوقت تشكّلت لجنة جديدة أطلقوا عليها "لجنة المساعي الحميدة للمتوسّط وفكّ النزاع" وإجبار الطرف المنسحب عن العدول والمشاركة في المؤتمر. لكن لم تنجح هذه الأخيرة في ذلك.[3]

---

[1] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 399.

[2] – محمد السعيد عقيب: الطلبة الجزائريون وعلاقتهم في المشرق العربي وعلاقتهم بالإتحاد العام للطلبة الجزائلريين المسلمين خلال الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 1، أفريل 2004، ص 152.

[3] – أحمد مريوش: المرجع السابق، ص 417.

لقد قوبل المؤتمر الخامس بجوّ غير مشجّع للعمل ولهذا أعلن الطلبة المؤتمرون ما يلي:

1- إنّ هذا المؤتمر خرق القانون الأساسي للاتحاد؛

2- التحضيرات للمؤتمر غير سليمة وغلب عليها الأغراض الشخصية؛

3- منحة الإمتيازات لبعض الوفود خاصّة وفد الجزائر المفرنس على حساب الوفود الأخرى؛

4- أغلب المشاركين في المؤتمر غير شرعيين.

كما رجا الطلبة الجزائريين من المؤتمرين إدراك إنسحابهم من المؤتمر وأنّه يندرج في إطار المصلحة الطلابية.

فقد إزداد إنسحاب الوفود الطلابية المشاركة حتّى بلغ عددها 13 وفداً، منها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بلغاريا، ألمانيا،... فقد إضطرّ مكتب المؤتمر إلى تعليق الجلسات وطلب من رؤساء الوفود المنسحبة وغير المنسحبة البحث عن مخرج لهذه الأزمة وحينها إتّفق كلّ الرُّؤساء على تحويل المؤتمر إلى مؤتمر تحضيري للمؤتمر الخامس الذي سينعقد في العام القادم ، أي سنة 1963.[1]

كما إتفق رؤساء الوفود على تشكيل لجنة من 21 عضواً ولجنة تنفيذية من 09 أعضاء للتحضير للمؤتمر الخامس، وفي 14 سبتمبر إنعقدت الجلسة الأخيرة للمؤتمر رفضت الوفود إلى الترشيح للمكتب الإداري واللجنة التنفيذيّة عندئذ رفعت الجلسة وأعلن عن نهاية المؤتمر وتحويل القضيّة إلى الجهات المسؤولة عن الطلبة، وهكذا إلى أن أصبحت اللجنة التنفيذية مشكلة من الأسماء الآتية: [2]

الهادي فليسي	جامعة الجزائر، رئيساً
جمال خياري	جامعة يوغوسلافيا: نائب رئيس مكلّف بالنشاط النقابي والثقافي

[1] – أحمد مريوش: المرجع السابق، ص 418.

[2] – أحمد مريوش: المرجع السابق، ص 421.

رابح بالعيد	جامعة القاهرة: نائب رئيس مكلف بالشؤون بالخارجيّة
مختار مختفي	فرع الاتصالات تابع لجيش: أمين عام
عزي أرزقي	ممثل جبهة التحرير الوطني: أمين عام مساعد
محيوف محمد	جامعة الجزائر: أمين مال
كزاز محمد	جامعة بغداد: نائب أمين مال

) 1(

فعند إختتام أشغال المؤتمر الخامس أصبح للطلبة منظّمة نقابية تحت توجيه جبهة التحرير الوطني، والمنظمة في خدمة تنفيذ سياسة الدولة وقراراتها وأصبحت (UNEA) الممثل الوحيد للطلبة الجزائريين في ظلّ التوجّه الإشتراكي وذلك ما أقرّه فرع الطلبة لجامعة الجزائر في إجتماعه يوم 6 ديسمبر 1963 شارع عميروش بالعاصمة والتركيز على العمل النقابي الطلابي، وهكذا أصبح عمل الطلبة جزء لا يتجزأ من عمل الشباب. [2]

[1] – أحمد مريوش: المرجع السابق: ص 422.

[2] – نفسه، ص 439، 440.

المبحث الثاني: النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين

المطلب الأول: الإضرابات

تمّ تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين في خضم معركة التحرير التي خاضها الشعب الجزائري بكافة فئاته الإجتماعية ضدّ الإحتلال الفرنسي وفقاً للمصادر التي تتناول تاريخ تأسيس الإتحاد، نرى أنّ جذور الحركة النّقابية الجزائرية، إنطلقت مع انطلاقة النشاط النقابي الفرنسي (la confédération générale du travail:CGT) لأنّها كانت جزءاً منها، وقد إنطلقت براعم النشاط النقابي في مدينة قسنطينة ضمن CGT، حيث خاض عمال الجزائر العديد من النضالات والإضرابات لتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة أجورهم منها: إضراب العمال المزارعين وإضراب عمال الموانئ وغيرهم.

وجاء ميلاد الإتحاد العام للعمال الجزائريين رافِداً هامّاً من روافد الثورة التي خاضتها بهدف واضح، ألا وهو تعبئة العمال ضدّ الاحتلال الفرنسي.[1]

إذا ما تقصّينا نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر، فإنّنا نجد أنّ هذه النشاطات كانت متداخلة مع نشاطات جبهة التحرير الوطني في أغلب الأحيان.

وخلال فترة العمل النقابي الذي مارسه الإتحاد بالجزائر وهي الفترة العصيبة من 24 فبراير إلى غاية شهر فبراير 1957، فإنّ الإتحاد قام بالإضافة إلى احتفال بعيد العمال الموافق للأول من شهر ماي 1956، بتنظيم العديد من الإضرابات المهمَّة.[2]

حرصت جبهة التحرير الوطني على إنظمام إتحاد العمال الجزائريين إلى الجمعية العالميّة للنقابات الحرّة، لأنّ النشاط النّقابي في هذه الهيئة الدولية لتتمكّن جبهة التحرير الوطني من

[1] – سعد توفيق عزيز البزاز: تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830–1962، مجلّة التربية والعلم، م 19، ع 15، جامعة الموصل، 2012، ص 161، 162.

[2] – خلوفي بغداد: المرجع السابق، ص 221.

إستعمال نفوذها للضّغط على الحكومات المعادية للثورة لتعديل مواقفها لصالح الجزائريّة في الأمم المتحدة.[1]

1- الإضرابات:

أ- إضراب 05 جويلية 1956

كان الإضراب الأول الذي أعلن عنه الإتحاد هو إضراب 05 جويلية 1956، وكان سبب القيام بهذا الإضراب قد وضّحه الإتحاد في البيان الذي أصدره ووزعه من أجل الدعوة إليه[*] فبعد أن شرح الإتحاد في البيان الظروف التي تمُرّ بها الجزائر والإتحاد، والمتمثلة في إعتقال قياداته والزجّ بهم في السجون والمعتقلات وحجز جريدة العامل الجزائري، بالإضافة إلى تدمير القرى والمداشر وقتل الفلاحين، طالب الإتحاد من العمال الجزائريين القيام بإضراب 5 جويلية1956[2] وحرضهم على الإستجابة للنداء والمطالبة بحقوقهم المهنيّة، وتنظيم ساعات العمل في كلّ القطاعات بما فيها الفلاحة وحل مشكلة البطالة وترقية شبكة الأجور وفق معايير متساوية بين الأوروبيين الجزائريين ورفع المستوى المعيشي للطبقة الشغِّيلة.

وقد ساند الإضراب كلّ من الإتحاد العامّ للتجار الجزائريين والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ممّا حقّق نجاحاً باهراً تؤكّده نسبة العمال الذين لبُّوا نداء الإضراب في مختلف القطاعات المهنيّة وعبر العديد من المدن الكبرى. [3]

وقد أختير يوم 05 جويلية المصادف لذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولإنجاح هذا الإضراب، قامت جبهة التحرير الوطني هي الأخرى بنشر وتوزيع بيان تدعوا فيه كلّ العمال

---

[1] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص 445.

[*] – بيان الإتحاد العام للعمال الجزائريين لإضراب 05 جويلية 1956 – ملحق رقم (01)

[2] – خلوفي بغداد: الحركة الإضرابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء الثورة التحريرية من خلال وثائق أرشيفية، المجلّة الجزائريّة للمخطوطات، م 13، عدد 1 جوان 2018، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ص 77.

[3] – جيلالي تكران: الحركة العمالية الجزائرية في الجزائروفرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، دفعة 2012-2013، ص 213.

الجزائريين مهما كانت إنتماءاتهم المهنيّة إلى المشاركة في الإضراب الذي أعلن عنه الإتحاد العام للعمال الجزائريين.[1]

لقد شكّل هذا الإضراب إمتحاناً صعباً لإمكانيّات الإتحاد في تحدّي آلة القمع الفرنسيّة وتحصيل المطالب المرفوعة بأقلّ التكاليف والأضرار، وتحدِّيا آخر في الحفاظ على تماسك العمال وتضامنهم في الإضرابات المقبلة خاصّة بعد شيوع أخبار عن الإضطهاد والتعذيب الذي لحق بالعناصر الموقوفة خلال الإضراب وهو ما دفع بالإتحاد إلى معاودة الكرّة بإعلان إضراب يوم 15 أوت 1956 لإطلاق راح النقابيين المعتقلين.[2]

يعتبر هذا الإضراب إمتحان عسير وصعب بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، كونها إتّخذت قراراً خطيراً، يتمثّل في إقحامها كافّة شرائح المجتمع الجزائري لأوّل مرّة في مواجهة علنيّة، غير متكافئة مع النظام الإستعماري الفرنسي. [3]

إستعملت السلطات الفرنسيّة جميع أنواع الضغط والإكراه والمناورات من أجل إحباط الإضراب، مثل:

- إلقاء القبض على المواطنين.
- توزيع مناشير مزيفة تدعو إلى الإضراب، وأخرى تستنكره.
- قيام الجنود بتوزيع الخضر والفواكه، ومختلف السلع على الزبائن الأوروبيين.[4]

أقام هذا الإضراب الدليل القاطع على وحدة الشعب الجزائري وعلى عزمه الراسخ لمواجهة التدابير التعسفيّة التي يتخذّها الوزير المقيم روبير لاكوصت، كما برهن للرّأي العام الفرنسي والدولي على قدرة جبهة التحرير الوطني على التنظيم والتجنيد والتعبئة العامّة، منتقداً بذلك

[1] – خلوفي بغداد: الحركة الإضرابية، المرجع السابق، ص 78.

[2] – جيلالي تكران: المرجع السابق، ص 214.

[3] – أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة... ، المرجع السابق، ص 474.

[4] – نفسه، 476.

إدعاءات الترسانة الإعلاميّة والدعاية الفرنسيّة، التي كانت تشكّك في شعبيّة الثورة الجزائريّة وشموليتها.[1]

وقد إشترك إتّحاد التجار منذ البداية في النّشاط الوطني، وذلك بانضمامه إلى الإضراب الذي دام 48 ساعة بمناسبة الذكرى الثانية لإندلاع الثّورة، وقد تعرّض إتحاد التجار على إثر ذلك لمضايقات وقمع السلطات الإستعماريّة التي سلّطت عقوبات كبيرة على التجار الجزائريين ممّا أدى إلى بهم إلى شنّ إضراب آخر لمدّة 24 ساعة، وذلك يوم 16 نوفمبر 1956، وقد لعب الإتحاد الجزائري للتّجار دوراً رائداً. [2]

وقد أوردت السلطات الفرنسيّة بعض النّسب المتعلّقة بالإضراب في بعض القطاعات الإنتاجيّة والتجاريّة والخدماتيّة بالجزائر العاصمة منها:

- **القطاع التجاري:** نسبة التموين في المخازن المركزيّة كانت 25% وتكاد تنعدم في المسمكة ومعاملات أسواق التجزئة لم تتجاوز 10% من الحجم اليومي العادي، وغلق تامّ للمحلات لدى المسلمين وبعض المحلات الأوروبيّة.

- **قطاع العمال:** بلغت النسبة في هذا القطاع 100% في النقل العمومي، وكذلك عمّال السكك الحديديّة تراوحت النسبة ما بين 30% و40%. أيضاً المصالح البلديّة للنظافة كان بنسبة 100% وتراوحت نسبة عمال المؤسسات الإستشفائيّة ما بين 35% و40% في حين بلغت نسبة الإضراب في البريد والمواصلات 60%.

- **الصناعة:** بلغت نسبة الإضراب على مستوى عمال الأرصفة والتبغ والمعادن والبترول وعمال المخابر 100%.

[1] – أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة... ، المرجع السابق، ص 477.

[2] – عمار قليل: المصدر السابق، ص 380.

كما قام العديد من الأوروبيين بالمشاركة في هذا الإضراب بطريقة غير مباشرة خاصّة لدى أرباب العمل الذين يوظفون أعداد من المسلمين، والذين لم يفتحوا محلاّتهم وورشاتهم ومؤسساتهم، خوفاً من تداعيّات عنيفة محتملة لهذا الإضراب.[1]

ب- إضراب 15 أوت 1956: هو إضراب إحتجاجي ضدّ الاضطهاد الذي يتعرّض إليه المناضلون النقابيون، والذي تمّ فيه المطالبة بإطلاق سراح النقابيين المتواجدين في السجون. [2]

ج-إضراب 01 نوفمبر 1956: كان بمنسبة الفاتح من نوفمبر 1956، وهذا الإضراب جاء لإحياء هذه المناسبة المخلّدة للذكرى الثانية لإندلاع الثورة التحريرية والإحتفال بها.

وقد وزّع الإتحاد العام للعمال الجزائريين بهذا الخصوص نداء يدعو فيه كلّ العمال الجزائريين إلى المشاركة في هذا الإضراب وذلك لإنجاحه خاصّة وأنّه كان قد سُميَ بيوم العمل الشمال إفريقي. [3]

عرف مشاركة فعالة من طرف العمال الجزائريين، وتمَّ الاتفاق مع الإتحاد المغربي للعمال والإتحاد العام للعمال التونسيين، من أجل جعل هذا اليوم يوماً للوحدة والعمل المغاربي.[4]

ولذلك على العامل الجزائري أن يبرهن على واجبه بالمشاركة في هذا اليوم النضالي وذلك من أجل:

- حريّة كلّ المعتقلين؛
- إقتصاد جزائري؛
- نهاية النظام البوليسي والحرب بالجزائر؛
- المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني والممثل الوحيد للشعب الجزائري.

وما يؤكّده نجاح هذا الإضراب ما قامت به السلطات الفرنسيّة من توقيف العديد من العمال الجزائريين المضربين.

---

[1] – خلوفي بغداد: الحركة الإضرابيّة... ، المرجع السابق، ص 79، 80.

[2] – محمود آيت مدور: المرجع السابق، ص 160.

[3] – خلوفي بغداد: الحركة الإضرابيّة... ، المرجع السابق، ص 80.

[4] – محمود آيت مدور: المرجع السابق، ص 161.

وكـتـنديد ضدّ هذه الأعمال التعسفيّة قام الإتحاد العام للعمال الجزائريين بدعوة العمال الجزائريين في قطاعات النّقل (إدارة نقل الجزائر وتراموای الجزائر وسائقي الأجرة) للقيام بإضراب عام يوم 13 نوفمبر 1956 لمدّة أربع وعشرين ساعة وكانت الإستجابة لهذا الإضراب قد حققت نسبة 100%. [1]

د- إضراب 03 جانفي 1957:

هو إضراب احتجاجي من طرف عمال العاصمة، والذي مسّ كلّ القطاعات عقب مقتل العديد من الجزائريين مباشرة بعد تشييع جنازة "روجر فروجر" رئيس بلديّة بوفاريك يوم 24 ديسمبر 1956 [2]. حيث قام المعمرون بالإعتداء على الجزائريين والتنكيل بهم وكذلك بسبب توقيف عمال النقل بعد إضراب 13 نوفمبر 1956، وبسبب مساس السلطات الفرنسيّة بالحريات النقابية.

لقي الإضراب إستجابة كبيرة خاصّة في مدينة الجزائر:

قطاع النقل: العمال المضربين 649 والعاملين 01، في تراموای العمال المضربين 296 والعاملين 04 أمّا سيارات الأجرة فبلغت النسبة 100%.

البريد والمواصلات: مصلحة الإستغلال 94%، مصلحة التوزيع 98% بريد الجزائر 98%.

عمال الصحة: مستشفى مصطفى باشا 95%.

مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر: مصنع الكهرباء بالحامة 10%، مصنع الغاز بالحامة 80%.

مؤسسة السكك الحديدية: بلغت 100%، كذلك قطاع التبغ بلغ 100%.[3]

هـ- إضراب الثمانية أيام (28 جانفي – 04 فيفري) 1957: كانت أشهر تحركات الإتحاد العام للعمال الجزائريين، دوره في العديد من الحركات الإحتجاجيّة، ومنها إضراب ثمانية أيام من

[1] – خلوفي بغداد: الحركة الإضرابية... ، المرجع السابق، ص 81.

[2] – محمد آيت مدور: المرجع السابق، ص 161.

[3] – مخلوفي بغداد: المرجع السابق، ص 82، 83.

24 جانفي إلى 04 فيفري 1957، الذي جاء لدعم موقف جبهة التحرير الوطني بمناسبة مناقشة هيئة الأمم المتحدة للقضية الجزائريّة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة هذا الإضراب التي تمّت مناقشتها في لجنة التنسيق والتنفيذ كانت محلّ خلاف بين قادة الجبهة ومسؤولي المركزيّة حول هدفها ومداها فعندما تمت مناقشة مسألة الإضراب في لجنة التنسيق والتنفيذ عشيّة مؤتمر الصومام كانت قيادة الجبهة مع خيار الإضراب الطويل والشامل لكلّ القطر الجزائري، لكن عبد النور علي يحيى إقترحَ إسمه الإتحاد العام للعمال الجزائريين المسلمين، أن ينظم إضراب إستعراضي لمدّة 24 ساعة أو 48 ساعة على الأكثر وأن يكون مقتصراً على العاصمة فقط من أجل منع المعمرين من ممارسة القمع لكن إقتراحه إصطدم بعبان رمضان الذي أكّد له بأنّ الإتحاد العام للعمال الجزائريين هو منظمة جماهيرية تابعة لجبهة التحرير الوطني وعلى هذا الأساس فهي مجبرة على تنفيذ أوامرها دون مناقشة[2]. وبإقتناع الأعضاء الخمسة للجنة التنسيق والتنفيذ أنّ العدو الفرنسي قد تبنّى الخيار الوحيد والمتمثل في القضاء على جبهة التحرير الوطني، لذلك قرّر هؤلاء الأعضاء تصعيد المقاومة من خلال القيام بعمل يكون له وقع قويّ على الرّأي العام في الجزائر وفرنسا والعالم كلّه خاصّة بعد تبنّي الكتلة الأفروآسيوية للقضيّة الجزائرية وعزمها على عرضها في هيئة الأمم المتحدة.[3]

قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تجعل يوم 28 جانفي 1957 الذي يصادق إنعقاد الجمعيّة العامّ' لهيئة الأمم المتحدة بداية إنطلاق الإضراب الوطني، الذي يدوم ثمانيّة أيام، ولكنّها قررت في الوقت نفسه أن يبقى هذا التاريخ في إطار السريّة التّامة، إلى أنّ يحين موعد إنطلاقته، وقد

[1] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص 446.

[2] – محمود آيت مدور: المرجع السابق، ص 162.

[3] – بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1956–1957)، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 48.

كلّفت الولايات الستّة للثورة بعمليّة التحضيرات المختلفة للإضراب الوطني، حيث وزّعت كلٌّ ولاية منشوراً[*]، مشيرة بأنّ هذا المنشور سيتبعه منشور آخر يحدّد تاريخ بداية الإضراب ونهايته.

كما شكّلت لجان الإضراب وكان أول من إقترح فكرة الدخول في إضراب شامل وطويل هو بن مهيدي العربي، في حين استحسن بقية الأعضاء الفكرة وتمّ الاتفاق عليها والنّقطة الوحيدة التي نوقشت هي مدّة الإضراب.[1]

على مستوى الولايات تساعدها لجان فرعيّة على مستوى المناطق والنّواحي والقسمات والمدن والأحياء، ويشرف على العمليّة من ثلاثة إلى أربعة مسؤولين في كلّ ولاية.[2]

كانت الدعوة إلى إضراب الثمانية أيام تبثّ كل مساء من طرف "صوت الجزائر الحرة والمكافحة"، لذلك أعطت السلطات الفرنسيّة للجنرال ماسو كل السلطات من أجل القضاء على الإرهاب الحضري وكسر الإضراب، وقد أعلن الجنرال عن تنديده قبيل الإضراب بالعبارات التاليّة: "المحلات سوف تفتح بالقوة... وسلامة السلع غير مضمونة".[3]

وعند الإنتهاء من التحضيرات المكثفة للإضراب الوطني من قبل الولايات الستة للثورة قام مناضلو جبهة التحرير الوطني بتوزيع منشورات عبر أنحاء القطر الجزائري يحدد بداية الإضراب ونهايته، وقد كانت هذه المنشورات تتضمّن معنى واحد، بلون واحد إنّه اللون الأزرق، وكتب أعلاها "جيش التحرير الوطني" ومن بين ما جاء فيها:

"أيّها الأخ باسم الله، وباسم الجزائر ندعوك إلى المشاركة في الإضراب العام لمدّة ثمانية أيام إبتداءً من يوم 28 جانفي 1957 وذلك لكي تؤيد مناقشة الوطنيّة الجزائرية في الأمم المتحدة".

وورد في منشور آخر للجبهة، العبارة التالية:

"يجب أن تصبح المدن الجزائريّة خلال الإضراب مدناً ميّتة" .[4]

---

[*] – نداء لجنة التنسيق والتنفيذ لشن الإضراب العام، الملحق رقم (02)

[1] – بن يوسف بن خدة :المصدر السابق، ص 49.

[2] – أحسن بومالي: إضراب ثمانية أيام ...، المرجع السابق، ص.

[3] – محمود آيت مدور: المرجع السابق، ص 162، 163.

[4] – أحسن بومالي: إضراب الثمانية أيام... ، المرجع السابق، ص.

ومن بين الأهداف التي كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تسعى إلى تحقيقها من خلال إضراب ثمانية أيام ما يلي:

– دعم مساعي وجهود الكتلة الأفروآسيوية أثناء مناقشة القضيّة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وكانت فرنسا وقتها تعتبر القضيّة الجزائريّة مسألة داخليّة تتعلق بالسيادة الفرنسيّة.[1]

– توحيد صفوف الشعب الجزائري عن طريق الإضراب كي يظهر أمام العالم أنّه شعب متّحد ومصمم على مواصلة الكفاح من أجل الإستقلال الوطني بقيادة جبهة التحرير الوطني.

– توسيع الهوّة بين جماهير الشعب الجزائري وقوة الاحتلال، وهزّ للنفوس المتمردة والمشككة وجعلها تقتنع بأنّ التضامن الوطني هو السبيل الوحيد لتوفير الشروط اللازمة للقضاء على النظام الإستعماري وإسترجاع السيادة الوطنيّة.[2]

– إسقاط إدعاءات الإستعمار الفرنسي القائلة بأنّ الثوار مجموعة من الإرهابيين وقطاع الطرق ليس لهم علاقة بالشعب. [3]

– إثبات حقيقة أساسية للفرنسيين وهي أنّ جبهة التحرير الوطني الجزائري هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري[4]. وأنّها تحظى بتأييد شامل إستناداً لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ وللتوجهات المصاغة في المنشور.

نظراً لمدّة الحراك، وخاصّة آثاره على الحياة اليوميّة لغالبية السكان في الأحياء الفقيرة. وكذا السياق الذي سيميّزه، وحالة الحصار الدائمة في هذه الأحياء، إتّخذت تدابير بسرعة وتمّ تطبيقها لضمان النّجاح. قبل الإضراب بفترة دعى عمال الميناء المنحدرين من المناطق الداخليّة للعودة جماعيّاً والإلتحاق بعائلاتهم من أجل هدف دقيق، تفادي عمليات المداهمة وكذا عرقلة الإستدعاءات التلقائية للسلطات.

---

[1] – محمد عباس: ثوار عظماء، المصدر السابق، ص 387.

[2] – محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 96.

[3] – رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 19.

[4] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص 462.

ومن أجل تمكين الفقراء والأسر المُعوزَّة من الصمود لأسبوع كامل، حرّر مسؤولو الشؤون المالية بجبهة التحرير الوطني أموالاً لصالحهم، داعين السكان لتخزين مؤونة تكفي لمدّة الإضراب كلّ ذلك، أعد بسرعة في سرية شبه تامة.[1]

كما أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ الأوامر إلى جنود جيش التحرير الوطني بنصب كمائن عبر أرجاء القطر الجزائري، وتصعيد النشاطات التخريبية للمنشآت العسكريّة والإقتصاديّة للإستعماري الفرنسي.

أيضاّ، قامت بإبلاغ ممثليها في كلّ من تونس، المغرب، فرنسا، بقرار التحضير للإضراب. حيث دعت إذاعة تونس والرباط إلى بثّ حصص يوميّة قصيرة مخصصة للحديث عن الإضراب الشامل في الجزائر[2]. بالإضافة إلى هذا تمّ تشكيل لجان في هذه البلدان على مستوى تجمعات الجزائريين للمساهمة في إنجاح الإضراب.[3]

وفي نفس الوقت دعت لجنة التنسيق والتنفيذ الهيئات المغربية والتونسية لتنظيم التجمعات وعقد الإجتماعات وجمع التبرعات وإرسال البرقيات المعبرة عن التضامن مع الشعب الجزائري إلى الأمم المتحدة وشنّ إضرابات يوميّة محدودة.

كما طلبت من العمال الجزائريين بفرنسا بنشر قرارات اللجنة التنفيذية للإتحاديّة الدولية للتنظيمات النّقابية الحرّة في صور منشورات تتضمن شكوى ضد فرنسا لدى منظمة العمل الدوليّة وتناشد ممثلي الأمم المتحدة بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني.[4]

---

[1] – جيلالي صاري: ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي – 4 فيفري 1957)، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 37-38.

[2] – بن خدة بن يوسف: المصدر السابق، ص168.

[3] – رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 19.

[4] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 168، 169.

ودعت لجنة التنسيق والتنفيذ أيضا للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتنظيم تجمعات عبر كافة أرجاء فرنسا بمناسبة الإضراب العام، وذلك بمشاركة الطلبة المناهضين للإستعمار والهيئات الطلابية الإفريقية الزنجيّة والتونسيّة والمغربية. [1]

وقد لعب الإتحاد الجزائري للتجار دورا رائدا في إضراب الثمانية أيام الشهير حيث قام قبل الإضراب بتزويد الأحياء الجزائرية بما تحتاجه من سلع ومواد تموينية، بالإضافة إلى إشعاره للشعب عن طريق التجار، كل تاجر يشعر زبائنه بموعد الإضراب حتى يحتاطوا ويتحصّلوا على ما تحتاجونه سلفاً، وقد دفع التجار ثمناً غالياً نتيجة مشاركتهم في الإضراب، حيث تمّ إغلاق محلات البعض وإعتقال البعض الآخر، علاوة على الإغتيالات التي تعرَّض لها قادة هذا الإتحاد الذي لم يتوانى في أداء واجبه[2]. وقد نجح الإضراب في العديد من المدن كالعاصمة ووهران وقسنطينة... وفي العديد من القرى لكنّها كانت أكثر نجاحاً في العاصمة.[3]

إنطلق الإضراب في وقته المحدد وشمل منذ اليوم الأول مختلف مناطق القطر الجزائري في المدن والقرى وفي الأرياف على السواء، حيث توقفت النشاطات المختلفة وإعتصم المواطنون في منازلهم إستجابة لنداء جبهة التحرير الوطني، أين أصبحت المدن والقرى الجزائرية عبارة عن مدن ميّتة [4].وعن هذه المشاركة كتبة صحيفة لوموند الفرنسيّة مقالاً بعنوان "المدينة الصامتة" من أهمّ ما جاء فيه: "... تحت شمس ساطعة شنّت جبهة التحرير الوطني في صباح يوم الإثنين حملتها الإضرابية التي تدوم ثمانية أيام، كانت المدينة تبدو في صباح يوم الإثنين كما لو أنّها ما تزال نائمة...". [5]

ولقد كانت الإستجابة لهذا الإضراب رغم الإرهاب الفرنسي كبيرة والأرقام التي توردها التقارير الفرنسيّة تُؤكد بذلك:

---

[1] – عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 328.

[2] – عمار قليل: المصدر السابق: ص 380.

[3] – محمد آيت مدور: المرجع السابق، ص 163.

[4] – رابح لونيس وآخرون: المرجع السابق، ص 20.

[5] – عبد الله شريط: الثورة الجزائريّة في الصحافة الدوليّة 1957، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 50، 51.

- المخابز 100%، مقاهي وأكل خفيف 100%، الملبنات 100%، مواد غذائيّة (محلات المسلمين) 100%، المواد الغذائية (محلات الميزابيين) 90%.
- النقل العمومي (CFA): المصالح الإدارية 100%، مستودعات ومراكز الصيانة 98% محطة الجزائر (آغا) 96%.
- الإدارة المقاطعتيّة للنقل بالجزائر (RDTA) 100%، ترامواي الجزائر (TA) 100%.
- سيارات الأجرة 100%.
- عمال الأرصفة حضر 277 عاملا.
- مؤسسات (SATAC) و(Mory) 66%.
- الغرفة التجارية 100%.
- المستشفى العسكرية (مايو) 40%.
- المستشفيات المدنية 95%.
- البريد والمواصلات، المركز البريدي 100%، مركز الإستغلال 98%.
- كهرباء وغاز الجزائر مصلحة التوزيع 85%.
- الصيدليّة العامة للجيش 100%.
- مخزن الملابس العامة 100%.
- بلدية الجزائر: المصالح الإدارية 100%.
- حضيرة البلدية 95%. [1]

وقد كان من نتائج الإضراب أنّ السلطات الفرنسيّة أوعزت إلى المستخدمين الأوروبيين بمعاقبة العمال المضربين بإعتبارهم حسبما قاموا بإضراب سياسي وليس إضراب مهني.

كما كان رد فعل السلطات الفرنسية إزاء الإضراب عنيفاً بحيث، أعطت السلطات الفرنسية للجنرال ماسو كلّ السلطات من أجل إستتباب النظام والقضاء على الإرهاب الحضري، وكسر الإضراب، بحيث كانت تقوم بإقتياد موظفي السكك الحديدية وعمال الكهرباء وغاز الجزائر، البريد

[1] – خلوفي بغداد: الحركة الإضرابية... ، المرجع السابق، ص 88.

والمواصلات والمستشفيات من منازلهم إلى مقرّ عملهم كما قامت بفتح مراكز عديدة للتعذيب. كما قامت السلطات الفرنسيّة بتوقيف 183 مسؤول نقابي، وتفجير مقرّ الإتحاد العام للعمال الجزائريين الكائن بساحة شارتر بالقصبة وتعليق صدور جريدة لوفري ألجيريان L'ouvrier algérien، وتوقيف الأمانة الوطنيّة عن النشاط، بحيث تعاقبت 05 أمانات وطنية في ظرف سنة واحدة، وقد حال ذلك دون القدرة على متابعة النشاط النقابي داخل الوطن، ممّا أجبر قيادة الإتحاد على الإنتقال إلى تونس.[1]

ما حدث في الواقع، فقد كسرت أبواب المحلات وأخذ بعض السكان "أطفال بيض صغار" ينهبون تحت حماية المضليين.

أدّت الأمانة السرية دورها كما تَقرَّر، غير أنّ تجميد حركة الشبكات والمناضلين خلال أيام الإضراب سهَّل عملية كشف المسؤولين على كلّ المستويات، لقد مكّنت الإعتقالات المكثفة المتبوعة بعمليات التعذيب المنتظمة من الحصول على معلومات وتحديد القادة الرئيسيين والعسكريين بالجزائر وكلّ مسؤولي التنظيمات التي تدعم عمل اللجنة.[2]

قدم مراسل جريدة مدريد الإسبانيّة وصفاً دقيقاً عن عمليات الإقتحام للدكاكين والمحلات التجاريّة جاء فيه بالخصوص: "... إنّ الديمقراطيّة الفرنسية قد إخترعت قانون الشاقور، الذي هو عبارة عن قيام جماعة من رجال المضلات بفتح كل متجر إسلامي عنوة مستعملين الشواقير التي تمكنت من تكسير الأقفال، إنّ نصف حوانيت الجزائر العاصمة قد فتحت عنوة وكسرت أقفالها بينما تقوم طائرات الهيلوكوبتر على ارتفاع منخفض فوق العاصمة لمراقبة تحركات العرب...".

وفي الواقع إنّ النهب المنظم الذي قام به أوروبيو الجزائر خلال الإضراب العام تحت إشراف الجنود الفرنسيين نابع من السلوكات الوضيعة التي مارسها المستعمرون الفرنسيون منذ أن وطأت أقدامهم التراب الوطني سنة 1830، كما يعترف بذلك الكولونيل لامبيرا في إحدى مراسلاته حيث يقول: "إنّ الجندي الفرنسي لا يحسّ في نفسه جاذبية قوية للنهب".[3]

---

[1] – محمود آيت مدور: المرجع السابق، ص 163.

[2] – محمد فارس: وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، ترجمة: محفوظ قداش، منشورات نسيب، ص 280، 281.

[3] – أحسن بومالي: إضراب الثمانية أيام، ...، المرجع السابق، ص.

لقي إضراب ثمانية أيام صدى واسع في المغرب الأقصى، ففي 31 جانفي 1957، شنَّ العمال المغاربة عن طريق إتحادهم إضراباً من أجل دعم الثورة الجزائرية وإشعار السلطات الفرنسيّة أنّ الطبقة العاملة في المغرب الإقصى واعية تمام الوعي بالقضيّة الجزائرية، التي تعتبر بالنسبة لهم قضيتهم الأولى، وقد إستجاب الجميع لهذا الإضراب الذي عم مدينة لرباط، كما تضمّ مهرجان سنوي بمدينة تطوان، توّج بإرسال برقية من طرف النساء المغاربة إلى هيئة الأمم المتحدة لإبلاغهم بمعاناة الشعب الجزائري من سياسة الظلم المسلطة عليه من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي[1]. كما دعى الحزب الدستوري الحر التونسي، والمنظمات العمالية إلى إضراب يوم 30 جانفي 1957 تضامناً مع الشعب الجزائري، ودعماً من أجل نصرة قضيته العادلة، وقد اكنت الإستجابة الشعبية للنداء كبيرة.

لكن ردّ الفعل الفرنسي كان سريعاً، وبعد أقل من شهرين من المعاهدة المبرمة بين المغرب الأقصى وتونس في مارس 1957، قطعت إعانتها على تونس، وقامت بهجوم كاسح على أراضيها الحدوديّة مع الجزائر بحجّة حقّ متابعة المجاهدين الجزائريين.[2]

كان إضراب الثمانية أيام بفرنسا بمثابة التجربة الأولى في تجنيد الجزائريين سياسيّا وإلتفافهم حول جبهة التحرير الوطني، أمّا شعار الإضراب فقد أطلقته لجنة التنسيق والتنفيذ، بدأنا في جانفي بتوزيع المنشورات التي تدعو العمال الإجراء بعدم الإلتحاق بمناصب عملهم بالمصانع والورشات والتجار بغلق محلاتهم، وصَاحَبَ توزيع هذه المنشورات تنظيم إتصالات ولقاءات في المقاهي لتحريض الجزائريين على تلبية نداء الإضراب وهو الأمر الذي أرغم بعض المناضلين على الكشف عن أنفسهم بأنّهم ينشطون في جبهة التحرير الوطني ويقومون بهذا العمل في إطار السريّة، وهذا يعني أنّهم أصبحوا معروفين على الأقل لدى الأشخاص الحاضرين في المجلس

[1] – مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954– 1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 161.

[2] – نفسه، ص 137، 138.

حتّولو بقيت أسماؤهم مجهولة، فقد خلقت هذه العملية العديد من المفاجآت وسط جاليتنا، الشخاص الذين يتناولون الكلمة ويدعون الناس إلى الإضراب كانوا شباباً في سنِّ العشرين تقريباً[1].

إحتضن المهاجرون الجزائريون بفرنسا الإضراب العام منذ اليوم الأول من إنطلاقته حيث سجل نسبة معتبرة في المشاركة الجماعيّة في أوساطهم وتشير الإحصائيات الصادرة عن إتحاديّة جبهة التحرير الوطني بفرنسا أنّ نسبة المشاركة قد بلغت في اليوم الأول من الإضراب 40% وبلغت في اليوم الثاني 75% وبلغت في اليوم الثالث 80% وقد إستمرّت النسبة لباقي أيام الإضراب، رغم حركة الإعتقالات الشاملة والتفتيش وضاعفة الرقابة في الأحياء المسماة بأحياء شمال الإفريقيين في المدن الفرنسيّة الرئيسية.[2]

كان من الصعب في الواقع على هؤلاء الشباب أن يجلسوا إلى وسط رجال كهول هاجروا إلى فرنسا منذ سنين عديدة يعولون أسراً وعائلات ليوجّهوا لهم تعليمات سياسيّ، ويملون عليهم النّهج الواجب إتباعه، إلا أنّ هذا لم يمنع من وقوع بعض الصدامات بحيث لم يبدي بعض التجار الكِبار في السنّ إستعدادهم الكامل لغلق محلاتهم أثناء الإضراب.[3]

وبهدف عرقلة حركة الإضراب قررت الحركة الوطنية الجزائرية شنّ إضراب بإسمها حدّدته في يوم 28 جانفي 1957 لمدة 24 ساعة، وذلك لقلّة ثقتها في قدرة مناضليها على التحمل وكُلِّلَ الإضراب بالفشل لغياب التّأييد الشعبي والمساندة من طرف العمال الجزائريين بفرنسا.[4]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأنّ الإضراب العام لقي تجاوب كبير من قبل الجالية الجزائرية المتواجدة بالخارج وبلدان المغرب العربي الذين أعلنوا دعمهم للثورة التحريريّة وتأييدهم للقضيّة الجزائريّة في هيئة الأمم المتحدة.

---

[1] – محند آكلي بن يونس: سبع سنوات في قلب المعركة– حرب الجزائر في فرنسا 1954–1962،ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 24، 25.

[2] – يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائريّة (1954–1962)، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 130.

[3] – محند آكلي بن يونس: المصدر السابق، ص 25.

[4] – علي هارون: المصدر السابق، ص 339.

المطلب الثاني: المظاهرات

- مظاهرات 01 ماي 1956 والتي شهدت تدخلات عنيفة للشرطة الفرنسيّة ضدّ العمال الجزائريين المتظاهرين بطريقة سلميّة وخلَّفت العديد من المصابين. وفي ليلة 23 ماي 1956 قامت الشرطة الفرنسيّة بمداهمة مقرّ الإتحاد العام للعمال الجزائريين وإلقاء القبض على حوالي مئتين وخمسين(250) نقابيّاً من بينهم أهمّ قيادات الإتحاد: عيسات إيدير، بورويبة بوعلام، عبد العزيز حدّادي، عبد النّور، علي يحي وعمراني.

وفي 30 جوان 1956 تمَّ تفجير مقرّ الإتحاد الموجود بساحة لافيجري بمدينة الجزائر وهذا ما جعل الشرطة الفرنسيّة تُطوِّق المكان وتحجز كلّ الوثائق الموجودة بالمقر بحجّة إستكمال التحقيقات من أجل القبض على منفذي الإنفجار، وتمّ خلال هذه العملية إلقاء القبض على مئة (100) نقابي آخر منهم سبعة عشر (17) نقابيّاً هربوا خلال الإنفجار. [1]

- مظاهرات 10 ديسمبر 1960: كانت مظاهرات المعمرين، جاء زحف المظاهرات الشعبية بقيادة جبهة التحرير الوطني[2]، نظّمها الشعب الجزائري في معظم المدن الجزائرية تأييداً للثورة الجزائرية وجبهة التحرير، وردّاً حاسماً ضد إستفزاز المستوطنين الأوروبيين ومساومات الجنرال ديغول الذي كان يحاول في هذه الفترة خلق قوة ثالثة لمنافسة جبهة التحرير الوطني، والنيل من نفوذها لدى الجماهير الشعبيّة، ولبناء ما سمّاه (الجزائر الجزائرية) دون جبهة التحرير الوطني.

فقد أُعلن بأنّ الجنرال ديغول سيزور الجزائر يوم 10 ديسمبر، فقرر المستوطنون الأوروبيون أن يواجهوه بالعنف وأصدرت منظمتهم الإستعماريّة (جبهة الجزائر الفرنسيّة) منشوراً يوم 08 ديسمبر دعت فيه إلى إعلان الإضراب الشامل في اليوم الموالي 9 ديسمبر، وأرادوا أيضا إرغام الجزائريين على المشاركة فيه من أجل الإبقاء على الجزائر الفرنسيّة، إلا أنّ الجزائريين رفضوا ذلك. [3]

---

[1] – خلوفي بغداد: الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص 244.

[2] – رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 30.

[3] – يحيى بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 193.

وفي 10 ديسمبر انتظمت أولى هذه المظاهرات الوطنية في حيّ بلكور بمدينة الجزائر العاصمة، حيث تجمّع حوالي ألفي (2000) جزائري حاملين الأعلام الوطنيّة ويهتفون بإستقلال الجزائر، فقامت السلطات الإستعماريّة بمحاصرة الحي وإحاطته بالأسلاك الشائكة، وأخذ الأوروبيون يطلقون عليهم الرصاص من منازلهم، وعندئذ إضطرّوا إلى الدفاع عن أنفسهم والردّ بالمثل عليهم، فتدخَّلت قوات الجيش الفرنسي للفصل في الظاهر بينهما ولكنّها إنحازت كالعادة إلى الإستعماريين الأوروبيين وسلّطت جامّ غضبها على الجزائريين العزَّل بالضرب والإغتيال وما أدّى ذلك من ألوان الإضطهاد.

وفي اليوم التالي وعلى الساعة العاشرة إلاّ ربع صباحاً، إنطلق الجزائريون مرّة أخرى من الأحياء العربيّة، إلى حيّ بلكور في مظاهرات صاخبة هاتفين بإستقلال الجزائر، رافعين الأعلام وشعارات الإستقلال والحريّة، ويرددون النّشيد الوطني. [1]

هذه المظاهرات برهن فيها الشعب إلتحامه مع الثورة الجزائرية بكلّ كفاءة، وتفنيد مقولة الجزائر الفرنسيّة، كلٌّ شيء بدأ مع تحرُّشات وإبتزازات المتطرفين، الذين حاولوا استغلال الجزائريين بدفعهم إلى تزكية مقترحات ديغول وسياسة القوة الثالثة، لكن المحاولة باءت بالفشل مع إشتداد وطأة المعمرين، خرج الشعب وانفجرت طاقات الجزائر المسلمة، إكتسحت جموع غفيرة شوارع المدن الجزائرية، حيث شارك العمال والتجار والطلبة، والنّساء والطفال في هذه المظاهرات.[2]

– مظاهرات 17 أكتوبر 1961، هي صورة مصغّرة لنضال فدراليّة جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ودليل قاطع على إمكانية جبهة التحرير الوطني نقل الثورة داخل التراب الفرنسي والذي جسدته هذه المظاهرات إلى جانب العديد من العمليات الفدائية العسكرية ضد الإرادة الفرنسية ومصالحها [3]. فعشيّة الإحتفال بيوم 17 أكتوبر 1961 الذي يعتبر حدثاً فريداً في تاريخ الثورات التحرير والذي إعتقلت خلاله ولمدّة أسبوع كاملة مئات من ضحايا القمع الذين تعرّضوا للرمي في

---

[1] – يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 194.

[2] – أحمد بلغيث: ذكرى 11 ديسمبر 1960، مجلّة أول نوفمبر، عدد 25، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1977، ص 60، 61.

[3] – رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 32.

الأودية والأنهار عبر كامل التراب الفرنسي. حيث منعت الجالية الجزائرية من التجوُّل، التي كانت طوال السنوات الأولى من الثورة في المجلس الوطني للثورة، أيضا أنّها فتحت جبهة ثانية تتلقّى التعليمات والتوجيهات من الهيئات العليا للثورة[1]. لم يكن الجزائريون يحملون السلاح، وقد قال الجزائريون فيما بعد أنّهم جاؤوا من دون سلاح، وعلى كلِّ حال، فإنّ الناس قد إبتعدوا من النوافذ وأغلقوا المصاريع. [2]

وقد كان ردّ فعل قوات القمع قويّاً، ووحشي، كان واسعاً ودمويّاً، الجميع مُجنَّد: الشرطة الدرك، الحرس، كلهم قاموا بالعمل الإجرامي القذر، والحصيلة كانت:

- أكثر من 12000 إعتقال؛

- المئات من الجرحى لبقية حياتهم؛ وقد شهده الكثير من الأطباء الذين كانوا مداومين بالمستشفيات.

وأمام هذا القمع الوحشي الذي قامت به شرطة بابون تحرّرت الكثير من الذهنيات التي كانت متردّدة فيما يخصُّ الكفاح، الذي كان يخوضه الشعب الجزائري من أجل الكرامة والإستقلال.[3]

كلّ الأبحاث حول هذه الجريمة إلى اليوم لم تُقدم في الحقيقة أي حصيلة مُدققة عن ضحايا مظاهرات 17 أكتوبر 1961، فقد إتّفق على العدد 300 قتيل سقطوا من بين الجزائريين على وجه الإحتمال، لم يكن ممكناُ تقدير عدد المفقودين، خاصّة الأشخاص الذين قتلوا ثمّ رمي بهم في نهر السين والمعتقلين والمرحَّلين إلى سجون الجزائر فقد كانت الإدارة الكولونيالية تقول وقتها بأنّه يجب ترحيلهم إلى منازلهم الأصلية.[4]

---

[1] – مجلة أول نوفمبر: الهجرة عنصر أساسي في كفاح الشعب الجزائري، 17 أكتوبر 1961، يوم وطني، ص 21.

[2] – ميشيل لوفين: حملة أكتوبر النقابية، إغتيال جماعي، باريس في 1961، ترجمة:عبد القادر بوزيدة. دار القصبة، الجزائر، 2013، ص 91.

[3] – مجلة أول نوفمبر: الذكرى الثانية والخمسون لثورة أول نوفمبر 1954–1962، العدد 169، نوفمبر 2006، ص 61.

[4] – محند آكلي بن يونس: المصدر السابق، ص 135.

كان عدد الموقوفين المعلن عنه رسمياً هو 11538 وهو رقم مرتفع جدّاً، فلمّا تمّ إبلاغه وهو ما يفسِّر كون قوى الأمن، التي لم تكن تتوقع هذا العدد، فلجأت إلى الإستعانة بباصات شركة النقل العمومي. [1]

صرَّح وزير الداخلية الفرنسي، روجي فري أنّ عدد القتلى حوالي 06 أشخاص وعدد الجرحى 136 جريحاً، عكس ما جاء في كتاب جاك لوك إينودي الذي أحصى حوالي 300 شهيداً.[2]

فهذا التاريخ يعتبر من أكبر المحطات التي شهدتها كفاحنا من أجل الإستقلال بديار المهجر بفرنسا حيث خرج الجزائريون في هذا اليوم إلى شوارع، باريس معبرين بسلم عن رفضهم الإستعمار والقمع المسلط على إخوانهم بأرض الجزائر.[3]

[1]– ميشيل لوفين: المصدر السابق، ص 146.

[2] – السبتي تلابلية: من جرائم فرنسا في الجزائر، مجزرة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، عدد 171، ديسمبر 2007، ص 96.

[3] – محند آكلي بن يونس: المصدر السابق، ص 129.

المبحث الثالث: نشاط الحركة النسوية

فتحت الثورة التحريرية مجال واسع أمام الطاقات الجزائرية للإنخراط في العمل الثوري وتشجيعها على إظهار ما يساعد على تدعيم هذا التيار والسير به نحو تحقيق أهدافه، فقد دعت وثيقة بيان أول نوفمبر، الشعب الجزائري كلّه دون إستثناء لمؤازرة جبهة التحرير الوطني.

كانت المرأة من الفئات السباقة لتلبية هذا النداء، فخاضت المعارك وداوت الجرحى وأسعفت المرضى، وكانت المرشدة والمفوّضَة السياسية والمدرسة وكان بيتها مأوى يحتمي به المجاهدون ليجدوا فيه المآل والمشرب والراحة والعناية. [1]

كانت عيناً للثورة بمثابة الأمّ والأخت للمجاهد تقوم بالحراسة لضمان سلامتها، كما تزودهم بالمعلومات المتعلّقة بتحركات العدو، ونشاط الخونة. وتقوم بدور الدليل الذي يرشدهم ويعرِّفهم بالمسالك وطرق تنقلاتهم ليتسنّى لهم إنجاز مهامهم المختلفة من عسكرية وسياسيّة وتنظيمية على أكمل وجه. [2]

فقد حدّدت وثيقة الصومام المهام الأساسيّة التي يمكن للمرأة أن تقوم بها، وذلك في حدود عادات البلد وتقاليدها الخاصّة وهي:

1- مؤازرة المحاربين والمقاومين، مؤازرة أدبية.

2- تقديم الأخبار والمشاركة في التموين والإتصالات، تهيئة الملاجئ.

3- مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين.[3]

إنَّ المرأة الجزائرية على إختلاف مستوياتها وطبقتها الاجتماعية سواء كانت في المدينة او الريف، تمكنت من التغلب على العراقيل والعقبات والضغوط الاجتماعية القاسية وساهمت مساهمة فعالة وإيجابية في الكفاح.[4]

---

[1]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 454.

[2]- أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة... ، المرجع السابق، ص 418.

[3]- ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص 345، 346.

[4]- أنيسة بركات درار: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1958، ص 30.

فإنَّ المرأة الجزائرية واكبت واحتضنت وشاركت في الثورة منذ إنطلاقتها الأولى، فالمرأة الريفية هي التي تحمَّلت أكثر الإضطهاد والإهانة أيام الإستعمار وبالتالي كانت في طليعة الثأر منه والمشاركة في الثورة. وإجهاض مخططات العدو في استمالتها سواء في الاستفتاءات والإنتخابات، أو الجمعيات الإجتماعية والخيرية التي أنشأها سوستيل وبيجار وسالان.[1]

قام بعض النساء بدور المحافظة السياسية ومراقبة الجنديات والإطلاع على الوضع السياسي والإجتماعي عامَّة، إضافة إلى تقديم دروس حول مبادئ الثورة والقيم النضالية وكذلك التعرف على موقف الجنديات من جيش وجبهة التحرير، وقد يستمر هذا العمل 06 أشهر، تنتهي برفع تقرير إلى الجهات المسؤولة.

أ- المرأة الفدائية: يتمثل دورها في تنفيذ العمليات في المدن، فهي تعيش وسط السكان، لا ترتدي الزي العسكري، بل تبقى بزيها النسوي المعتاد حتى لا تثير شكوك السلطات الإستعمارية، فأغلب الفدائيات من الطالبات اللاَّئي تركن مدارسهنَّ إثر إضراب الطلبة بتاريخ 19 ماي 1956. وكانت أغلب الفدائيات تقُمنَ بمهامهِنَّ في وضحِ النَّهار، دون أن يشعر بهِنَّ أحد.[2]

وزيادة على العمليات التخريبية التي كانت تقوم بها المرأة في المدن، كانت تحمل الأسلحة والقنابل اليدويّة، والمتفجرات، وأنواع أخرى من العتاد والوثائق السريّة، وتنقلها إلى المسؤولين من مكان إلى آخر وأحياناً تشارك في صنع العبوات والألغام، وتقضي من أجل ذلك أيام عديدة في الملاجئ الموجودة في المنازل.

ب- مسبلة: ترتدي اللباس المدني وتقوم بأدوار مختلفة مثل ربط عملية الإتصال بين الجيش حراسة المجاهدين والفدائيين أثناء تأدية أعمالهم التخريبية وإرشادهم نحو الطريق الذي يوصلهم إلى مراكزهم بسلامة، نقل العتاد والوثائق السريّة إلى المراكز المختلفة للثورة، البحث عن الأدوية عندما تصبح مفقودة وتوزيعها على مراكز الثورة. [3]

---

[1]- مذكرات علي كافي: من المناذل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، جار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 158، 159.

[2]- مختار بونقاب: مساهمة المرأة الجزائرية خلال الثورة لجزائرية، العدد 06، جامعة بسكرة، ص 191.

[3]- أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة... ، المرجع السابق، ص 430، 431.

ج- المناضلات في جبهة التحرير الوطني: وهُنَّ من شغلن مناصب سياسية في الأرياف والبوادي والمشاتي، بحيث كانت كلّ مشتى بها مسؤولة ونائبة لها، ويتمثل دورهُنّ الأساسي في جميع الإشتراكات، والتبرعات والتوجيه، والإعلام وتقصي الأخبار. وقد إزداد دورهنّ أهمية عندما قامت السلطات الفرنسيّة بترحيل سكان البوادي وحشرهنّ في المحتشدات الإجبارية وذلك بعد مجيئ الجنرال ديغول(*) إلى السلطة فكنَّ عيون الثورة بالمحتشدات.[1]

تكرس المناضلة جهودها لإرساء قواعد التنظيم للنساء في المدينة، بتكوين نظام سياسي نسائي مشكل من خلايا وأقسام وأفواج لتعبئة الجماهير الوطنيّة وتوعيتها وتكوين مسؤولات المحليات التي تعقد بدورها إجتماعات إستمرارية تقمن خلالها بالتوضيح والتوجيه ونشر المبادئ الثوريّة وتوزيع المنشورات المنتظمة لأوامر القيادة الثورية.

تؤدّي المنظمة النسائية أدواراً إيجابيّة وفعالة بالإشتراكات والتبرعات والإعانات المتنوعة التي تفيد جبهة التحرير وعند الضرورة تأوي المناضلات الفدائيين غالباً، تتعرض بيوتهُنّ إلى التدمير ويلقى عليهنّ القبض، فيتحمّلن عذاباً مريراً لأنّهنّ لم يعترفن بأسرار الثورة وبمواقع إخوانهنَّ.[2]

كما أنّ هناك مجاهدات إرتدين الزي العسكري وحملن السلاح، ومكثن بصفة مستمرة مع جيش التحرير الوطني، وسرن مع المجاهدين في جميع تنقلاتهم، يعالجن المرضى والجرحى ويهتممن بالشؤون الإدارية والمنشورات وأوراق الدعايات ونقلها إلى أصحابها. [3]

---

*- قائد عسكري فرنسي ورجل دولة ورئيس جمهورية فرنسا سابقا، عمل خلال الحرب العالمية الأولى برئاسة الماريشال بيتان، وفي 1920-1940 عاش ديغول في الضلال دون أن يعرف عنه الناس شيئا وبدأ نجم ديغول يلمع بعد إستسلام فرنسا أمام هتلر 1939، إذ حمل لواء مواصلة القتال والمقاومة مع بريطانيا، التي أقام فيها خلال الحرب ما يعرف بإسم اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة، كما إستلم سنة 1958 أسس الجمهورية الخامسة التي وضعت في يد السلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية سلطات واسعة. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج3، دار الهدى للنشر، بيروت، ص 842.

1- ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص 346، 347.

2- أنيسة بركات بزاز: المرجع السابق، ص 55.

3- أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة، مجلة الذاكرة، العدد 4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1992، ص 132.

الفصل الثالث

إنعكاسات النشاط النقابي على الثورة التحريرية

المبحث الأول: الانعكاسات على الصعيد الداخلي

المبحث الثاني: الإنعكاسات على الصعيد الخارجي

المبحث الأول: الانعكاسات على الصعيد الداخلي

المطلب الأول: الإسهامات المالية للعمال الجزائريين

عايش المناضلون الجزائريون بالمهجر ثورة نوفمبر 1954 بكل جوارحهم وأرواحهم واحتضنوها منذ انطلاقة الرصاصة الأولى، فدعموها بشريّاً وماديّاً عبر الاشتراكات والتبرعات السخية دعماً للمجهود الحربي. ويقول هيرفي وباتريك في كتاب "حملة الحقائب" إنّ العمال الجزائريين في المهجر وفرنسا بالخصوص، كانوا يساهمون شهريّاً بـ500 مليون فرنك فرنسي قديم (أي نصف مليار سنتيم)، وهي قيمة اشتراكاتهم الشهرية التي كانوا يدفعونها بانتظام لاتحادية جبهة التحرير الوطني.[1]

وظلَّ عدد العمال الجزائريين في أوروبا يشهد ارتفاعاً هائلا تزامنا مع تزايد حِدَّة القمع الاستعماري الذي يشهده المجتمع الجزائري خلال فترة الثورة التحريرية، ففي ألمانيا وحدها وصل عدد العمال ما بين سنوات 1956-1959 حوالي 2000 عامل، الأمر الذي جعل من قيادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين يسعى إلى تأطيرهم والتكفل بهم بما يخدم القضية الجزائرية، عبر تعزيز موقع الإتحاد هناك.[2]

إذْ فاق عدد العائدين عدد المهاجرين بـ: 6455 شخص بسبب الحرب التي يقودها محافظ شرطة باريس موريس بابون ضدّ العمال الجزائريين والجالية الجزائرية، فحركة الهجرة ما بين 1957-1962 يعطي دلالة على مدى تحصيل فدرالية الجبهة لاشتراكات الأموال لتمويل الثورة التحريرية وقدرتها على التحكُّمِ في العمال المهاجرين والجالية الجزائرية بعد صراعها مع الحركة المصَّالية لتثبيت النظام الثوري وإتمام هيكلة وتنظيم العمال الجزائريين، مَكَّنَت جبهة التحرير من مصدر مالي مُهم. إذ أنَّ نسبة 80% من ميزانية الحكومة المؤقتة الجزائرية كان مصدرها العمال الجزائريين حسب وزير المالية في الحكومة المؤقتة أحمد فرنسيس.[3]

---

[1]- سعدي بزيان: دور الطبقة العاملة في المهجر... ، المرجع السابق، ص 63.

[2]- أحمد مسعود سيد علي: إسهامات العمال الجزائريين في أوروبا إبّان الثورة التحريرية-الودادية العامة بفرنسا للعمال الجزائريين بفرنسا نموذجاً- 1956-1962، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، العدد 9، جويلية 2015، الجزائر، ص 96.

[3]- علي هارون: المصدر السابق، ص 305.

كان المهاجرون الجزائريون بفرنسا، بلجيكا، سويسرا وألمانيا يخصّصون يوماً من أجورهم تبرعاً لثورة التحرير، كما كانت اتحادية جبهة التحرير تُحصِّل زكاة الفطر من المناضلين الجزائريين لدعم المجهود الحربي، وفي سنة 1958-1959، تخلَّت عن جمع زكاة الفطر التي كانت آنذاك تُقدَّر بـ200 فرنك فرنسي قديم (10 فرنك فرنسي جديد)، وفي أوت 1957 إرتفعت الاشتراكات لتصل إلى 1500 فرنك فرنسي قديم، وفي مارس 1961 أصبحت الاشتراكات 3000 فرنك فرنسي قديم بالنسبة للعمال، أمّا أصحاب المقاهي والمطاعم والفنادق فكانت حسب أهمية هذه المحلات، وكان أصحابها يدفعون شهريّاً ما بين (10000 إلى 15000 فرنك فرنسي قديم).[1]

وفي شهر أكتوبر 1958، تمكَّنت قيادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مُمَثليها بألمانيا، من تنظيم لقاء مع مُمثلين قياديين في النقابة الجزائرية الألمانيّة إنتهى بتقديم وعد للاتحاد العام للعمال الجزائريين بدعم القضيَّة الجزائرية واعتراف نقابة المعادن الألمانية، كما تَمَّ لإصدار طابع بريدي كدلالة رمزيّة على تضامن الشعب الألماني مع القضية الجزائرية، وبحلول شهر جانفي تّحَصَّلَ الإتحاد العام للعمال الجزائريين في ألمانيا على أوّل مساهمة مالية من الألمان بلغت قيمتها حينها 800 ألف مارك ألماني وُجِّهَت عبر فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا نحو الجزائر لدعم الثورة التحريرية.[2]

لم يكن توصيل الأموال للثورة بالأمر السهل، إلاّ أنّ عزيمة المناضلين تغلبت على كلّ الصعاب وذلك بفضل مساعدة أصدقاء الثورة الجزائرية، وفي مقدمتهم المناضل الراحل هنري كورنيال وفرانسيس جونسون اللذان تطوَّعا للقيام بمهمة توصيل الأموال للجبهة وقد دفع كورنيال حياته ثمناً لهذا الموقف، حيث اغتيل من طرف أعوان النظام الفرنسي اللذين إعتبروه خائناً لفرنسا.[3]

وفي سنة 1959، تمَّ استقبال ممثلين عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين في إيطاليا من طرف ممثلين عن النقابات الإيطالية، وفي 19 فيفري 1959 قام الأمين العام للاتحاد السيد الجيلالي أمبارك بزيارة لتشيكوسلوفاكيا حيث أُستقبِل من طرف المجلس المركزي للنقابات التشيكية. تَحَصَّلَ خلالها على مساعدة ماديّة قُدِّرَتْ بمليونين وخمسون ألف كورنة، وفي ماي من نفس

[1]- سعدي بزيان: دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر... ، المرجع السابق، ص 65.

[2]- أحمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص 96.

[3]- عمار قليل: المصدر السابق، ص 352.

السنة تَلَقَّى الإتحاد مبلغ قُدِّرَ بخمسون ألف دولار من بلغاريا، وفي شهر جوان تلقّى أيضاً من رئيس التنظيمات النَّقابية الأمريكية مبلغاً قدرهُ خمسة وعِشرون ألف دولار.[1]

وقد صادرت مصالح الأمن الفرنسي من اشتراكات الوطنيين الجزائريين حوالي مليار سنتيم خلال سنوات (1956-1962). وتقول بعض المصادر الفرنسية أنّ هناك نوعين من المشتركين النَّوع الأهم ويُقَدَّر عددهم بمئة وخمسون ألف مشترك، فهؤلاء يدفعون اشتراكاتهم لاتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، مقابل عشرة آلاف مشترك ظلُّوا يدفعون اشتراكاتهم للحركة الوطنية الجزائرية، التنظيم المصَّالي الذي شكَّله لمقاومة تنظيم جبهة التحرير بفرنسا والجزائر. ويقول سعدي بزيان أنّهُ شاهد خلال وجوده بفرنسا في مرتين متتاليتين 1957-1959 مناضلين من مناطق الأوراس يُحوِّلُون اشتراكاتهم إلى المسؤولين في ولاية الأوراس عبر بعض التجار في بسكرة، غوفي، منعة وبوزينة.[2]

إنّ العمال الجزائريين في فرنسا ساهموا في تمويل الثورة من خلال الفدرالية بما لا يقلُّ عن 16 مليار فرنك قديم خلال اربع سنوات (1958-1961)، كما أنّ مساهمات العمال الجزائريين في المهجر تتضاعفُ خلال المناسبات الوطنية (أوّل نوفمبر و5 جويلية)، حيث يتبرَّعُ كافة المناضلين الجزائريين بأجورهم لفائدة الثورة التحريرية. ففي شهر جانفي 1961، وصل مبلغ مساهمات العمال الجزائريين في المهجر إلى 49085960 فرنك فرنسي قديم، منها 55062750 فرنك إشتراكات التجار.[3]

المطلب الثاني: إستشهاد العربي بن مهيدي وخروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج.

تعتبر النتائج التي حققها الإضراب الوطني جدُّ معتبرة رغم السلبيات التي أفرزها وتركت بصمتها على الثورة التحريرية التي تفقد أهميتها إذا ما قُورِنت بالنتائج الإيجابية المحققة من بينها:

[1]- أحمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص 97، 98.

[2]- سعدي بزيان: دور الطبقة ... ، المرجع السابق، ص 65.

[3]- نفسه، ص 67.

– تأكيد الشعب الجزائري من خلال الإضراب تمسُّكه بالثورة التحريرية وارتباطه العضوي بجبهة وجيش التحرير، حيث شارك في الإضراب بفعالية كبيرة مُتحدّياً بذلك السلطات الإستعمارية وقوَّتها المُدججة بأحدث الأسلحة، والمدعَّمة بإمكانيات وعتاد الحلف الأطلسي.[1]

– رغم الضرر الذي أصاب النظام والتنظيم في مدينة الجزائر فإنّ الشعب الجزائري في مدينة الجزائر أو في المدن الأخرى أو على المستوى الوطني كُله برهن على تضامنه عن جبهة التحرير الوطني ومساندته لها التعبير على أنها الممثل الحقيقي والوحيد له.[2]

– تحديد القطيعة النهائية بين النظام الإستعماري الفرنسي وبين كلِّ فرد من أفراد الشعب الجزائري.[3]

– إزالة البلبلة والغموض في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا لأوّل مرّة مُنذ إندلاع الثورة التحريرية حيث أعطى المصَّاليون الأمر بإضراب ليوم واحد، بعد أن تأكَّدوا أنّ الأمر لا مفرَّ منه بينما أعطت جبهة التحرير الوطني الأمر بإضراب لمدة ثمانية أيام، وبذلك تأكَّد المهجرون أنّ الذين يقودون الثورة في الجزائر هم جبهة التحرير الوطني.[4]

– تجنيد الشعب الجزائري كُله للمشاركة في الكفاح الجماعي والظهور أمام العالم أنّه شعب مصمم على مواصلة النضال من أجل استرجاع إستقلاله وانّه وحّد كلمته وراء جبهة التحرير الوطني.[5]

– تأكّد كلٌّ من غي موليه ولاكوصت وماسو وغيرهم من جلاّدي الإستعمار الفرنسي أنّ قمعهم الوحشي للشعب الجزائري لا يُجدي نفعاً بحيث قدّم لهم هذا الأخير بالدليل القاطع والبرهان الساطع فشلهم الذّريع أمام ثباته وصموده وتحدّيه لجبروتهم وبطشهم.

– أُعتُبِر الإضراب العام بمثابة إستفتاء وطني عبّر به الشعب الجزائري عن ثقته المطلقة في جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد له.[6]

وبسبب ردّ الفعل الذي قامت به السلطات الفرنسية على مُجريات الإضراب من إعتقالات عشوائية من أجل عرقلة النشاط العادي للمناضلين أدّى ذلك إلى إعتقال عدد كبير من المناضلين

---

[1]– أحسن بومالي: إضراب الثمانية أيام... ، المرجع السابق، ص.

[2]– زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 40.

[3]– رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 19.

[4]– أحسن بومالي: إضراب الثمانية أيام... ، المرجع السابق، ص.

[5]– رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 19.

[6]– أحسن بومالي: إضراب الثمانية أيام... ، المرجع السابق، ص.

وإلى إجبار الآخرين إلى أخذ الحيطة والحذر. وفي 25 فيفري 1957 أُلقي القبض على العربي بن مهيدي وقُدِّم إلى الكولونيل بيجار، الذي إعترف بقيمته النضالية والتنظيمية، وأُمِرت الحكومة الفرنسية بإعتقاله، وفي الحين أَمَرَ ميتران والذي كان وزير العدل بالقضاء على بن مهيدي دون محاكمته.[1]

ففي 15 فيفري 1957 في آخر اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ الذين قرروا الإنتقال إلى الخارج، صرّح العربي بن مهيدي أنّه يُفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا كافياً لثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها.[2]

وقبل إعتقال بن مهيدي تمكنت السلطات الفرنسيّة من القبض على أحد مناضلي الجبهة والذي كان موظفاً بإحدى الوكالات العقارية، وبعد تحقيقات الشرطة والتعذيب للمناضل، إكتشفوا لديه أسماء ووثائق، فشنَّ المظليون حملة من الإعتقالات وصُودِفَ محمد العربي بن مهيدي بإهدى شوارع العاصمة وألقي عليه القبض وبعد التحقيقات أُثبِتَ أنّه الرجل المطلوب منذ سبعة سنوات، فأُرسِل إليه خبراء في الإستنطاق وبعد حقنه بحقنة خاصّة لإفراغ ما لديه من أسرار الجبهة والتنظيمات أبى أن يبوح بسرٍ واحدوأكّد رفضه في قوله الشَّهير "أمرت فكري بأن لا أقول شيئا".[3]

أخذ الجنرال أوساريس قائد المصالح الخاصّة التابعةللجيش الفرنسي وأعدمه بكيفية وحشيّة ثمّ أخبر الرأي العام بأن العربي بن مهيدي إنتحر في سجنه وذلك بعد إحدى عشر يوماً من إعتقاله في 03 مارس 1957 [4]. وذلك بعد رفع السلطات الفرنسية بالجزائر تقريراً إلى وزارة الدفاع أوضحت فيه أنّ هذا الرجل لا تفاهم معه بأي حال من الأحوال، وعلى إثر ذلك سلّطَ عليه الجلاّدون أنواعاً من التنكيل والتعذيب حيث كسروا أسنانه وسلخوا جلدة رأسه وإلتهموا لحمه كالحيوانات المفترسة، كما وضعوا في فمه قطعة من حديد مُحْمَرَّة أَخْرَجوها من الفرن لكن صبره كان أقوى وراح يُردِّد عليهم "لكم الماضي ولنا المستقبَل".[5]

---

[1]– زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 39.

[2]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962، ج02، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999، ص 97، 98.

[3]– مؤلف مجهول: الذكرى السابعة والأربعون لإستشهاد البطل محمد العربي بن مهيدي، 03 مارس 1957، 03 مارس 2004، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ص 26.

[4]– زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 39.

[5]– مؤلف مجهول: الذكرى السابعة والأربعون لإستشهاد...، 03 مارس 1957...، المرجع السابق، ص 27.

وبعد الاستقلال اعترف بول أوساريس في كتابه "شهادتي حول التعذيب"بأنّه قتله شنقاً حيث يقول نقلا عن سعدي بزيان في كتابه "جرائم فرنسا في الجزائر"، وبمجرد إدخال العربي بن مهيدي إلى الغرفة قمنا بتقييده وشنقه بطريقة تفتح المجال لحدوث عملية الانتحار.[1]يقول فيه الجنرال بيجار لو كانت لي ثلة من أمثال العربي بن مهيدي لغزوت العالم. [2]

كما تمّ إلقاء القبض على المواطنين والمناضلين بصفة جماعية وتعذيب نخبة من العناصر القيادية والتي لا تُقدَّر خسارتها بثمن، ومن بين هؤلاء المحامي علي بومنجل والذي ألقي من الطابق العلوي لعمارة، ولانجريت محمد الذي زجَّ به في زنزانة مع الكلاب البوليسيّة ففقد عقله قبل أن يغتاله مساعدو الكابتن فولكس، كما تمَّ القبض على قدّوش عبد القادر مسؤول الأفواج المسلحة بالعقيبة (أعالي بلكور) وتمَّ تعذيبه حتى لفظ أنفاسه، كذلك أوعمارة محمد والهاشمي حمود الذي كان رجل ثقة للجنة التنسيق والتنفيذ.[3]

كما تمَّ إبعاد الكثير من المواطنين من ديارهم ولم يعودوا إليها إلاّ بعد الإستقلال، هذا بالإضافة إلى سقوط العديد من الضحايا والقتلى والمفقودين. [4]

كما أدّى هذا الحصار المفروض والوضع الأمني الخطير بالعاصمة خاصّة بعد إعتقال العربي بن مهيدي على انتقال أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة إلى الأطلس البليدي وراء جبال الشريعة، تاركين تمام عبد المالك عضو مجلس الثورة لتسيير الشؤون العاديّة مؤقتاً.[5]

حيث تمَّ عقد اجتماع أكدت فيه اللجنة عدم القدرة على مواصلة تسيير إنطلاقاً من الجبل[6]،ويقول سعد دحلب: "هنا فوق أعالي جبال الشريعة قررنا اللجوء إلى الخارج، فإنقسمنا إلى فوجين، توجه كريم وبن خدة إلى الشرق عبر الولاية الثالثة والثانية وتوجهت أنا وعبان إلى الغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة اللتين كانتا تشكلان منطقة الغرب الوهراني، وفي 21 مارس

---

[1]– بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب المصالح الخاصة الجزائر 1957–1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 135.

[2]– مؤلف مجهول: الذكرى السابعة والأربعون لإستشهاد البطل محمد العربي بن مهيدي، 03 مارس 1957...، المرجع السابق، ص 27.

[3]– محمد عباس: ثوار عظماء، المصدر السابق، ص 392.

[4]– أحسن بومالي: إضراب ثمانية أيام، المرجع السابق، ص.

[5]– محمد عباس: نصر بلا ثمن 1954–1962، المصدر السابق، ص 288.

[6]– محمد عباس: رواد الوطنية، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 108.

1957 وصلنا إلى المغرب وفي نفس الوقت وصل كريم وبن خدة إلى تونس، بعد ان دامت اكثر من شهرين ونصف". [1]

وفي الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1957 تمَّ عقد اجتماع بالقاهرة بعد وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لها قادمين من تونس، حيث تقرر إدخال تعديل على الهيئة التنفيذية ورفع عدد أعضائها إلى 14 عضواً بدل 05. [2]

وكان هذا الإجتماع برئاسة فرحات عباس وأمانة محمد الصديق بن يحي، كما حضره 28 عضواً ، نوقش في هذا الاجتماع القرارات التي أُتُّخِذت في مؤتمر الصومام، وهي أولوية الداخل على الخارج، أولوية السياسي على العسكري وتعيين بن خدة ودحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ التي إنتهى المجلس بإزالتها وإتخاذ قرارات أخرى وهي رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54 وتعيين لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، تتكون من 09 أعضاء وهو كريم بالقاسم، عبان رمضان، بوصف، بن طوبال، أوعمران، محمود الشريف، فرحات عباس، محمد مهري، لمين دباغين. بالإضافة إلى الأعضاء الخمسة المسجونين في فرنسا: بن بلة، خيضر، آيت أحمد بوضياف وبيطاط وابعد من اللجنة كل من بخدة ودحلب وقد إجتمعت هذه اللجنة من جديد في تونس ما بين 25 و29 أكتوبر 1957، وتمّ توزيع المهام بين أعضائها. [3]

[1]– سعد دحلب: المصدر السابق، ص59، 60.

[2]– محمد عباس: رواد الوطنية، المصدر السابق، ص 108.

[3]– زهير إحدادن، المرجع سابق، ص 48.

المبحث الثاني: الإنعكاسات على الصعيد الخارجي

المطلب الأول: نقل الثورة الجزائرية إلى التراب الفرنسي

إنَّ التطوّرات المثيرة في الصراع الجزائري الفرنسي لم تكن تطوّرات مباغتة، فقد ردّد قادة الثورة والمسؤولون فيها مرات عديدة من قبل، إنذارهم إلى الحكومة الفرنسية بنقل رحى الحرب إلى فرنسا ذاتها، إن هي تابعت قمعها الوحشيّ واستمرت في أساليبها اللاإنسانية في التعامل مع الجزائر (ثورة وشعب)، غير أنّ فرنسا لم تحمل إنذار الثورة الجزائرية على محمل الجدّ.[1]

تجسّد إلتفاف المهاجرين حول قرار جبهة التحرير الوطني بنقل الكفاح المسلح إلى ما وراء الحدود الجزائرية، بالتحديد إلى أراضي العدو وإشراك الجالية الجزائرية التي فاق عددها آنذاك 450 ألف نسمة، وتكوين تنظيم سياسي وعسكري وفتح جبهة ثانية داخل أرض العدو قصد إرهاقه وتشتيت قوّته[2].

وتطلب هذا التطور في الواقع جهداً كبيراً من قادة الثورة الذين عكفوا على دراسة قرارهم مرات عديدة قبل نقل الحرب من أرض الجزائر إلى أرض العدوّ فرنسا، وأنّ نتائجه ستكون بعيدة المدى، وبعد أن تحدَّت فرنسا وشعبها (المستوطنين) جبهة التحرير الوطني على أرض الجزائر ذاتها وأخذت في إزهاق أرواح الفرنسيين في فرنسا.[3]

لكن، بدأ التفكير في فتح جبهة حرب داخل فرنسا مع معركة الجزائر، إذ كشف عبّان رمضان[*] في أوت 1957 عن عدم رضاه في الكفاح الذي تخوضه جبهة التحرير الوطني في فرنسا بسبب البيئة التي يعيش فيها العمال وأمزجة المسؤولين الذين تعاقبوا على قيادة الفدرالية في إشارة إلى صالح الونشي، وبوصول موريس بابون إلى منصب محافظ شرطة باريس مارس

---

[1]– بسام العسلي: أيام جزائرية خالدة، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 59.

[2]– سارة حدّاد: المرجع السابق، ص 174.

[3]– بسام العسلي: المرجع السابق، ص 59.

[*]– هو مناضل في حزب الشعب الجزائري، إلتحق بصفوف جبهة التحير الوطني في البليدة، تولّى تنظيم مصالح الاتصالات في الداخل والخارج، من منظمي مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، عضو المجلس الوطني للثورة، أيضاً لجنة التنسيق والتنفيذ. أنظر: جريدة المجاهد، العدد 11، الفاتح نوفمبر 1954، ج1، ص 08.

1958 حيث بدأ بربط جهاز الشرطة بضباط الشؤون الأهليّة، يرافق ذلك قمعاً متزايداً للعمال الجزائريين وضمن هذا المعطى باشرت لجنة الفدرالية التحضير لعمليات عسكرية بتنظيم اجتماع طارئ بحضور قادة الولايات الأربعة بفرنسا ومن الحاضرين: عمر بوداود رئيس لجنة الفدرالية سعيد بوعزيز مسؤول المنظمة الخاصّة، على هارون مسؤول الصحافة والإعلام والدفاع عن السجناء،... إلخ.[1]

حيث، وتنفيذاً لقرار لجنة التنسيق والتنفيذ شرعت الفدرالية بفرنسا القيام بعدد من العمليات العسكريّة داخل التراب الفرنسي أهمّها:

– إغتيال العميل علي شكال الذي كان بصحبة رئيس الجمهورية الفرنسيّة روني كوتي في 26 ماي 1957 من طرف المناضل محمد بن صدوق وإغتيال النائب شريف بن حبيس والنائب روبير بن عبد السلام.[2]

وفي ليلة 24، 25 أوت 1958 شوهد توقف سيارة شرطة أمام المرآب الواقع في 66 شارع المستشفى "Bd de l'hopital" في دائرة باريس، وسرعان ما سُمِعَت طلقات ناريّة أودت بحياة حارس السلام جورج بوتيني، كما سُمِعت طلقات ناريّة أخرى، كان حصيلتها مقتل شرطيان أيضاً أصيب آخر بجروح وأشعل ثلاث فدائيين النّار في برميل من البترول وقضوا على ثلاث رجال من رجال الشرطة. وبعد ساعة من هذه الحادثة تعرض مستودع للذخيرة في فانسان لهجوم حصيلته إستشهاد فدائي ومقتل ضابط شرطة.[3]

وفي يوم الإثنين 15 سبتمبر 1958 قام أحد الفدائيين المدعو مولود أوراغي بإطلاق النار على جاك سوستيل وهو في سيارته لكنّه نجى بأعجوبة من الموت ليتمّ القبض على الفدائي، في حين تمكّن الفدائي الثاني من الفرار.[4]

---

[1]– جيلالي تكران: المرجع السابق، ص 294، 295.

[2]– سارة حداد: المرجع السابق، ص 178.

[3]– سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 40.

[4]– سارة حداد: المرجع السابق، ص 178.

كما إندلعت موجة من العمليات ضدّ مراكز الشرطة والثكنات العسكريّة والمحلات الإدارية وحلات تخزين البترول وإتلاف السكك الحديدية وقد وقعت هذه العملية في باريس وضواحيها وفي نورمندية شمال إفريقيا ومدينة روان ولارويشل وجنوب فرنسا خاصّة مرسيليا، وكذلك ستراسبورغ وقتل عدد من أفراد الشرطة وجنود الجيش الفرنسي.[1]

وفي نهاية شهر فيفري 1957 ألقي القبض على كلّ من محمد البجاوي وصالح الونشي وعدد من أعضاء إتحادية جبهة التحرير الوطني، فكانت ضربة قاسية للتنظيم الوطني الجزائري في فرنسا، وبات من الصعب تشكيل هذا النظام في ظروف من الحصار والمراقبة للشرطة الفرنسيّة.[2]

رغم تعليمات الحكومة المؤقتة للفدرالية بإيقاف العمليات التخريبية ضدّ الاقتصاد الفرنسي إلاّ أنّها قوبلت بالرفض، حيث شنّ فدائيو الفدرالية هجوماً على مطار أورلي بإعتباره مركز إستراتيجي وحيوي لابُدَّ من زعزعته لولا دخول ديغول في مفاوضات رسميّة مع جبهة التحرير الوطني عام 1961 لذلك تخلَّى مناضلو الفدرالية على عمليات التخريب.[3]

كما عمل نشطاء الفدرالية من 1958-1962 على تنظيم الطلبة ساء في فرنسا أو في أغلبية بلدان أوروبا الغربية، فأنشأت فروع ببلجيكا (بروكسل، لوفان) وفي سويسرا (جنيف) لوزان زيوريخ، في ألمانيا الفدرالية (هيدلبزغ). [4]

وقد ألحقت هذه العملية خسائر ماديّة كبيرة بفرنسا حيث بلغت 150 مليون فرنك فرنسي قديم، هذا بالنسبة للخسائر التي وقعت في تولوز و140 مليون فرنك بورلانوفيل و450 مليون فرنك خسائر في مرسيليا.[5]

---

[1]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، حسين داي، 2007، ص 50.

[2]- سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 42.

[3]- سارة حداد: المرجع السابق، ص 180.

[4]- علي هارون: المصدر السابق، ص 97.

[5]- سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 41.

أمّا الخسائر البشرية، 06 فدائيين و9 آخرين جرحى من جانب جبهة التحرير الوطني إمّا فيما يخصّ حريق المنشآت النفطيّة في الجنوب 19 جريحاً مدَنِيّاً من بينهم قاستون دوفار رئيس بلدية مرسيليا، وفي الفترة الممتدَّة من 21 أوت إلى 27 سبتمبر، إحصاء 52 عملية تخريب و442 هجوم ضدّ 131 هدف، وأسفرت العمليات عن 188 جريحاً و82 قتيلاً.[1]

المطلب الثاني: القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة 15 فيفري 1957

في مطلع عام 1959 قام الوفد الخارجي بالقاهرة والوفود المتنقلة الأخرى بالخارج بحملة دعائيّة واسعة النطاق للرد على الإدعاءات والمناورات التي كانت تقوم بها الدبلوماسيّة الفرنسية حول مسألة تأجيل مناقشة القضية الجزائرية[2]. وفي شهر جوان 1956 وبعد طلب من دول الكتلة الأفروآسيوية بعرض القضية الجزائرية أمام مجلس الأمن، وعن طريق تصويت 13 عضواً لفائدة القرار، رفض مجلس الأمن طلب مناقشة القضية الجزائرية بأغلبية سبعة أصوات، مقابل إثنين، وإمتنع إثنان آخران عن التصويت. وفي الفاتح من أكتوبر 1956، تقدّم وفد الأفروآسيوي بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعيّة العامة في دورتها الحادية عشر. وقد وقَّعَ الطلب 15 دولة.[3]

عزَّزت الحكومة الفرنسيّة تواجدها الدبلوماسي بنيويورك بدعوة جاك سوستيل النّائب في البرلمان الفرنسي لتدعيم الوفد الفرنسي بالأمم المتحدة. والذي كتب في جانفي 1957 قبيل بدء المناقشات في الجمعية العامة حول القضية الجزائرية مقالاً بعنوان "لماذا أنا في الأمم المتحدة" جاء فيه: "إنّ المسألة الجزائرية شأن فرنسي وهو ما يُـقِـرُّه ميثاق منظمة الشمال الأطلسي الذي نصّ على ضمّ عمالات الجزائر الفرنسيّة"، وأضاف أنّ إعتراف الأمم المتحدة بأيّ أهلية له لمناقشة

[1]– علي هارون: المصدر السابق، ص 140.

[2]– كشرود فاتن: دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954–1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015–2016، ص 67.

[3]– أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954–1958، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 104.

المسألة الجزائرية هو خرق لميثاق الأمم المتحدة ذاتها، وهو ما ستنجرُّ عنه مضاعفات خطيرة بإنشار الإرهاب والإضطرابات في كل أنحاء العالم.[1]

كما قام المنجي سليم السفير التونسي بالأمم المتحدة، بمساعي وتدخُّلات لدى وفود الكتل الإفريقية والآسيوية يوم 06 فيفري 1957، لتقديم لائحة مشتركة وجدت إستحساناً وقبولاً وموافقة من سبعة عشر وفداً. موجهة إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، طالب بالإعتراف بحقّ الجزائريين في تقرير مصيرها بنفسها طبقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، وكذلك طالب بالدخول في مفاوضات من أجل إيقاف القتال وتسوية نزاعهما سلميّاً وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، وتحدّثت اللائحة على الأوضاع الجزائرية المضطربة، بسبب الحرب التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين، وفي هذا الصدد إتّصل المنجي سليم برؤساء وأعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة، وطالب بدعم وتأييد القضيّة الجزائرية خلال المناقشات.[2]

ومن أجل تدعيم مسعى الكتلة الإفريقية–الآسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشة القضية الجزائرية، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ شنّ إضراب عام وطني في الجزائر لمدّة ثمانية أيام[3]، فكان لهذا الأخير صدى كبير في مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة رغم المعارضة التي أبدتها الحكومة الفرنسية، إلا أنّ الجانب الأمريكي أصرّ على إدراجها في جدول أعمال جلسات الدورة الحادية عشر للهيئة، وتفادياً للهزيمة أوفدت الحكومة الفرنسية وفوداً عديدة إلى مختلف العواصم العالمية، وذلك قبل موعد المناقشة لعلّ تحركاتها هذه تكسبها بعض أصوات العواصم.[4]

---

[1]– عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954–1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 256.

[2]– حبيب حسن اللولب: الدبلوماسيّة التونسية والثورة الجزائرية (1955–1962) التحديات والرهانات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 143.

[3]– أحسن بومالي: إضراب الثمانية أيام... ، المرجع السابق، ص.

[4]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 490.

ومن جهتها عزَّزت جبهة التحرير الوطني تواجها الدبلوماسي بنيويورك، بالإضافة إلى كلّ من محمد يزيد رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني ونائبه عبد القادر سندرلي. أوفد الوفد الخارجي كلاًّ من فرحات عباس وأحمد فرنسيس، وهو تدعيم نوعي لمتابعة أشغال الجمعية العامة خلال الفترة الممتدة من منتصف جانفي إلى منتصف فيفري 1957، وما سهَّل مهمة وفد جبهة التحرير الوطني بنيويورك في كواليس الجمعية العامّة هو نجاح الإضراب التاريخي –إضراب الثمانية أيام– حيث أكّد إلتفاف الشعب الجزائري حول مطالب جبهة التحرير الوطني، التي أدركت أنّ العمل العسكري في المدن سيركز إنتباهاً أكبر عليها ويجبر الأمم المتحدة وحلفاء فرنسا على الإعتراف بها قوة رئيسة، على فرنسا أن تتفاوض معها، وهكذا حدثت "معركة الجزائر". [1]

أصبحت القضية الجزائرية قضية دولية، حيث رفعت إلى مجلس الأمن، وكان لها صدى بعيد في الأوساط السياسية العالمية، ومثَّلت أول خطوة في طريق تدويل القضيّة الجزائرية التي كثيراً ما سعت فرنسا إلى أن تجعلها قضيّة داخلية فرنسيّة وثنائية، ونلاحظ كذلك تغييراً في الموقف والنظرة الأمريكية للقضية الجزائرية، ونلمس ذلك في تصريح نائب كاتب الدولة للخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس Dulles John Foster الذي قال: "إنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتبر القضية الجزائرية مسألة عالمية وهي عازمة على إجتياز الإعتبارات القانونيّة"، وأيّدت وتبنّت الصحافة العالمية تصريحات جون فوستر، كما شنّت حملة ضدّ السياسة الفرنسية، ودعت إلى تدويل القضية الجزائرية، إذ ترى هذه الحرب جرثومة، تنخر عظام الدول الغربية. وهي بتحالفها مع فرنسا لا يمكنها غضّ الطرف عن الحالة السيئة التي أصبحت تُخَـيِّم على الجزائر.[2]

في 15 فيفري 1957 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة أوصت لحل سلمي ديمقراطي وعادل وذلك بالوسائل المتناسبة مع ما ينُصُّ عليه ميثاقها، وقد أرجع البعض هذا القرار إلى النشاط الحثيث الذي قام به كلّ من فرحات عباس وأحمد فرانسيس. لكن حتى وإن

[1]– عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي... ، المرجع السابق، ص 257.

[2]– حبيب حسن اللولبي: المرجع السابق، ص 144.

كُنا لا ننكر مجهودات هاذين الدبلوماسيين البارزين، إلاّ أنّ هذا الإنجاز كان مُحصلة لعوامل عدة ولتكاثف جهود أعضاء مكتب نيويورك والدعم الدبلوماسي العربي والأفروآسيوي بالخصوص.[1]

ونظراً للوضع المتردي في الجزائر، والذي تسبب في الكثير من الآلام، ويُهدد العلاقات بين الأمم، واعترافاً بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طِبقاً لمبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة:

أ- تطلب من فرنسا الإستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب- تدعو فرنسا والشعب الجزائري الدخول فوراً في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سِلميّاً طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ج- تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض وأن يقدم تقرير للجمعيّة العامة، في دورتها لثانية عشرة القادمة. [2]

[1]- عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي... ،المرجع السابق، ص 259.

[2]- أحمد سعيود: المرجع السابق، ص 108.

الخـــاتمة

إنّ أسباب ودوافع الهجرة كانت وليدة عوامل داخلية محلية، كما ساهمت في ظهور الجمعيات والنوادي وأبرزها جمعية العلماء المسلمين، إضافة إلى تبلور الصِّحافة وظهور التنظيمات الطلابية التي ساهمت في مسار الحركة الوطنية.

أدى تزايد عدد المهاجرين إلى المشرق العربي في إنصهار الأسر المهاجرة واندماجها في المحيط الحضاري.

رغم أن الهجرة تسببت في إفراغ الجزائر من الكفاءات العلمية والدينية والمهنية مما سبب ركود ألاوضاع الثقافية وإضعاف المجتمع الجزائري.

استطاع الإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين تمثيل لشباب والمُثقَّفين، كما أنّهُ كان مدعو لأن يكون في قلب الثورة التحريرية، لأنّه سيجد فيها ما يستجيب لشجاعته التي يغذِّيها الشعور الوطني والنبيل.

ساهمت الحركة الطلابية منذ نشأتها عن الدفاع عن مصالح الطلبة من جهة، ومن جِهة أخرى، شهِدت الحركة الوطنية من أحداث وتطوُّرات، بل كانت داعمة ومُساندة لها.

إنّ تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، قد شكَّل مُنعطف لتجاوز الصِّراع الإيديولوجي والتباين الفكري، وكان انتصار للطلبة الوطنيين المرتبطين بمُقومات الشخصيّة الوطنيّة، وكان أيضاً أداة في توعية وتجنيد الطلبة.

كان الإضراب المفتوح 19 ماي 1956 عن الدّروس والإمتحانات والذي تمَّ تنفيذُه بنفس الوقت بإرادة الطلبة وبتوجيه من جبهة التحرير الوطني.

استطاع الإتحاد العام للعمال الجزائريين القيام بنشاطات كثيرة وعديدة بالجزائر وفِرنسا وعلى المستوى الدولي، كانت كُلُّها نشاطات ذات طابع ثوري قام بها بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني من أجل خدمة الثورة التحريرية، كما كان لإتِّحاد نقابات العمال الجزائريين هو الآخر نشاطات مماثلة بالجزائر وفِرنسا، تزامن أغلبُها مع نشاطات الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وهو

ما جعل هذا الأخير يعتبر أنّ الأول يقوم بالتشويش عليه وعلى الثورة التحريرية. كما أنّه يحاول كسب مكانة له وسط العمال الجزائريين.

تأسيس اتحاد العام للعمال الجزائريين قد تمخَّضَ عن جملة من الظروف، والتي كان أهمُّها تحقيق الثورة لعِدَّة انتصارات على الصعيدين الداخلي والخارجي. منها ما تعلَّق بالحركة النقابية التي كانت حبيسة الحركة النقابية الشيوعيّة، وما كان يعيشُه العمال الجزائريون من اضطهاد وهَضم حقوقهم من المستوطنين الأوروبيين.

بعد تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 برئاسة إيدير عيسات حدَّد أهدافه والتي منها توجيه وتأطير نضال العمال للحصول على ظروف أحسن للعمل، تحقيق وحدة عمَّلية في إطار الشمال الإفريقي، التعريف بالقضية الوطنيَّة عالميا، بالإضافة إلى هذه الأهداف الاقتصادية والإجتماعية، كان للاتحاد هدف رئيسي وهو الكفاح من أجل الإستقلال.

إنّ لنشاط العمال الجزائريين في الخارج قد تجلَّى في عدَّة مظاهر، أبرزُها تأسيس الوداية العامة للعمال الجزائريين لتأطير العمال في المهجر لخدمة الكفاح الوطني. وأيضاً مُشاركتهم في مظاهرات 17 أكتوبر 1961، التي جسَّدت تضحية وإخلاص المهاجرين الجزائريين لقضيتهم الوطنيَّة.

استمرَّ الإتحاد في تأدية رسالته النضالية رغم كل الإجراءات القمعية التي انتهجتها السلطات الإستعماريّة من إعتقال للنقابيين وتضييق الخناق على نشاطِهم، حيث استشهِد الكثير منهم في سبيل الوطن.

إنّ تأسيس الإتحاد العام للتجَّار في 20 من شهر سبتمبر 1956، دَعَا فيه مؤتمر الصومام إلى بعثِه لأنّه يرى بأنّه النقابة التُجَّارية الجزائرية مُحتكرة من طرف أقطاب الحركة العنصريَّة الإستعمارية، وأنّ دور الإتحاد العام للتجار الجزائريين هو تبوء المكانة الهامَّة في أداء ما عليه تُجاهَ الثورة التحريرية، إلى جانب الإتحاد العام للعمّال الجزائريين.

استطاع إضراب الثمانية أيام أن يحقق كل الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير الوطني من وراء إعلانه رغم كل التهديدات والإنذارات وأعمال القمع والحصار.

حقق العمل النقابي انتصارا سياسيا في المجال الدولي وهو الأمر الذي كانت جبهة التحرير الوطني تحرص على نيله بمناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لفترة دامت اكثر من عشرة أيام خرجت من خلالها بتوصيات تثبت أن المشكلة الجزائرية من المشاكل التي ينطبق عليها مبادئ الميثاق في حق تقرير المصير وبذلك تكون هيئة الأمم المتحدة وجهت صفعة قوية لفرنسا، وعززت من موقف الثورة التحريرية فالداخل وأشعرت الشعب الجزائري لشرعية كفاحه وانها تعترف له ولأول مرة بانه صاحب الحق في تقرير مصيره.

استطاعت المنظمات الجماهيرية ورغم تعسفات السياسة الاستعمارية من أداء دورها على اكمل وجه في نضالاتها وتضحياتها وأمالها من اجل مساندة الكفاح التحرري الوطني والتي دفع ثمنها الكثير من الجزائريين والمناضلين أمثال عيسات إيدير الذي حكم عليه بالإعدام حيث استشهد تحت التعذيب في 26جويلية 1959 وكذلك العربي بن مهيدي الذي قتل تحت يد الجنرال بول وسأريس ولا ننسى ضحايا مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

أ- باللغة العربية

1- الإبراهيمي أحمد طالب: مذكّرات جزائري (أحلام ومحن)، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2007.

2- أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، تر: حاجي مسعود، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2009.

3- آكلي محند بن يونس: سبع سنوات في قلب المعركة- حرب الجزائر في فرنسا 1954-1962،ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

4- بريستيير إيفه: في الجزائر يتكلم السلاح، ترجمة: عبد الله كحيل، دار نور رشاد، الجزائر، 2013.

5- بن خدة بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر،2005.

6- بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب المصالح الخاصة الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

7- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

8- حسين نوارة: المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحوّل العسير من سنوات الجمر إلى سنوات اللهب، تر: سعيدي فتحي، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

9- دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

10- صاري جيلالي: ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي - 4 فيفري 1957)، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

11- عباس محمد: رواد الوطنية، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

12- عباس محمد: نصر بلا ثمن(الثورة الجزائرية 1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

13- فارس محمد: وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، ترجمة: محفوظ قداش، منشورات نسيب.

14- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1، الدار العثمانية ، الجزائر، 2013.

15- كافي علي: مذكرات علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، جار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

16- لوفين ميشيل: حملة أكتوبر النقابية، إغتيال جماعي، باريس في 1961، ترجمة:عبد القادر بوزيدة. دار القصبة، الجزائر، 2013.

17- المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، ج3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

18- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصريّة، مصر، 2001.

19- هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هرمة ، الجزائر.

ب- باللغة الفرنسية:

1- BOUROUIBA Boualem : les syndicalistes algériennes. ENAG, Edition DAHLAB, Alger,2009.

ثانيا: المراجع

أ- باللغة العربية

1- إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، حسين داي، 2007.

2- إدريس فاضلي: حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954 . 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

3- آيت مدور محمود: الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 الجزائر وتونس أنموذجاً، دار هومة للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4- بركات درار أنيسة: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1958.

5- بزيان سعدي: دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 ، دار هومه، الجزائر ، 2008.

6- بن القبي صالح: عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعيّة، 2009.

7- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

8- بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا ، ط خ ، وزارة المجاهدين ، 2008.

9- بوضربة عمر: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

10- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1954.1830 ، علم المعرفة للنشر والتوزيع ،ط خ، الجزائر، 2009.

11- بوعزيز يحي: من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائريّة (1954-1962)، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

12- بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2007.

13- تابليت علي: فرحات عباس رجل دولة، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2009.

14- جربال دحو: المنظمة الخاصة بفدرالية فرنسا لجبهة التحرير 1956-1962، منشورات الشهاب، باتنة.

15- حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 (مشارب ثقافية وأيدولوجية)، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، رويبة، 1995.

16- خياطي مصطفى: الطب والأطباء في الجزائر في الفترة الإستعماريّة، منشورات ANEP، رويبة، الجزائر، 2014.

17- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.

18- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج02، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999.

19- زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة الي فرنسا بين الحربين 1914. 1939 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2007.

20- زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

21- سعد الله ابو القاسم: ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4 ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي، لبنان ، 1996.

22- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930.1900 ، ج2، دار الغرب الإسلامي ، ط4، بيروت ،1992.

23- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3، ط1، دار الغربي الإسلامي، 1998.

24- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج9، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.

25- سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

26- شريط عبد الله: الثورة الجزائريّة في الصحافة الدوليّة 1957، دار هومة، الجزائر، 2010.

27- الصغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

28- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

29- طلاس مصطفى ، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنّشر، دمشق.

30- العسلي بسام: أيام جزائرية خالدة، دار الرائد، الجزائر، 2010.

31- عقيب محمد السعيد: الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955-1962، الشابطية للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

32- عمامرة رابح تركي: جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين التاريخيّة 1931-1956 ورؤسائها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر.

33- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

34- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

35- قداش محفوظ ، محفوظ قداش : نجم الشمال الافريقي 1937 . 1926 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

36- قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 . 1939 ، ترجمة: أحمد بن البار، ط1 ، ج3 ، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008 .

37- قنانش محمد: المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 ، منشورات دحلب ،الجزائر، 2009.

38- الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج3، دار الهدى للنشر، بيروت.

39- لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر.

40- معمري خالفة: عبّان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط2، دار ثالة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

41- ملاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 . 1989، ج1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006.

42- ملاح عمار: محطّات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر،2007.

43- مياد رشيد: إسهامات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

44- هلال عمار: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط5، دار هومة للطباعة والنّشر، الجزائر، 2012.

❖ **الدوريات:**

أ- المجلات باللغة العربية

1- عبد الكريم بحوضي: نشاط الطلبة الجزائريين من خلال المؤتمرات، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، قسم التاريخ والجغرافيا، 2010-2011.

2- أحمد بلغيث: ذكرى 11 ديسمبر 1960، مجلّة أول نوفمبر، عدد 25، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1961.

3- السبتي تلابلية: من جرائم فرنسا في الجزائر، مجزرة 17 أكتوبر 1961، مجلة أول نوفمبر، عدد 171، ديسمبر 2007.

4- إدريس بلكعيسات: الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر، عدد 12، بسكرة، نوفمبر 2007.

5- خلوفي بغداد: الحركة الإضرابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء الثورة التحريرية من خلال وثائق أرشيفية، المجلّة الجزائريّة للمخطوطات، م 13، عدد 1 جوان 2018، المركز الجامعي نور البشير، البيض.

6- سعد توفيق عزيز البزاز: تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962، مجلّة التربية والعلم، م 19، ع 15، جامعة الموصل، 2012.

7- صباح نوري هادي ، حنان طلال جاسم : تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي 1924 . 1962، العدد52، كلية التربية الإسلامية، جامعة ديالي، 2011.

8- مجلة أول نوفمبر: الذكرى الثانية والخمسون لثورة أول نوفمبر 1954-1962، العدد 169، نوفمبر 2006.

9- مجلة أول نوفمبر: الهجرة عنصر أساسي في كفاح الشعب الجزائري، 17 أكتوبر 1961، يوم وطني.

10- محمد السعيد عقيب: الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالميّة للطلبة 1955-1962، مجلّة البحوث والدراسات، العدد -4، المركز الجامعي بالواد، جانفي 2007.

11- محمد السعيد عقيب: الطلبة الجزائريون وعلاقتهم في المشرق العربي وعلاقتهم بالإتحاد العام للطلبة الجزائلريين المسلمين خلال الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 1، أفريل 2004.

12- أحمد مسعود سيد علي: إسهامات العمال الجزائريين في أوروبا إبّان الثورة التحريرية- الوداية العامة بفرنسا للعمال الجزائريين بفرنسا نموذجاً- 1956-1962، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، العدد 9، جويلية 2015، الجزائر.

13- أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة، مجلة الذاكرة، العدد 4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1992.

14- حبيب حسن اللولب: الدبلوماسيّة التونسية والثورة الجزائرية (1955-1962) التحديات والرهانات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.

15- سارة حداد: فدرالية جبهة التحرير في فرنسا 1954-1962، قضايا تاريخية، العدد 1، 2016.

16- سعد توفيق عزيز البزاز: تطورات الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962، مجلّة التربية والعلوم، مجلّد 19، عدد 15، جامعة الموصل، العراق، 2012.

ب- المجلات باللغة الفرنسية

1- Charles robert ageron : vers un syndicalisme national en Algérie (1946-1956), revue l'histoire moderne et contemporaine, université paris, 1989,

❖ **الجرائد:**

أ- باللغة العربية:

1- مصطفى بن سعد الجيجلي: تأسيس جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، البصائر، السنة الثالثة، العدد 90.

2- جريدة المجاهد: من أهمّ قرارات المؤتمر وتوصيته، ج03، 1960/09/08.

3- جريدة المجاهد، العدد 11، الفاتح نوفمبر 1954، ج1، ص 08.

❖ **المنشورات:**

1- مؤلف مجهول: الذكرى السابعة والأربعون لإستشهاد البطل محمد العربي بن مهيدي، 03 مارس 1957، 03 مارس 2004، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

2- وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، نص عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP.

❖ **الملتقيات**

1- . ملتقى ، النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا ، محمد ياحي ، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائريين إبان مرحلة الاحتلال 1830. 1962 ، منعقد بالفندق الاوراسي 30،31 اكتوبر 2006 ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007.

2- طاهر قايد: حوار مسجل بالمركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، حول دور لإتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية.

3- عامر رخيلة: حوار مسجل بالمركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، حول دور لإتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية.

4- عبد الرزاق عطلاوي: إسهامات البعثات العلمية في النهضة العلمية والفكرية الجزائرية جامعة الزيتونة أنموذجا، أعمال المؤتمر الدولي التاسع عشر 18-19 أوت 2015، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

5- مختار بونقاب: مساهمة المرأة الجزائرية خلال الثورة لجزائرية، العدد 06، جامعة بسكرة.

6- شنتوف الطيب: تطور العمل في الجزائر، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، أبحاث النّدوة العلميّة الثانية من 03 إلى 09 نوفمبر 1969، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

❖ مذكرات جامعية:

1- أحمد مريوش: الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية والثورة التحريرية 1954، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2- جيلالي تكران: الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، دفعة 2012-2013.

3- حميدة أبتسام: المهاجرون الجزائريون بفرنسا ونشاطهم تجاه الثورة الجزائرية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

4- مليكة قليل : هجرة الجزائريين من الاوراس إلي فرنسا (1900 . 1939) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لحضر، باتنة ، 2008 . 2009.

5- سلمى خليل: المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم اتجاه الثورة التحريرية 1954-1962، الحركة الطلابية -أنموذجا-، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، 2012-2013.

6- غانس محمد: الإنفتاح السياسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الجامعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011-2012.

7- خيثر عزيز: العمل النقابي بالجزائر ودوره في خدمة القضيّة الوطنيّة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجاً 1956-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانيّة، الجزائر، 2016-2017.

8- فاطمة الزهراء بن طيب، سامية زيتون: التنظيم الجماهيري ودوره في الثورة التحريرية 1956-1962، الإتحاد العام للعمال أنموذجاً، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر وحديث، جامعة خميس مليانة، 2015-2016.

9- كشرود فاتن: دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

10- محمد قدور: دور المنضمات الجماهيرية في الثورة التحريرية 1956-1962 (الإتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا)، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2015-2016.

11- محمود آيت مدور: الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها إلى غاية 1954 بين النضال النقابي والكفاح التحرري، أطروحة دكتوراه في تخصّص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02.

الملاحق

ملحق رقم (01): بيان الإتحاد العام للعمال الجزائريين لإضراب 05 جويلية 1956.[1]

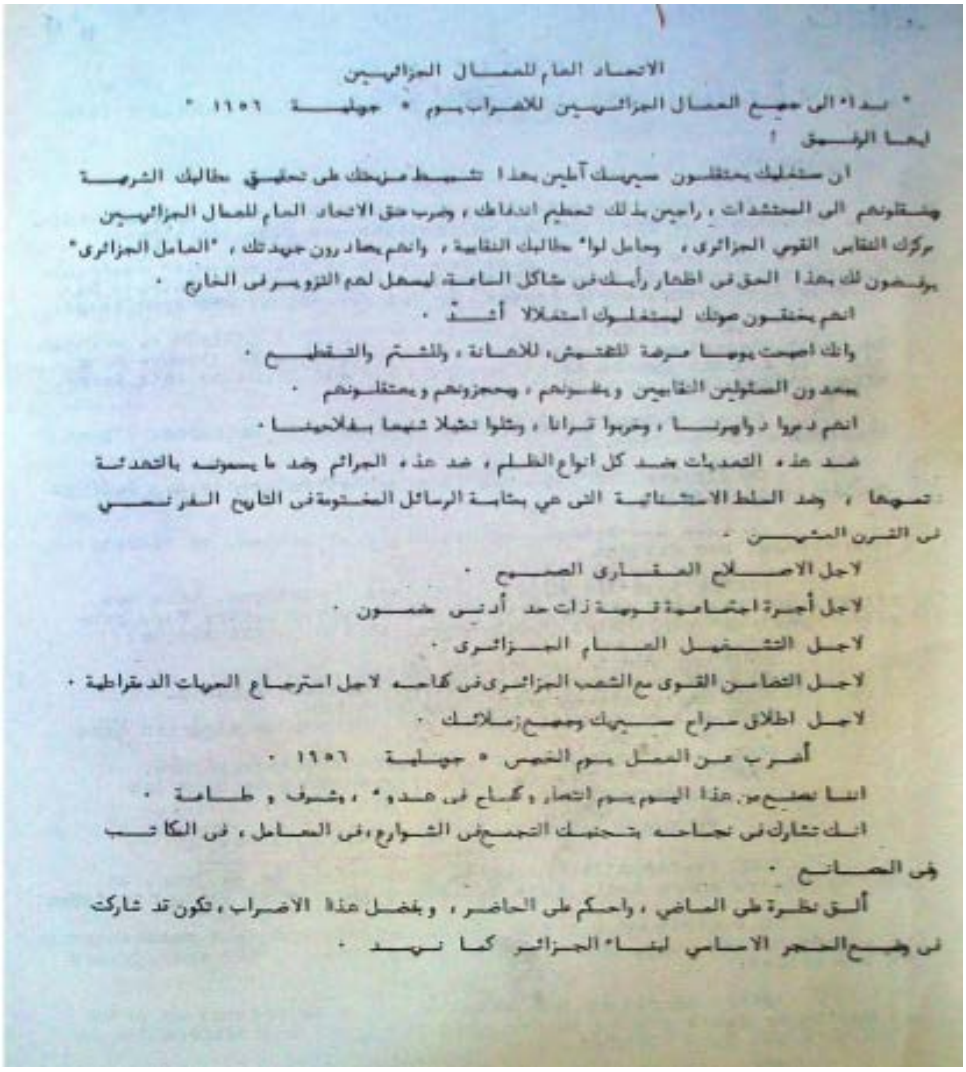

الاتحاد العام للعمال الجزائريين

" نداء الى جميع العمال الجزائريين للاضراب يوم " جويلية ١٩٥٦ "

ايها الرفيق !

ان مستغليك يحتقلون سيبهك آملين بهذا تثبيط عزيمتك على تحقيق مطالبك الشرعية ويشقونهم الى المتشدات ، راجين بذلك تحطيم اندفاعك ، وضرب حق الاتحاد العام للعمال الجزائريين مركز النقابي القوي الجزائري ، وحامل لواء مطالبك النقابية ، وانهم يحاربون جهدتك ، "العامل الجزائري" يرفضون لك بهذا الحق في اظهار رأيك في مشاكل العامة ليسهل لهم التزوير في الخارج .

انهم يخنقون صوتك ليستغلوك استغلالا أشد .

وانك اصبحت يوميا عرضة للتفتيش ، للاهانة ، وللشتم والتقطيع .

يعتدون المسئولين النقابيين ويطردونهم ، ويحجزونهم ويعتقلونهم .

انهم دمروا دواويرنا ، وخربوا قرانا ، ومثلوا تمثيلا شنيعا بفلاحينا .

ضد هذه التحديات ضد كل انواع الظلم ، ضد هذه الجرائم وضد ما يسمونه بالتهدئة تمويها ، وضد السلط الاستثنائية التي هي بمثابة الرسائل المختومة في التاريخ البغيض في القرن العشرين .

لاجل الاصلاح العقاري الصحيح .

لاجل أجرة اجتماعية قومية ذات حد أدنى مضمون .

لاجل التشغيل التام الجزائري .

لاجل التضامن القوي مع الشعب الجزائري في كفاحه لاجل استرجاع الحريات الدمقراطية .

لاجل اطلاق سراح سيبهك وجميع زملائك .

أضرب عن العمل يوم الخميس " جويلية ١٩٥٦ .

انها تصيح من هذا اليوم يوم انتصار وكفاح في هدوء ، وشرف و طاعة .

انك تشارك في نجاحه بتجنبك التجمع في الشوارع ، في المعامل ، في المكاتب وفي الحانات .

ألق نظرة على الماضي ، واحكم على الحاضر ، وبفضل هذا الاضراب ، تكون قد شاركت في وضع الحجر الاساسي لبناء الجزائر كما تريد .

[1] – جيلالي تكران: المرجع السابق، ص 373.

الملحق رقم (02): نداء لجنة التنسيق والتنفيذ لشن الإضراب العام.[1]

أيها الشعب الجزائري

إنّ كفاحك البطولي ليرجع عهده إلى سنة 1830م.

إنَّ الإستعمار الفرنسي يحاول منذ مائة و27 عاما أن يبيدك ويمحق شخصيتك ويقضي على عزَّتك لكن دون جدوى.

إنَّ الإستعمار الفرنسي يحاول منذ مائة و27 عاما يقتل ويسحق ويعذب خيرة أبنائك الأبرار.

إنَّ الإستعمار الفرنسي جعل من جزائرنا طيلة 127 عاما موطن البؤس والرعب والخنق والكبت.

لقد بقيت طيلة هذه المائة وسبعة وعشرين عاما رافعاً لواء الكفاح: لواء الجزائر المكافحة المجاهدة، لواء جنود عبد القادر، لواء ثوار بني سناسن، وأولاد سيدي الشيخ والمقراني وأبطال جبال الأوراس (1916-1926)، وضحايا سطيف وقالمة وشهداء سيد علي بوناب، ولواء جيش التحرير الوطني، منذ أول نوفمبر 1954.

أيها الشعب الجزائري

إنَّ القيادة العليا لجيش وجبه التحرير الوطني الجزائري هي مرشدك في النضال ولاتي عززها ثقتك المطلقة بها، ترسل إليك هذا النداء لنفيذ إضراب شامل لمدة ثمانية أيام في كامل التراب الجزائري.

إنَّ واجبكم أن تستعدوا للقيام بهذا الإضراب الثوري العظيم في إجماع كامل ووحدة لا إنفصام لها. وإنّ واجبكم أن تساعدوا بعضكم بعضا في هذا الإستعداد.

وأنكم لتجعلون جميعا من هذا الإضراب ظاهرة شعبية تشمل طول البلاد وعرضها، من تبسة إلى مغنية، ومن الساحل البحري إلى الصحراء الكبرى.

يا أبناء الأمة الجزائرية من عمال وفلاحين وتجَّار، وموظفين وطلبة، وتلاميذ -رجالا ونساء وأطفالا- أنَّكم ستبعثونها صرخة مدوية في وجه الإستعمار، صرخة نبعث من أعماق ثورتنا العظيمة عندما تنفذون إضرابكم التاريخي الأكبر.

[1] – درواعة خديجة: إضراب 08 أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957 في الجزائر وآثاره، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 78، 79.

وإنَّ القيادة العليا لجيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري توصيكم بجمع حاجياتكم لهذه المدة أعينوا بعضكم بعضاً.

شيدوا بناء الأمة الجزائرية الحرة المستقلة للكفاح والتضامن.

أيها الجزائريون أيتها الجزائريات

إنَّ نجاح الإضراب سيكون معناه أمام العالم أنَّكم تعتبرون وفد جيش وجبهة التحرير الوطني هو المتكلم الأوحد للشعب الجزائري المناضل.

إنَّ تنفيذكم للإضراب الثوري العظيم بما فيه من نصب الكمائن في الطرق ومن تخريب والإشتباكات، والهجومات على المدن والمراكز العسكرية سيكون الخطوة الحاسمة في سبيل نصركم الأخير.

أيها الشعب الجزائري

لتقف صفا واحدا متراصا أمام جيشك الفتي، وجبهتك العتيدة، لينجح إضرابك العظيم، العزة للأبطال والمجد للشهداء. يحيا جيش وجبهة التحرير الوطني وتحيا الجزائر حرة مستقلة.[1]

[1] - درواعة خديجة: المرجع السابق، ص 78-79.

ملحق رقم (03): صورة توضح إستخدام الجنود الفرنسيين لمكبرات الصوت، من أجل القضاء على الإضراب.[1]

[1] – أحسن بومالي: إضراب ثمانية أيام...، مرجع سابق.

ملحق رقم (04): جدول يمثل المبالغ المالية التي جمعت بواسطة إسهامات العمال الجزائريين في المهجر لدعم الثورة.[1]

عام 1958		
الشهر	المداخل	المصاريف
جوان	34.551.993	39.353.199
جويلية	580.301.173	42.673.288
أوت	330.719.297	42.625.078
سبتمبر	338.357.845	38.828.467
أكتوبر	361.232.435	19.886.895
نوفمبر	504.232.435	26.699.655
ديسمبر	315.196.741	28.699.655

[1] – سعدي بزيان: دور الطبقة العاملة...، المرجع السابق، ص 72.

ملخص المذكرة:

إنَّ تشكيل وتنظيم أول نقابة جزائرية كان بهدف دعم النضال السياسي وتجنيد كل الطاقات الجزائرية في سبيل الوقوف في وجه الاستعمار، ونحاول في هذه الدراسة أن نبين دور العمل النقابي في الجزائر، الذي يعد من أبرز الاتجاهات الاجتماعية في النضال الوطني من خلال التركيز على النشاط النقابي بين الفترة الممتدة من 1954-1962 بالخصوص، وانعكاسات هذا النشاط على الثورة التحريرية 1954-1962.

الكلمات المفتاحية:

- الإتحاد العام للعمال الجزائريين؛
- الإتحاد العم للطلبة المسلمين الجزائريين؛
- الإتحاد العام للتجَّار؛
- الثورة التحريرية؛
- جبهة التحرير الوطني؛
- عيسات إيدير؛
- الطالب الإبراهيمي؛
- جامع الزيتونة.

Résumé de mémoire :

La fondation du premier syndicat algérien dans le but de montrer le rôle du syndicalisme en Algérie, l'une des tendances sociales les plus marquantes de la lutte nationale. La période 1954-1962 en particulier et les répercussions de cette activité sur la révolution de libération 1954-1962.

Les mot clés :

Union générale des travailleurs algériens UGTA ;
Union générale des étudiants musulmans algériens UGEMA ;
Union générale des commerçants UGC ;
Révolution de libération ;
Le Front de libération nationale FLN ;
ISSAT Idir ;
Taleb Ibrahimi ;
Mosquée Zitouna;